وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID - El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي: **السنة الجامعية: 2022/2021**

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تحليل الصدمات الاقتصادية في الدول النفطية

- الاقتصاد الجزائري نموذجا-

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:
رحيمي عيسى

من إعداد الطلبة:
- **ميرة خديجة.**
- **بلبل ســـارة.**

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الصدمات الاقتصادية في الدول النفطية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة مع تحديد طبيعة الصدمة الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاد الوطني، من خلال عرض نظرة عامة على النفط مع الإشارة إلى أنواع الصدمات الاقتصادية، ثم التطرق إلى تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مع عرض وتحليل المتغيرات الاقتصادية بالنسبة لهذه التقلبات، مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات وبالتالي التوصل الى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

وقد لخصت هذه الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط كمحرك لإنعاش الاقتصاد الوطني في البلد، الأمر الذي يجعله رهينة الصدمات النفطية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط نحو الارتفاع تارة، والانخفاض تارة أخرى. مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية، سعر النفط، الاقتصاد الجزائري، بدائل تنموية مستديمة.

Résumé

Cette étude vise à analyser les chocs économiques dans les pays producteurs de pétrole en général et en Algérie en particulier, avec la définition de l'édition du choc économique contrôlant l'économie nationale, en présentant une vue d'ensemble du pétrole en référence à la types de chocs économiques, puis abordant le diagnostic de la situation de l'économie algérienne à la lumière des fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, avec la présentation et l'analyse des variables économiques en relation avec ces fluctuations, ce qui permet de préciser dans quelle mesure l'économie nationale est liée au secteur des hydrocarbures, et donc à la conclusion que l'économie algérienne est une économie rentière.

L'économie algérienne dépend du secteur pétrolier dans l'économie nationale du pays, ce qui pousse l'économie algérienne à développer délibérément des sources de revenus en recherchant des alternatives qui appellent au développement durable de l'économie.

Mots-clés: les chocs économiques, prix du pétrole, L'économie algérienne, développement durable de l'économie.

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله،

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من غمرني بعطفه وحنانه

وزرع بنفسي حب الخير أبي العزيز.

إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من رافقتني دعواتها، وزادني رضاها نجاحا،

إلى منبع الأمل الصافي الحنون والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه

كالشمس والقمر أمي الحبيبة.

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة

أخواتي.

إلى كل عائلتي صغيرها وكبيرها.

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

الطالبة: ميرة خديجة

إهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فقد ضحت من أجلي

ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي

أمي الحبيبة فتيحة

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة

فلم يبخل علي طيلة حياته

والدي العزيز لحبيب

إلى من اعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة

أخي المحترم فتحي

إلى إخوتي العزيزات

فريدة، صفية، وردة، حورية ونبيلة

إلى أصدقائي وجميع من ساهم في مساعدتي للوصول إلى ما أنا عليه اليوم

أقدم لكم هذا البحث، وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

الطالبة: بلبل سارة

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف:

"عيسى رحيمي"

على نصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتنا من إخراج

هذه المذكرة في شكلها النهائي

كمالا يفوتنا أن نتقدم إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة المذكرة،

مع صرف جزء وقتهم لأجل قراءتها

تحية شكر وتقدير لجميع أساتذة العلوم الاقتصادية

الذين كان لهم الفضل في إنارة عقولنا، وتغذية أذهاننا

ولعلهم السر في ما نحن عليه اليوم.

أخيرا نشكر كل من ساعدنا في

انجاز هذه المذكرة وكان

له الفضل في بلوغ مكاننا هذا.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
شكل رقم 2-1	صدمات عرض النقد الايجابية	(39)
شكل رقم 2-2	صدمات الطلب على النقود الايجابية	(39)
شكل رقم 2-3	صدمات عرض النقد السلبية	(40)
شكل رقم 2-4	صدمات الطلب على النقود السلبية	(40)
شكل رقم 2-5	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت	(41)
شكل رقم 2-6	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن	(41)
شكل رقم 2-7	منحنى الطلب الكلي	(42)
شكل رقم 2-8	صدمات الطلب الكلي الايجابية والسلبية	(43)
شكل رقم 2-9	انتقال منحنى الطلب لكلي	(43)
شكل رقم 2-10	صدمات العرض الموجبة والسالبة	(46)
شكل رقم 2-11	أثر انخفاض العرض على بعض المتغيرات	(46)
شكل رقم 2-12	منحنى العرض الكلي	(48)
شكل رقم 2-13	صدمات العرض الكلي الايجابية والسلبية	(49)
شكل رقم 2-14	انتقال منحنى العرض الكلي	(50)
شكل رقم 3-1	تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك العمومي والإنفاق العمومي	(89)
شكل رقم 3-2	نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري	(90)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 2-1	تصنيف صدمات الطلب	(37)
جدول رقم 2-2	العوامل المؤثرة في الطلب الكلي	(45)
جدول رقم 2-3	العوامل المؤثرة في العرض الكلي	(51)
جدول رقم 3-1	أهم مؤشرات التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي	(68)
جدول رقم 3-2	إنتاج المحروقات خلال الفترة (1962-1984)	(70)
جدول رقم 3-3	نصيب القطاع البترولي في الاستثمارات (67-77)	(71)
جدول رقم 3-4	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(71)
جدول رقم 3-5	هيكل الإيرادات العامة ومعدلات نموها في الجزائر للفترة (2000-2018)	(72)
جدول رقم 3-6	مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2017)	(73)
جدول رقم 3-7	تطور أسعار البترول (1990-2019)	(76)
جدول رقم 3-8	تطور الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)	(79)
جدول رقم 3-9	تحليل معدلات البطالة في الجزائر (1990-2019)	(81)
جدول رقم 3-10	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-2019)	(83)
جدول رقم 3-11	تطور الكتلة النقدية في الجزائر، معدل نموها ومعدل سيولة الاقتصاد (2000-2018)	(85)
جدول رقم 3-12	تطور الميزان التجاري الجزائري (2000-2018)	(88)
جدول رقم 3-13	الانحراف المعياري للصدمة الحقيقية إلى الانحراف المعياري للصدمة النقدية	(91)

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
- **ملخص**	(i)
- **Résumé**	(ii)
- **إهداء**	(iii)
- **شكر وعرفان**	(v)
- **قائمة الأشكال**	(vi)
- **قائمة الجداول**	(vii)
- **المقدمة**	(أ)
- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد النفطي**	
- المبحث الأول: إطار نظري للنفط	(03)
- المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط	(03)
- المطلب الثاني: عرض النفط وطلبه عالميا	(06)
- المطلب الثالث: الصناعة النفطية	(09)
- المبحث الثاني: سوق النفط وعملية تسعيره	(11)
- المطلب الأول: الأزمات النفطية الدولية وأثرها في تحديد أسعار النفط الخام	(11)
- المطلب الثاني: أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط	(16)
- المطلب الثالث: سوق النفط وخصائصه الأساسية	(17)
- المبحث الثالث: تقلبات سعر النفط وانعكاساته على اقتصاديات الدول	(22)
- المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية	(22)
- المطلب الثاني: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة	(24)
- المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة	(25)
- **الفصل الثاني: أدبيات الصدمات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي**	
- المبحث الأول: ماهية الصدمات الاقتصادية	(29)
- المطلب الأول: مفهوم الصدمات الاقتصادية	(29)
- المطلب الثاني: أسباب الصدمات الاقتصادية وأنواعها	(30)
- المطلب الثالث: مصادر الصدمات الاقتصادية	(35)
- المبحث الثاني: صدمات الطلب والعرض	(37)

- المطلب الأول: صدمات الطلب الداخلية	(37)
- المطلب الثاني : صدمات العرض (الخارجية)	(45)
- المطلب الثالث: طرق معالجة صدمات الطلب (الداخلية) وصدمات العرض (الخارجية)	(47)
- المبحث الثالث: الاستقرار الاقتصادي	(53)
- المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	(53)
- المطلب الثاني: مصادر وأسباب عدم الاستقرار	(56)
- المطلب الثالث: متغيرات الاستقرار الاقتصادي	(57)
- **الفصل الثالث: تحليل الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري**	
- المبحث الأول: إطار نظري للاقتصاد الريعي	(62)
- المطلب الأول: مفهوم الريع وأنواعه	(62)
- المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	(65)
- المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	(67)
- المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري	(69)
- المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري	(69)
- المطلب الثاني: تشخيص الاقتصاد الريعي في الجزائر	(70)
- المطلب الثالث: السمات الدولة الريعية الجزائرية	(74)
- المبحث الثالث: تحليل الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري	(76)
- المطلب الأول: تحليل تطور أسعار البترول	(76)
- المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المتغيرات في الاقتصاد الجزائري	(79)
- المطلب الثالث: طبيعة الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري	(87)
- خاتمة	(93)
- قائمة المراجع	(96)

المقدمة العامة

- **المقدمة:**

تعد الطاقة عصب الحياة والمحرك الأساسي للاقتصاد، كونها تمثل إحدى أكبر العوامل المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ونظرا للدور المتعاظم الذي تلعبه الطاقة في الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية فقد استقطب هذا الموضوع اهتمام العديد من المفكرين والدارسين على مستوى العالم.

يعتبر الريع النفطي هبة من عند الطبيعة، والمصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأساسي للنمو الاقتصادي، منذ اكتشافه في الولايات المتحدة سنة 1911 تعاظم دوره، خاصة بعد اكتشاف احتياطات ضخمة منه في الخليج وشمال إفريقيا، روسيا وبحر الكاريبي، كما أثبت النفط أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة ومنه أصبح دوره أساسيا في التنمية الاقتصادية للدول.

بالمقابل ينظر إلى سوق المحروقات بصفة عامة وسوق النفط بصفة خاصة بأنه سوق غير مستقر، فقد عرفت أسعار النفط العديد من التقلبات وعدم الاستقرار أو ما يطلق عليه بالصدمات الاقتصادية، تتأثر بها جميع دول العالم سواء كانت دولا منتجة للنفط وهي دول محدودة، أو دول مستهلكة للنفط ولو بدرجات متفاوتة، فمن الطبيعي القول أن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد إيراداتها النفطية وبالتالي تتأثر الموازنة العامة لديها ايجابيا، فيما يكون هذا الارتفاع في غير صالح للدول المستهلكة للنفط، حيث يزيد ارتفاع الأسعار في زيادة الأعباء المالية عليها وبالتالي تتأثر الموازنة العامة سلبيا، أما في حالة انخفاض الأسعار يكون الوضع معاكسا تماما مما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات على الدول المنتجة والمستهلكة وبالتالي جميع الدول تواجه خطر ما يسمى بالصدمات النفطية.

الجزائر واحدة من الدول الريعية التي تبنت اقتصاد ريعي محظ ما يجعلها أكثر عرضة لطفرات النفط المتتالية، حيث تأثرت على غرار الدول المنتجة للنفط بصدمة انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014، الذي يعتبر من الموارد الهامة التي تستخدمها الدولة في رسم سياستها المالية والتي تستمد أهدافها من البيئة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، ورغم أن هذه الأزمة ليست الأزمة الوحيدة التي ألمت بالاقتصاد الجزائري، فقد شهدت الجزائر أزمات عديدة اختلفت في شدتها وآثارها، غير أن الثابت في هذه الأزمات هو مكانة الريع وتأثيره في وتيرة الأزمة وكيفية معالجتها.

❖ **إشكالية الدراسة:**

تنحصر إشكالية الدراسة حول السؤال الجوهري التالي:

- كيف يتم تحليل الصدمات الاقتصادية في الدول النفطية بصفة عامة وفي الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

للإجابة عن هذا التساؤل الجوهري وجب التعريج على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم تحليل الصدمات الاقتصادية في الدول النفطية؟
- كيف يتم التعرف على الصدمة الاقتصادية في الدول النفطية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها على النحو التالي :

- الفرضية الأولى: تعاني الاقتصاديات النفطية من صدمات اقتصادية ذات طبيعة نقدية.
- الفرضية الثانية: يعاني الاقتصاد الجزائري من صدمات اقتصادية والسبب في ذلك يعود للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري.

❖ **أهداف الدراسة:** بغرض المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الدراسة فالباحث من خلال هذا الموضوع يهدف إلى ما يلي:

1- التعرف على أهم الأطراف الفاعلة في سوق النفط.

2- تحديد أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

3- التعرف على أنواع الصدمات الاقتصادية.

4- تحليل الصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على مستوى الاقتصاد الجزائري.

5- تحديد طبيعة الصدمات في الاقتصاد الجزائري.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهم الصدمات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات الريعية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وهذا من أجل إيجاد الحلول المناسبة للتصدي لمثل هذه الصدمات في إطار إتباع سياسة الإنذار المبكر لإعطاء الاقتصاد الجزائري مرونة أكبر في التعامل مع الصدمات الاقتصادية التي قد تنشأ مستقبلا، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

❖ **حدود الدراسة:**

تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات موضوعية، ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة، وذلك بضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار الموضوعي لتحليلها واختبار فرضياتها.

لتحقيق ذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

- حدود موضوعية: في ظل تزامن تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات اقتصادية، العامل الحاسم فيها هو الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري الذي تأثر بالتحولات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مع بقاء الطرح المستمر لإشكالية تحييد الصدمات الاقتصادية المعيقة للاقتصاد النفطي بصورة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.
- حدود زمنية: نظرا لاقتران الدراسة بالتغيرات الآنية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب عوائد القطاع النفطي ركزت الدراسة على الفترة (2000-2018) كما تم الاستعانة بفترات أخرى خارج الفترة الرئيسية لحاجة الدراسة بذلك.

❖ **منهجية الدراسة:**

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، والوصول إلى الأهداف المرجوة استخدمنا مجموعة من المناهج تتمثل في:

- المنهج الوصفي: قمنا باستخدام المنهج الوصفي من أجل عرض أدبيات الدراسة ووصف وتحليل المفاهيم المرتبطة بالصدمات الاقتصادية والاقتصاد الريعي، بالإضافة إلى تحليل الصدمات في الاقتصاد الجزائري.
- المنهج التاريخي: استخدمنا هذا المنهج من خلال التطرق لنشأة النفط، بالإضافة إلى تحليل تطور أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.

❖ **الدراسات السابقة:**

نسيمة بن يحيى، (2016)، طبيعة الصدمات الاقتصادية، هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة طبيعة الصدمات الاقتصادية وطبيعة علاجها، وثم التوصل إلى أن النتائج المروعة للصدمات هي تدهور جميع الأهداف وان اثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص، وفي مواجهة الصدمات النقدية والحقيقية فان النتيجة الرئيسية التي وصلت إليها الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان، هي أن سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموما للقطر الذي يتعرض إلى صدمات نقدية، بينما سعر الصرف المرن هو الأفضل عندما تسيطر صدمات حقيقية على اقتصاده.

خولة عدناني، 2020، تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج SVAR، هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام نموذج SVAR للفترة (2005-2017) ذلك لكون النفط أهم مصدر للطاقة، وبالتالي تعتمد عليه العديد من قطاعات الاقتصاد بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك فان لصدمات أسعار النفط العديد من الآثار المهمة على الاقتصاد العالمي، حيث أكدت النتائج التجريبية أن الزيادة في سعر النفط الخام في الجزائر تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم.

زروقي أبو بكر الصديق، قياس اثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري: دراسة تحليلية قياسية، هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة اثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري، من خلال تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، وقد لخصت هذه الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط كمحرك لإنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية في البلد وبالتالي فان انحصار المصادر المالية على هذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وذلك إلى اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد، الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة.

❖ **تقسيم الدراسة:**

إلماما بمحتوى البحث، ومن أجل معالجة الإشكالية الرئيسية والعمل على اختبار الفرضيات المطروحة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، إضافة إلى مقدمة وخاتمة الدراسة.

الفصل الأول موسوما بـ: الإطار المفاهيمي للاقتصاد النفطي تطرقنا في هذا الفصل للعديد من المفاهيم المتعلقة باقتصاديات النفط، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للنفط الذي اشتمل على مجموعة من المفاهيم العامة للتعريف بالنفط، مع تحديد أهميته وأيضا الإشارة إلى عرض النفط وطلبه عالميا.

في المبحث الثاني تحدثنا عن سوق النفط وعملية تسعيره انطلاقا من تحديد مفهوم سعر النفط، أسباب وعوامل انهياره، إضافة إلى التعريج على سوق النفط وخصائصه الأساسية مع الإشارة لأهم الأطراف الفاعلة فيه.

أما المبحث الثالث درسنا فيه أهم آثار تقلبات سعر النفط على اقتصاديات لدول، حيث تناولنا اثر هذه التقلبات على المتغيرات الكلية بحصرها على الدول المصدرة والمستوردة للنفط في حالات الارتفاع والانخفاض في الأسعار.

في الفصل الثاني الذي ورد تحت عنوان أدبيات الصدمات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي تطرقنا في المبحث الأول إلى الصدمات الاقتصادية بصفة عامة حيث أشرنا إلى مفهوم الصدمة الاقتصادية، أسباب الصدمات الاقتصادية وأنواعها إضافة إلى مصادرها.

في المبحث الثاني تحدثنا عن صدمات الطلب والعرض انطلاقا من التطرق إلى صدمات الطلب الداخلية، ثم صدمات العرض الخارجية.

أما المبحث الثالث درسنا فيه الاستقرار الاقتصادي، حيث اشتمل على مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته، مصادر وأسباب عدم الاستقرار، أخيرا عرض متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

أما الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي و الموسوم بتحليل الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تحدثنا عن الإطار النظري للاقتصاد الريعي الذي اشتمل على مفهوم كل من الريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية مع تحديد العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

في المبحث الثاني تحدثنا عن الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد طبيعته، بعد ذلك قمنا بتشخيص الاقتصاد الريعي، مع الإشارة إلى السمات الريعية للدولة الجزائرية.

أما المبحث الثالث الذي يحوي الجزء التطبيقي حول تحليل صدمات الاقتصاد الجزائري، قمنا بعرض وتحليل تطور أسعار البترول، ثم تحليل المتغيرات الاقتصادية بالنسبة لتغير أسعار البترول، وأخيرا التطرق لتحديد طبيعة الصدمة الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للاقتصاد النفطي

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر وقد أصبح عنصر حيويا من عناصر الحياة اليومية ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فقط بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط.

أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام وذو ميزة خاصة حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات والتي تقود إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتأثر بعدة أسباب تؤدي إلى انخفاض وارتفاع على أسعار النفط والتي تأثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.

فنحاول في هذا الفصل التطرق بإلمام واختصار إلى الإطار المفاهيمي للاقتصاد النفطي وذلك بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تتمثل كالتالي:

- **المبحث الأول:** يهدف إلى تسليط الضوء على مفاهيم عامة حول النفط من خلال التطرق الى ماهية النفط، عرض النفط وطلبه عالميا، إضافة الى تحديد مفهوم الصناعة النفطية.
- **المبحث الثاني**: يتمثل في عرض سوق النفط وعملية تسعيره من خلال التطرق لمفهوم سوق النقط واهم الأطراف الفاعلة فيه، إضافة الى خصائصه وعملية تسعيره.
- **المبحث الثالث:** يتمثل في الإشارة الى تقلبات سعر النفط وانعكاساته على اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط

النفط أهم مصادر الطاقة، وهو المصدر الأول لها، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، ولم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية،لم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها،رغم كل الجهود المبذولة للعديد من الدول الصناعية لتعويضه .

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

يمثل النفط المعجزة السوداء للاقتصاد العالمي التي لا تزال تحت الاختلاف حول نشأتها بالرغم من المعرفة الدقيقة لمكوناته والتمكن من تحديد طبيعته.

الفرع الأول: نشأة النفط

يلاحظ الدارس للشؤون النفطية أن هناك اختلاف في التصورات التي تدور في أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة بالذات، فلا يوجد هناك أي تصور واضح حول هذا الموضوع والمهم هنا هو أن النفط نشأ في سياق عملية هي غاية في التعقيد، وعلى مدار حقب طويلة من الزمن يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى تصورها، لكن أغلب الدارسين أجمعوا على أنه يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها وفي أزمنة جيولوجية، يتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية، ولا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته فتية نسبيا ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن أن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة وفي أزمنة جيولوجية مختلفة وبهذا فان العثور عليه ليس أمرا سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة، هذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة بحيث تسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية.

إن توفر كل هذه المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتباره كافيا لنشأة هذه المادة السحرية، بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا، ونقول أنه مهما عضمت كمية المواد العضوية المتجمعة فإن هذا بمفرده لن يكون كافيا، إنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة، مستقرة، خالية من الأوكسجين وغير هوائية .

يجب أن نشير إلى أن لنشأة النفط يجب توفر عاملان أساسيان لا يمكن الاستغناء عنهما هما:

- سرعة التحول: تتوقف على درجة الحرارة السائدة، تكون عملية التحول أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى.
- درجة تحول الصخور الصفائحية إلى بترول، فعلى درب الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لا تزال لم تتحول بعد إلى بترول، ومن هنا كلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما كانت درجة الحرارة أعلى، كلما تحولت كمية اكبر من الصخور الصفائحية إلى بترول.[1]

[1] كولن كامبيل، وآخرون، (2004): ترجمة عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول**، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص. ص: 16. 21.

حفر أول بئر نفط في الصين في القرن الرابع ميلادي، أو قبل ذلك وكان يتم إحراق الزيت لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح، بحلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة.

سنة 1859 تم حفر أول بئر على يد الكولونيل " أدوين دريك " في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وخلال فترة قصيرة جدا حفر مئات الآبار في المنطقة نفسها وتتابعت أعمال الحفر وأخذ الإنتاج يتزايد ببطء حتى اشتد الطلب على النفط وفتح الباب على مصراعيه أمام صناعة النفط الحديثة حيث تطور استخدامه تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية فساعد هذا على استخدام النفط ومشتقاته المختلفة في كثير من أوجه الصناعة وأصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة.[1]

الفرع الثاني: مفهوم النفط

مصطلح النفط هو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح " نافاتا" التي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون والأشوريون لكونه مادة سائلة، أما كلمة البترول ترجع إلى الأصل اللاتيني « Petr-Oléum»، متكونة من لفظين "Petr" تعني الزيت أما "Oléum" بمعنى الصخر، مشكلة بذلك زيت الصخر ويطلق عليه أيضا مسمى الزيت الخام أو الذهب الأسود.

النفط الخام هو النفط على حالته الطبيعية يعد مادة عضوية أساسها نباتات بكتيرية غمرتها المياه والتربة، وتعرضت لضغط وحرارة عاليين على مدار ملايين السنين حتى تحولت الى نفط.[2]

عرف البترول علميا بأنه السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.

أما من الناحية الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أو فاني لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، ولا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية.[3]

كما يمكن تعريف النفط على أنه خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج إلى سطح الأرض من تلقاء نفسها، أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة من تشققات وكسور في الأرضية أو بفعل الإنسان.[4]

---

[1] حافظ برجاس، (2000): **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، ص23.

[2] https:// attaqa.net , consulté le 13-04-2022, 12 :30

[3] عبد الصمد سعودي،(2019): **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري**، دراسة تطبيقية نموذج التنويع 'هريشمان هرفندل'، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة – عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، ص3.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، (2005): **اقتصاديات البترول والسياسة المعربة البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص15.

الفرع الثالث: أهمية النفط

ترتبط الحضارة المادية في القرن العشرين ارتباطا وثيقا بالنفط بل هي إذا جاز التعبير صنيعة هذه المعجزة السوداء، وأصبح النفط الخام اليوم مادة صناعية أساسية في أغلب المجالات ومصدرا للطاقة بشكل أساسي، فالصناعة النفطية في عصرنا الحديث ليست صناعة محلية محصورة بالسوق المحلي وإنما هي صناعة دولية ذات آفاق وأبعاد سياسية، اقتصادية وصناعية على مستوى العالم، وهي صناعة متشعبة ومرتبطة بعدة اتجاهات فمنها الدول المصدرة والشركات النفطية الكبرى التابعة والمستقلة وقطاع الاستكشاف والتطوير وكذلك الدول المستهلكة الصناعية منها والنامية والصناعات التكريرية والتصنيعية كالصناعات اللاحقة، إن هذه الأطراف جميعها لها دورها ومكانتها في هذه الصناعة الدولية، ومن هنا فإن أهمية النفط مرتبطة بشكل عام بكل هذه الأطراف بحيث أصبح اليوم بمثابة العمود الفقري لمختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع الصناعي الحديث في المجالات الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية والسياسة.

يمكن تقسيم أهمية النفط الخام حسب القطاع الاقتصادي كما يلي:[1]

- ❖ الأهمية الاقتصادية : تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد الحديث عامل جديد من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يرتبط النفط بالدورة الاقتصادية من حيث حجم الاستهلاك والأسعار إذ يترك أثرا واضحا على الميزان التجاري سواء للدول المنتجة أو المستهلكة مع اختلاف هذا الأثر فيما بينهما سواء على الدخل أو الناتج القومي، كما تعد الطاقة النفطية أوفر وأسهل أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة لحد الآن.

- دور النفط في القطاع الصناعي: إن ثلث النفط المستهلك في العالم مكرس لتشغيل الصناعة، ونقصان هذا المصدر أو فقدانه لأي سبب من الأسباب سوف يؤدي إلى إغلاق المصانع، توقف الإنتاج وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي، فضلا عن كون النفط مصدرا للطاقة فهو يزود الصناعة بمادة (زيت التشحيم) الضروري لاستمرار عمل الآلات لمواصلة الإنتاج، كما أن صفة العزل التي تتمتع بها زيوت البترول جعلته يستخدم في المحولات الكهربائية، الكابلات وعلب وصل الأسلاك تحت الأرض فضلا عن دوره الأساسي كمصدر للوقود الذي لا غنى عنه في مختلف وسائل النقل البرية والجوية والبحرية، كما يزود النفط شبكات النقل بمادة الاسفت والقطران المستخدمة في تعبيد الطرقات، وهي من رواسب عملية تقطير النفط، كما دورا أساسيا في صناعة البيتروكيمياويات التي استطاعت توفير البدائل الصناعية لمعظم المنتجات الطبيعية مثل (القطن،الحرير، المطاط، الورق والصابون). إن هذه الصناعة تمثل اليوم مؤشرا ومعيارا لحضارة الدول المتقدمة، ويقدر عدد المنتجات المتفرعة من صناعة النفط بأكثر من ثمانين ألف منتج كمنتجات البلاستيك، الألياف الصناعية، المبيدات الحشرية، الأسمدة، الأدوية، الملونات والمطهرات وغيرها.

[1] عباس فاضل رسن التميمي، (2011): **تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم**، دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية، العراق، ص22.

- دور النفط في المجال الزراعي: فضلا عن النقاط المشتركة التي يوفرها النفط لكل القطاعات مثل الوقود والمادة الأولية لشبكات الطرق والمنتجات البيتروكيمياوية فان القطاع الزراعي يعتمد على النفط في توفير الأسمدة والمبيدات الزراعية بشكل أساسي، فالأسمدة الأزوتية مثلا يتم تصنيعها من الامونيا التي تنتج من مادتي الهيدروجين والنتروجين، إذ يستخرج الأول من الغاز الطبيعي وبعض مشتقات النفط، وكذلك الأسمدة العضوية والمبيدات الزراعية التي تستخرج من النفط ومشتقاته فضلا عن البروتينات الغذائية التي تعطى للمواشي كمادة أساسية لنمو الثروة الحيوانية.

❖ أهمية النفط في المجال الاجتماعي والإداري

أدى اكتشاف النفط في بعض مناطق العالم ومنها أجزاء من آسيا وإفريقيا وبعض أقطار الوطن العربي إلى تحقيق معدلات نمو عالية وزيادة ملحوظة في حجم النشاط التجاري والتبادل السلعي، مما أسهم في رفع المستوى المعيشي لشعوب تلك لدول وزيادة رفاهيتها الاقتصادية، والذي انعكس بشكل ايجابي على الحالة الاجتماعية لسكانها، بل تحولت بعض هذه الدول من شعوب بدائية تعتمد على الزراعة وتربية المواشي إلى دول متحضرة عمرانيا واجتماعيا نتيجة للنهضة الاقتصادية التي شهدتها تلك الدول، مستفيدة من عوائد النفط الخام التي تصدره. فضلا عن تطور النظام الإداري المرافق لهذه التطورات مع الاستفادة الواسعة التي تولدت نتيجة لاحتكاك هذه الدول مع شركات النفط العالمية العاملة فيها،كما أسهمت إيرادات النفط في نشوء صناعات مختلفة تعتمد النفط الخام كمادة أولية مثل: صناعة الأسمدة، صناعة البتر وكيمياويات والصناعة التكريرية.[1]

المطلب الثاني: عرض النفط وطلبه عالميا

بما أن هناك العديد من المؤشرات والعوامل التي تؤثر على عرض النفط وطلبه عالميا، سوف نتطرق في هذا المطلب لعرض جزء منها.

الفرع الأول: العرض العالمي للنفط

يتأثر العرض العالمي من النفط بعوامل يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق كذلك حجم الاحتياطي، تكاليف الاستخراج والتطوير، أشكال الاستثمار والأنظمة الضريبية المطبقة، الظروف السياسية في مناطق الإنتاج، سياسة الدولة المنتجة للنفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، إضافة إلى الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي، يدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها أوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء ومدى التزامهم بتلك الحصص، هنا نتطرق إلى مؤشرات العرض العالمي من النفط:[2]

[1] عباس فاضل رسن التميمي، (2011): مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص. ص:93. 108.

- الاحتياطي العالمي من النفط: تتصف مسألة تقدير الاحتياطي النفطي بكثير من عدم الوضوح، الكثير من الحساسية والأهمية حيث تتبادل الدوريات المتخصصة أرقام متضاربة ناتجة عن اختلاف في التعريف والقواعد المطبقة في حساب الاحتياطي لأسباب تجارية وسياسية. يميز المختصون بين مفاهيم متعددة للاحتياطي (الجيولوجي، المحتمل، المؤكد، التكنولوجي، الاقتصادي، التجاري...)، ما يهمن هنا هو الاحتياطات المؤكدة وهي: الكميات المقدرة في تاريخ معين التي يتبين بالتحاليل الجيولوجية والهندسية بموثوقية معقولة يمكن استخلاصها مستقبلا في الظروف الاقتصادية والتشغيلية السائدة في حينه.
- الإنتاج العالمي من النفط: يتأثر بالأوضاع السياسية السائدة في مناطق الإنتاج، بسياسات أوبك والدول المنتجة الأخرى، خططها الإنتاجية، بالإضافة إلى تأثير السوق النفطية، لكون العرض يمثل استجابة للطلب والأسعار النفطية.
- العمر النفطي: تعطى نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج مقياسا تقريبيا لعدد السنوات والتي يمكن توقعها، من أجل إمكانية استمرار وإمدادات منطقة ما من النفط، مع افتراض ثبات المستويات الحالية للإنتاج، بالتالي فان هذه الاحتياطات ستكفي بالمتوسط حوالي 40 سنة فقط.
- علاقة الإنتاج النفطي بالتكرير: تستهلك دول العالم النفط على شكل منتجات مكررة، تنتجه محليا أو تستورده وتختلف حالة كل دولة وفقا لاعتبارات مختلفة.

الفرع الثاني: الطلب العالمي للنفط

عرفت وكالة الطاقة الدولية IEA الطلب على النفط الخام بأنه يتكون من التزامات الموزعين تجاه المستهلكين للنفط الخام، وتمثل الكميات من النفط الخام التي يحتاجها الإنسان عند مستوى معين وفي فترة زمنية محددة لغرض إشباع الحاجات الأساسية سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو منتجات نفطية أو بترو كيماوية، والطلب العالمي على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب العالمي على المشتقات النفطية، بالتالي يمكن القول أن هناك تأثير متبادل بين الطلب على النفط الخام والطلب على المشتقات النفطية.

منذ اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية اكتسبت هذه السلعة أهمية في الاقتصاد العالمي، وبدأ الطلب يزداد عليها مع مرور الزمن، وأخذ الطلب العالمي للنفط الخام يزداد مع التطور السريع في معدلات النمو العالمية حيث تشكل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان أكثر من نصف الاستهلاك العالمي للنفط الخام.

ازداد الطلب العالمي على النفط الخام من 42 سنة 1970 إلى 104 مليون برميل يوميا سنة 2019 إلا أن سبب الزيادة في الطلب العالمي للنفط الخام يأتي من التطور السريع في معدلات نمو البلدان النامية مثل الصين والهند، وسياسات التصنيع وتطوير القطاعات الإنتاجية. كما أن تطور الطلب العالمي للنفط الخام خلال المدة من 1970-2019 أخذت بالزيادة المستمرة نتيجة لعدة عوامل:

- معدلات النمو السريعة في اقتصاديات الدول الصناعية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة اللازمة لإدارة قطاعاتها الصناعية.
- دخول كثير من الدول النامية إلى مسار النمو الاقتصادي السريع مثل الصين والهند واعتمادها سياسات التصنيع في إدارة سياستها الاقتصادية.
- التطور الكبير الذي شهدته هذه السلعة كمادة أولية للكثير من الصناعات الكيماوية وبتروكيماوية ودخولها كمادة أساسية لكثير من الصناعات الحديثة.
- رغبة اغلب الدول لزيادة مخزونها النفطي للتحوط من مخاطر سوق النفط العالمي وإدارة الأزمات من اجل إدامة الآلة الإنتاجية.[1]

يعتمد الطلب العالمي على أسعار مواد الطاقة، بصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية وسياسات ترشيد الاستهلاك، التقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة، المنافسة بين أشكال الوقود وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط، سواء منها قطاع النقل أم القطاع الصناعي أم قطاع توليد الكهرباء، وتعتبر معدلات النمو الاقتصادي والسكاني وتوجهاتها أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب وحجمه صعودا وانخفاضا. حيث أن أهم ما يؤثر في مستوى الطلب على النفط هو درجة انتعاش الاقتصاديات العالمية التي تعتمد بشكل رئيس على تحسن مستوى الأداء في الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه.[2]

[1] حاتم القريشي، (2020): **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، بغداد، ص. ص: 61 .62.
[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): مرجع سبق ذكره، ص. ص: 93. 108.

المطلب الثالث: الصناعة النفطية (علم اقتصاد النفط، صناعته وخصائصه)

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي من مجالات الاقتصادي الحديثة والمعاصرة، كانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور مركز وقوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقوي، وكذلك مجالا لشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحوله إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية.

الفرع الأول: علم اقتصاد النفط

يعتبر اقتصاد النفط علما بما يحققه من شروط العلم والمتمثلة في أن يكون لديه موضوع، هدف ومنهجية:

- ففي ما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقي والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري أي تطبيق القوانين الاقتصادية على القطاع أو الفرع أو النشاط المدروس، وجانب وصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله. أي أنه علم نظري ووصفي في آن واحد لكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمورد أو الثروة النفطية.

- أما الشرط الثاني فيكمن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها وهذا وفق مراحل النشاط الاقتصادي النفطي من البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية.

- وفيما يتعلق بالشرط الأخير الخاص بالمنهجية فهو يستعمل كل من المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي التطبيقي، الإحصائي، التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط، ثم يمكن أن نطلق على اقتصاد النفط بأنه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.[1]

[1] دوادي فاطمة الزهراء، (2016): **مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، المشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي 30-29 نوفمبر، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، ص5.

الفرع الثاني: مفهوم الصناعة النفطية

تعرف الصناعة النفطية على أنها "مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خام أو تحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان".

كما تعرف أيضا على أنها الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة. فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البيتروكيمياوية.[1]

الفرع الثالث: خصائص الصناعة النفطية

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها من السمات أو الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الصفات والخصائص التالية[2]:

- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية. حيث إن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، بسبب تباين مكان تواجد النفط.

- تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا. إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج.

- تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الأخر.

- يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الأولية (مرحلة المنبع).

- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية، وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب، وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عال وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أمل، أو هل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة مما يبرر استغلالها اقتصاديا.

- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة، مما يتطلب الموازنة بين

[1] دوادي فاطمة الزهراء، (2016): مرجع سبق ذكره، ص5.
[2] نفس المرجع السابق، ص6.

حجم الاحتياطي ومعدلات الاستخراج ومعدلات الاستهلاك بالشكل الذي يؤدي إلى إطالة فترة الاستثمار وتقليل فترة النضوب لكي نحفظ حق الأجيال القادمة في هذا المورد.

- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها، الذي يمتد ليشمل السوق الدولية، فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية، كما أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول، حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة.[1]

المبحث الثاني: سوق النفط وعملية تسعيره

بذلت الدول النفطية مجهودات كبيرة من اجل توحيد سياساتها المستقبلية في مجال الطاقة، وذلك لمجابهة هذه الصناعة التي حظيت باستثمارات هائلة لم تحظى بها أي صناعة أخرى في العالم، وبالرغم من هذا الاهتمام الكبير المنصب على هذه المادة الخام بهدف استقرار السوق النفطية، فقد عرفت أسعارها تقلبات حادة وتحولات جذرية في الأسواق العالمية، وشكلت الأزمات النفطية الدور البارز في هذه الصناعة وهذا راجع في أغلب الأحيان الى العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط.

المطلب الأول: الأزمات النفطية الدولية وأثرها في تحديد أسعار النفط الخام

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

يعد سعر النفط هو سعر السلعة أو الخدمة، أي يمثل القيمة النقدية لها، أو هو القيمة معبر عنها بوحدة نقدية، أو هو المبلغ النقدي أو كمية النقود التي يدفعها المشتري لقاء الحصول على السلعة من البائع أو المنتج، مما يعني أن هناك علاقة بين قيمة السلعة أو القيمة وسعرها في زمان ومكان معلومين، وهذه العلاقة ليست ثابتة وإنما متغيرة تعتمد على عوامل مختلفة تؤثر وتتأثر بعوامل العرض والطلب للسلعة.

سعر النفط فيمثل القيمة النقدية لبرميل النفط الخام في مكان وزمان معلومين وغالبا ما يعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) وكذلك فان العلاقة بين سعر النفط والقيمة النقدية لبرميل النفط ليست ثابتة أو متساوية بل تخضع لعوامل وتأثيرات مختلفة للخصوصية التي تمتلكها سلعة (النفط) فضلا عن تأثره بتفاعل قوي العرض والطلب العالميين.[2]

يتم قياس النفط عادة أما بالبرميل أو بالطن المتري، والقياس الأكثر شيوعا لإنتاج النفط هو عدد البراميل باليوم أو عدد الأطنان المترية بالسنة، ولأن البرميل هو مقياس حجم والطن مقياس وزن فلا يوجد علاقة دقيقة بينهما، حيث أن النفط الخام يختلف وزنه باختلاف نوعه. ولكن القاعدة أن كل 7.33 برميل تعادل طنا، وإن إنتاج برميل واحد باليوم يعادل إنتاج 49.8 طن متري بالسنة.

[1] دوادي فاطمة الزهراء، (2016): مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، (2006): **توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة 1990-2013**، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية للطالب، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، ص30.

يستخدم تعبير طن من النفط المكافئ للدالة على إنتاج أو استخدام أشكال أخرى من الطاقة الأولية مثل الغاز أو الفحم أو الذرة أو الطاقة المائية بحيث يمكن مقارنتها مباشرة مع النفط وفيما بينها.[1]

الفرع الثاني: الأزمات النفطية الدولية وأثرها في تحديد أسعار النفط الخام

شهد العالم مجموعة من الأزمات الدولية التي أثرت في تحديد أسعار النفط الخام، تتمثل في:

1- **الأزمة النفطية 1973:** أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط الى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء الى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ستة دول من أعضاء الأوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%.

2- **الأزمة النفطية 1979:** مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه سنة 1979، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى ووصل سعر البرميل 36 دولار سنة 1980، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت الى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985.[2]

3- **الأزمة النفطية 1986:** بدأت هذه الأزمة بانخفاض حاد في أسعار النفط مما اثر على الدول المنتجة، بحيث تأثرت اقتصادياتها بصفة كبيرة وظهر ذلك في الاختلال الواضح في ميزان المدفوعات والتناقص المستمر في الإيرادات النفطية، مما لزم الاستدانة من الدول المتقدمة والهيئات الدولية.

4- **الأزمة النفطية 1998:** عادت أزمة انخفاض أسعار النفط بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الآسيوي 1997، ومع التخطي الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك خاصة فنزويلا حصص الإنتاج المقررة لهم، قررت منظمة الأوبك رسميا رفع مستويات إنتاج النفط، لكن في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط ما لبث أن تحول ذلك القرار الى كارثة، وفي ظل انهيار أسعار البترول العالمية، اجتمعت أوبك في 23 مارس 1999 بفيينا لمناقشة الحالة السيئة لهذا الانخفاض الكبير للأسعار، واتفقت على القيام بمزيد من التخفيضات في الإنتاج لإنعاشها من جديد.[3]

5- **الأزمة النفطية 2004:** شهدت السوق النفطية العالمية العديد من الأحداث منذ سنة 2003 والتي أدت بدورها إلى عدم الاستقرار بين الطلب والعرض العالمي للنفط الخام وأهم التوترات السياسية في الشرق الأوسط ودول الأوبك منها ما حدث في حدث في فنزويلا والاضطرابات العرقية في نيجيريا والموضوع الأهم أحداث العراق سنة 2003، حيث بدأت المخاوف في حدوث نقص في الإمدادات النفطية العالمية إضافة إلى زيادة الطلب العالمي

---

[1] سفيتلانا تساليك، آنيا شيفرين، (2005): **الرقابة على النفط**، دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، ص38.

[2] ماجن محمد محفوظ، (2017): **الصدمات النفطية، الأسباب- الانعكاسات وسبل العلاج**، مجلة المعيار، عدد خاص، المركز الجامعي تيسيمسيلت، الجزائر، ص3.

[3] زروقي أبو بكر الصديق، (2017): **قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري – دراسة تحليلية قياسية –** ، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص6.

على النفط الخام تلبية لحاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث شهد سنة 2004 ثورة جديدة في أسعار النفط الخام إذ ارتفع سعر النفط الخام سنة 2004 إلى 36,1 دولار للبرميل بعد أن كان 32,2 دولار للبرميل سنة 2003 حتى وصل 50,6 دولار للبرميل عام 2005، بالإضافة إلى أن هناك أسباب أخرى اجتمعت في تفاقم الأزمة النفطية سنة 2004 منها استهداف عمال النفط في نيجيريا مما أدى إلى خفض الإنتاج بنسبة 10% سنة 2004 والمشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية (يوكوس) بسبب حجم الضرائب المفروض عليها مما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى لزيادة الأسعار بنسبة 23%، وكذلك سوء الأوضاع المناخية في المكسيك وما سببه إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من شتاء بارد، كل هذه الأمور أدت إلى ارتفاع نشاطات المضاربة على النفط الخام خشية نقص الإمدادات النفطية العالمية. بهذا شكلت ظاهرة ارتفاع أسعار النفط الخام فرصة مغرية للبلدان المصدرة وسوق المضاربة كما حفز على تخزين كميات كبيرة من النفط الخام لغرض بيعها بسعر أعلى لاحقا، حيث تلعب ارتفاعات أسعار النفط الخام دورا حاسما بزيادة العوائد النفطية.

لذا يمكن توضيح أهم الآثار التي ولدتها الأزمة النفطية سنة 2004 على مستوى السوق العالمي للنفط الخام والدول المنتجة والمصدرة له:

- زيادة أسعار النفط الخام بشكل كبير.
- زيادة معدلات النمو العالمية وخاصة في كل من الصين والهند مما اثر في زيادة معدل الطلب العالمي للنفط الخام وحصول اختلال في ميزان العرض والطلب وبهذا ارتفع الطلب العالمي للنفط الخام.
- زيادة العوائد النفطية للدول المنتجة للنفط الخام حيث ازداد حجم العوائد النفطية إلى 317.492 مليون دولار سنة 2007 بعد أن وصل سعر النفط إلى 69.1 دولار للبرميل.
- اتخاذ قرار خفض الإنتاج النفطي لدول الأوبك مما ولد مخاوف كبيرة في نقص الإمدادات النفطية العالمية وهو ما حدث فعلا.
- نقص الخزين الاستراتيجي العالمي بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام من جهة وزيادة الاستهلاك العالمي من جهة أخرى.
- إن التوترات السياسية التي حصلت في كل من فنزويلا، العراق، نيجيريا، أربكت الاقتصاد العالمي ككل بسبب حصة هذه الدول الكبيرة من المعروض العالمي للنفط الخام مما ساعد في زيادة الاختلال بين العرض والطلب العالمي للنفط الخام.[1]

6- **الأزمة النفطية 2008:** يمكن القول أن الأزمة النفطية لسنة 2008 هي الثورة الحقيقية في ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية وهو ما شكل أقوى أزمة نفطية عرفها سوق النفط الدولي، حيث كانت هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية وأخرى جيوسياسية ساعدت في خلق هذه الأزمة منها: زيادة الطلب على النفط الخام من دول جنوب شرق آسيا

[1] حاتم القريشي، (2020): مرجع سبق ذكره، ص. ص: 158 .159.

مثل الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين، حيث لعبت هذه الأزمة دورا أساسيا في التأثير على أسعار النفط نحو الارتفاع مما ساعدت على زيادة المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط الخام بالإضافة إلى نقص الخزين الاستراتيجي في أغلب الدول الصناعية وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية دون المستوى المطلوب، كما أن أعمال العنف في فنزويلا بعد مهاجمة أنابيب النفط الخام من قبل المجموعات اليسارية، كل هذه الأمور أدت إلى التوقعات بزيادة المخاطر في جانب العرض، حيث انخفض المخزون الاستراتيجي للنفط الخام سنة 2007 بمقدار 59 مليون برميل أي حوالي 2.2% مقارنة بسنة 2006 وكذلك انخفاض الإنتاج النفطي في اغلب الدول المنتجة خارج الأوبك بسبب نضوب الآبار النفطية المنتجة في مناطق بحر الشمال، بالإضافة إلى استمرار انخفاض الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ سنة 2003، وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

خلفت هذه الأزمة آثار كبيرة على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط الخام فضلا عن آثارها على الاقتصاد العالمي والسوق العالمية للنفط الخام ومنها:

- ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل لم تشهده أسواق النفط الخام منذ تأسيسها.
- على الرغم من تباطؤ معدلات النمو العالمية إلا انه كانت هناك زيادة ملحوظة في الطلب العالمي للنفط الخام.
- أدت هذه الأزمة إلى إفلاس الشركات العالمية للنفط الخام ما انعكس في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي وزيادة حالة الركود الاقتصادي في اغلب الدول المستهلكة للنفط الخام.
- أثرت الأزمة على البورصات العالمية والتي تعتمد مصادرها لتحديد أسعار النفط الخام.
- زيادة العوائد النفطية للبلدان المصدرة والمنتجة للنفط الخام والتي اغلبها تعتمد على الواردات النفطية بشكل مباشر.
- انخفاض المخزون الاستراتيجي العالمي للنفط الخام.[1]

7- **الأزمة النفطية 2015:** بدأت أسعار النفط الخام تنخفض تدريجيا منذ منتصف سنة 2014 إلا أن حدة الأزمة لم تظهر إلا منتصف 2015، فانخفضت أسعار النفط الخام أكثر من 50% عما كانت عليه في سنة 2011. وهناك عدة أسباب للأزمة منها تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادية في الصين وآسيا والركود الاقتصادي في منطقة اليورو، إضافة إلى انه ومنذ سنة 2014 بدأ المعروض العالمي من النفط الخام بالزيادة فأصبح هناك خلل كبير بين العرض والطلب، مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط الخام وهذه الأزمة لا تعكس تغيرات جوهرية في سوق النفط العالمي بقدر ما تعكسه متغيرات جوهرية كبيرة منها ما يتعلق بعمليات المضاربة التي شهدتها بورصات النفط العالمية حيث شهدت هبوطا حادا للعقود المستقبلية إضافة لزيادة المعروض النفطي العالمي، بحيث أصبحت هذه الأزمة تسمى أزمة زيادة المعروض النفطي العالمي.

[1] حاتم القريشي، (2020): مرجع سبق ذكره، ص161.

يمكن توضيح أهم أسباب هذه الأزمة من خلال ما يلي:

- انخفاض الطلب العالمي للنفط الخام: يعود ذلك إلى الانكماش الاقتصادي في كل من أوربا والصين واليابان وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام في هذا السياق بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو العالمي 3.6% سنة 2015.
- ارتفاع حجم الخزين الاستراتيجي الأمريكي للنفط الخام: أفصحت البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مؤخرا إن مخزون النفط الأمريكي قد زاد بمعدل 5 مليون برميل إذ بلغ المخزون الاستراتيجي ما قيمته 361.7 مليون برميل سنة 2015 وغالبا ما تقود هذه الزيادة إلى هبوط أسعاره بسبب أن الإدارة الأمريكية تلوح باستخدام هذا المخزون في مواجهة الصدمات النفطية المفاجئة.
- تخمة أسواق النفط العالمية بالمعروض النفطي: تسببت الإمدادات النفطية الفائضة إلى انخفاض أسعار النفط الخام بحدود 50% للفترة 2012-2015، وكان لثورة النفط والغاز الصخري وما ولدته من تخمة في أسواق النفط العالمية دورا هاما في انخفاض مستويات الأسعار.[1]
- انحسار دور القائد السعري: ساعدت ردود الفعل الصادرة عن منظمة أوبك في هبوط سريع للأسعار. فالعادة هي أن تبادر هذه الدول بتبني دور المنتج المرجح، (تخفيض الإنتاج عند تدهور الأسعار، زيادته عند ارتفاع الأسعار)، وترتكز سياسة المنتج المرجح التي اعتمدتها السعودية والإمارات والكويت في العقود السابقة، على تبني هذه السياسة أولا ثم التفاوض مع بقية الأقطار الأعضاء في أوبك للتنسيق وتبني سياسة مماثلة، فإذا تم تخفيض الإنتاج تتحمل جميع الدول الأعضاء في أوبك هذه المسؤولية وإن كان ذلك بنسب مختلفة في بعض الأحيان، لكن الملفت للنظر الآن أن الدول المنتجة الكبرى قررت التريث وعدم تخفيض إنتاجها، هذا الأمر أدى لزيادة المعروض النفطي من حصة أوبك في السوق العالمية للنفط الخام، وهناك آثار مهمة تعكسها هذه الأزمة على سوق النفط العالمي منها:
- انخفاض كبير في أسعار النفط الخام لم تشهده سوق النفط العالمي منذ سنة 2008.
- انخفاض معدلات الطلب العالمي على النفط الخام مقابل تباطؤ كبير في معدلات النمو العالمية مع تراجع كبير في أسعار السلع الأولية.
- زيادة المعروض النفطي خصوصا من قبل كبار منتجي دول الأوبك السعودية، العراق والكويت.
- خسائر مالية كبيرة أثرت في وضع الموازنة العامة لأغلب البلدان المصدرة للنفط الخام منها العراق والسعودية.

[1] حاتم القريشي، (2020): مرجع سبق ذكره، ص162.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط

إن انخفاض أسعار النفط له أسباب مختلفة، أبرزها العامل الاقتصادي المجرد من الأغراض السياسية ومنها العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة صاحب العامل السياسي حيث:[1]

العامل الاقتصادي المجرد عن الغرض السياسي فيشمل:

- زيادة عرض النفط أو قلة الطلب.
- التوترات خاصة السخونة العسكرية في المناطق النفطية وما حولها.
- المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط استيرادا وتصديرا.

العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي فيشمل:

- زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس لحاجة اقتصادية بل لتخفيض السعر من اجل التأثير في سياسة الدول المنافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط.
- للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن تكلفة النفط الصخري ليصبح استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى.

يمكن شرح ذلك فيما يلي:

- ✓ الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حالة حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.
- ✓ الكوارث الطبيعية: تؤدي لآثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث.
- ✓ الطلب والعرض على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.
- ✓ المضاربات واستغلال البيانات الاقتصادية: من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني أرباح طائلة وسريعة، حيث أن البيانات الاقتصادية والمضاربات تتعلق بعدد من اللاعبين الأساسيين من الدول المنتجة للنفط (روسيا، كندا، المملكة السعودية). والدول المستوردة للنفط (الصين، واليابان...)، وشركات النفط متعددة الجنسيات (اكسون موبيل) وكارتل النفط (أوبك وتجار النفط المعروفين باسم المضاربين)، كل مجموعة منها لديها القدرة على التأثير في أسعار النفط، سواء بالتأثير على العرض والطلب أو بتوقع تفاوت أسعار النفط خلال المضاربات،

[1] ماجن محمد محفوظ، (2017): مرجع سبق ذكره، ص. ص: 4 .5.

فالبيانات الاقتصادية والمضاربات نتيجة حدوث أزمات اقتصادية في الدول ذات العلاقة تؤثر بقوة في الأسعار.

- ✓ موضوع النفط الصخري: مشكلته انه ذو تكلفة عالية قد تصل إلى 75 دولار للبرميل في حين كلفة النفط الطبيعي لا تتجاوز 7 دولار للبرميل.[1]

المطلب الثالث: سوق النفط وخصائصه الأساسية

سوق النفط هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، تعتمد على مجموعة عناصر فاعلة فيها تعد العمود الفقري والمحرك الأساسي لها، كما تتمتع ببعض الخصائص الأساسية التي تميزها عن غيرها من الأسواق.

الفرع الأول: سوق النفط

تعتبر السوق النفطية العالمية سوق ريعية[2]، شهدت منذ النشأة الصناعية البترولية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا، عدة أوضاع وتغيرات اقتصادية وسياسية على قوى وحجم سوق النفط في كل حقبة زمنية معينة، لهذا سوف نقوم بعرض مراحل تطور السوق النفطية في الماضي والحاضر حيث:[3]

- **خلال الفترة 1857 إلى 1870** (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى):

كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيها بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

- **خلال الفترة 1870 إلى 1960** (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس أوبك):

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة ين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، عرفت هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أكنا كاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

- **خلال الفترة 1960 إلى 1980** (منذ بداية أزمة 1973):

مع تأسس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها

---

[1] ماجن محمد محفوظ، (2017): مرجع سبق ذكره، ص.ص: 4. 5.

[2] مومني لمياء، (2018-2019): **أثر تقلب أسعار البترول على النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص11.

[3] حمادي نعيمة، (2008-2009): **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، ص52.

والحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في الأوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

- **خلال الفترة 1973 الى 1980**(منذ بداية أزمة 1973):

في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول الأوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما اثر سلبا على موقف أوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

- **خلال الفترة 1981 إلى القرن الواحد والعشرين**:

تميزت حقبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي بعدم استقرار الوضع الاقتصادي، السياسي، الأمني، وبظهور ظاهرة جديدة ألا وهي العولمة وغيرها من التقلبات والتغيرات التي أثرت على صناعة السوق النفط على الساحة الإقليمية القارية والدولية حيث أصبحت السوق النفطية تضم عددا اكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، فلقد عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حيث أنه كان انخفاض في أسعار سنة 1986 ، 1998، 2008 والارتفاع الكبير بين 2003 ،2007 ، 2010 وقلة الطلب على النفط في 1986 ، 2011 زيادة الطلب وتغطية النقص الذي حدث جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية اكبر الدول المنتجة للنفط، لكن بعد اختلال الطلب والعرض النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك ولم تبقى أسعار النفط في وضع معني وعرفت الكثير من التذبذبات بين التدهور الشديد سنة 1986 بعد الأزمة النفطية العكسية، حيث تغري سوق النفط من العارضين إلى سوق الطالبين.[1]

[1] حمادي نعيمة، (2008-2009): مرجع سبق ذكره، ص52.

الفرع الثاني: الأطراف الفاعلون في سوق النفط

كباقي الأسواق فالسوق النفطية تعتمد على عناصر فاعلة فيها تعد العمود الفقري، والمحرك الأساسي لها، وعمل السوق النفطي العالمي بين كل من جانب العرض والطلب المتعاملين أو المتدخلين في السوق النفطية هم:

من ناحية الدول المنتجة:

- **منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الأوبك**:

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك في المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10-14 سبتمبر 1960، وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي الولايات المتحدة السعودية، إيران، العراق، فنزويلا، والكويت، والسبب الأساسي لهذه المبادرة ضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي، والتكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت في ذلك الوقت تسيطر على المعروض النفطي، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من قبل الدول النامية لرعاية مصالحها.

يمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة منظمة أوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر الى المؤسسين سنة 1961، تبعتها ليبيا واندونيسيا سنة 1962، الإمارات المتحدة في 1967، فالجزائر سنة 1969، ثم نيجيريا سنة 1973، الغابون في 1976، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا سنتي 1992 و 1994 على التوالي، هكذا فان منظمة الأوبك تضم في عضويتها حاليا إحدى عشرة دولة، مقرها العاصمة النمساوية فيينا.

تتلخص أهداف منظومة الأوبك في سعيها الى التنسيق لتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء فيها، وذلك بهدف ضمان أسعار عادلة مستقرة للدول المنتجة، هذا فضلا عن تامين إمدادات بترولية كافية للدول المستهلكة مع تحقيق عائد مناسب من رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.[1]

- **الدول المنتجة خارج أوبك**

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار النفط في أوائل 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك خطورة الوضع، مبادرة من مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء الاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت الاجتماع في لندن موقع متوسط، حيث عقد الاجتماع في 8 مارس 1988، بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين، كما شاركت كولومبيا مترددة.

أكدت المجموع في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للنفط وأن حماية مصالحها المنفردة والمشتركة تتطلب اخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ومحاولة ضم اكبر عدد ممكن من الصدرين غير الأعضاء الى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، أطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول.

[1] عيسى محمد الغزالي، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع و الخمسون، نوفمبر-تشرين ثاني، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص14.

قد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج لتمويل ولا أمانة عامة، بل يكفي الاجتماع بصفة دورية كل ستة أشهر مع أن تستضيفه في كل مرة دولة متطوعة.[1]

من ناحية الدول المستهلكة:

- **وكالة الطاقة الدولية**

أنشأت بعد أزمة النفط الأولى سنة 1973، مقرها باريس، كان الهدف الأساسي من تأسيسها هو تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية لمواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط والمخاطر المتعلقة بإمداداتها من النفط الخام.

هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث والتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها، كما تملك المنظمة رصيدا استراتيجي من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق. تشكلت المنظمة سنة 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط، في 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة لأوبك وأن يكون مركزها باريس، وهي منظمة دولية مستقلة تسعى لتامين إمدادات النفط الخام بأسعار مناسبة لفائدة الدول الأعضاء، يرتكز عملها على أربعة مجالات رئيسية هي: أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية، التوعية البيئية والعلاقات مع الدول غير الأعضاء خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة.

- **الشركات النفطية العالمية الكبرى:**

شهدت السوق النفطية العالمية منذ نشأة الصناعة النفطية في أواخر القرن التاسع عدة أوضاع وتغيرات اقتصادية وسياسية أثرت على قوى وحجم سوق النفط، ولعل أبرز طرف فاعل في السوق النفطية هو شركات النفط العالمية التي سيطرت وتحكمت في اقتصاديات البلدان النامية من جهة، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير...، لعل أهمية الشركات النفطية العالمية على ساحة سوق النفط تبرز من خلال:

- تحول النفط إلى مادة أساسية رئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة والمستعملة في عالمنا المعاصر.
- أصبحت السلعة النفطية تشكل نسبة عالية وكبيرة من مجموعة السلع المتبادلة سواء للتصدير أو الاستيراد.

أدت الشركات النفطية العالمية دورا رئيسيا في انتشار ظاهرة العولمة على النطاق الدولي (الشركات العالمية التي تولت قيادة موجة العولمة) من خلال عمليات الاندماجات الاقتصادية التي تمت في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. فقد اعتبر البعض بأن هذه الاندماجات واحدة من الآثار السلبية لهذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أما البعض

[1] حسين عبد الله، (2006): **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ص288.

الآخر اعتبروها أحد الايجابيات التي يمكن أن تساعد على تنمية الأسواق النفطية العالمية خاصة تلك الناشئة في آسيا، أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.[1]

الفرع الثالث: الخصائص الأساسية لأسواق النفط

- إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع والخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع نظيرتها المتوفرة. مع ذلك هناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات الأخرى، الذي يظهر من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة. من ناحية أخرى واضح انه لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، نتيجة لذلك فان الطلب على خامات النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للمتغيرات في أسعار النفط.
- لتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة، يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل للثبات، نتيجة لذلك أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة لتقلبات حادة في الأسعار على المدى القصير للوصول إلى حالة التوازن. بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى لو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق، وفي ظل وجود الكثير من إمدادات النفط في العالم في مناطق غير مستقرة سياسيا فإنها ستعاني أسواق النفط من اضطرابات شديدة في الأسعار.
- بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة العرض والطلب تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز للاستثمارات جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشان الطلب والأسعار في المستقبل سيؤدي في نهاية المطاف إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام، من ثم سينعكس ذلك على القرارات المتعلقة بالاستثمار في قطاع المحروقات الذي من شانه أن يزيد من صعوبتها.
- كما هناك أيضا نقص عام في المعلومات المتعلقة بمستقبل الاستهلاك و الإنتاج عندما يتعلق الأمر بالدول الفاعلة غير منتمية لمنظمة التعاون و التنمية (CDOE)، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة رأس المال والتكاليف الثابتة وبالتالي تعقيد القرارات الاستثمارية.
- أخيرا تتطلب الاستثمارات في صناعة النفط عموما رؤوس أموال ضخمة مما يعني أن قرار زيادة قدرات إنتاجية جديدة متمركز عند فئة بعينها من المستثمرين، حيث عادة ما تقوم بإتباع إجراءات لحماية استثماراتها، ومنه فان القرارات الاستثمارية الجديدة التي تخدم مصالحها تميل إلى التركيز على الزيادة في الأسعار الناتج عن التوازن بين العرض والطلب بدلا من التوقعات.[2]

---

[1] أمينة مخلفي، (2013): **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص58.

[2] سعد الله داود، (2013): **الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص. ص: 72.73.

المبحث الثالث: تقلبات سعر النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي، وبالنظر الى الأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار بالاستثمارات الموجهة للقطاع والاقتصاد العالمي ككل، هنا سوف نتطرق لكشف العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على اقتصاديات الدول.

المطلب أول: أثر تقلبات أسعار النفط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

أسعار النفط يمكن أن تأثر على النشاط الاقتصادي عبر العديد من القنوات، فارتفاع سعر النفط الخام يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية. ما يؤدي بدوره لارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة إلى المستهلكين (عائلات، مؤسسات، حكومات)، أما بالنسبة للمنتجين فان المؤسسات تتكيف مع ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة بالتالي ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، مما ينعكس على: الأجور الحقيقية والعمالة، أسعار البيع والتضخم، الأرباح والاستثمار، وتتمثل أهم آثار تقلبات أسعار النفط على الصعيد الاقتصادي في ما يلي:[1]

الفرع الأول: أثر تقلبات سعر النفط على الناتج الداخلي الخام

يمكن توضيح العلاقة بين سعر النفط والناتج الداخلي الخام عن طريق اثر جانب العرض الكلاسيكي، فان أي ارتفاع في أسعار النفط دليل على نقص وندرة المدخلات الضرورية للإنتاج، مما يؤدي بدوره لانخفاض الناتج الكامن، وبالنتيجة يكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج يقابله انخفاض في الإنتاجية وتباطؤ نمو الناتج.

تم تناول هذه العلاقة بين أسعار النفط والناتج بكثرة من طرف العديد من الأدبيات التطبيقية، عموما هذه الدراسات توصلت لنتيجة أساسية مفادها أن ارتفاع أسعار النفط يخلف أثرا سلبيا على مستوى الناتج، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع مرور الزمن خاصة منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، من بين التفسيرات المطروحة نجد ذلك القائل بالرغم من أن الاقتصاد العالمي عرف منذ أواخر التسعينات صدمتين نفطيتين لا تقلان أهمية وشدة عن أزمة السبعينات، إلا أن نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم حافظت على ثباتها في اغلب البلدان الصناعية الكبرى، وهناك تفسير لهذا الأثر المتناقص هو أن آثار هذه الصدمات إمكانية تزامنها مع صدمات كثيرة من عدة أنواع، فمثلا تزامنت الصدمات النفطية لسنوات السبعينيات مع ارتفاعات أسعار السلع الأخرى، بينما تزامن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة مع نمو عالي للإنتاجية والطلب العالمي على النفط.

[1] بن سبع حمزة، (2012): **أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية** – دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص26.

الفرع الثاني:أثر تقلبات سعر النفط على الشغل والبطالة

إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون له أثرا سلبيا على الاستهلاك، الاستثمار والبطالة، فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية على الدخل المتاح، أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع، وكذا من خلال ارتفاع حجم المخاطرة وعدم التأكد التي تؤدي إلى تأجيل قرارات الاستثمار.

إن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سببا في تغيير الهيكل الإنتاجي ويؤدي بذلك إلى آثار عميقة على البطالة. ففي الواقع نجد أن ارتفاع أسعار النفط يخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط، وهو ما يمكن أن يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق إنتاج جديدة أقل استخداما وكثافة للمدخلات النفطية، هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجز عنه إعادة توزيع عنصري لعمل ورأس المال بين مختلف القطاعات ما من شانه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل.

كما أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الأسعار المرتفعة للنفط الخام من شانها أن تؤدي إلى ارتفاع ربحية قطاع الطاقة في الاقتصاديات المصدرة للسلعة النفطية، هو الأمر الذي يساهم في توفير فرصا أكثر للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، ويؤدي بذلك إلى ارتفاع حجم الطلب على العمل ورأس المال.

إن آثار حركات أسعار النفط على سوق العمل يمكن أن تختلف باختلاف الآفاق الزمنية المدروسة. حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة في المدى القصير بينما يؤدي إلى زيادتها في المدى الطويل، هذه العلاقة المعكوسة في المدى الطويل يمكن إرجاعها إلى علاقات التكامل والإحلال بين مختلف فئات السوق.[1]

[1] بن سبع حمزة، (2012): مرجع سبق ذكره، ص27.

الفرع الثالث:أثر تقلبات سعر النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم

يعرف التضخم بناءا على:

- نظرية الدخل والإنفاق: بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل.
- نظرية العرض والطلب: بأنه زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[1]

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع انخفاض القدرة على الشراء.[2]

أما معدل التضخم هو معدل نمو مستوى الأسعار.

في ما يخص علاقة سعر النفط بالتضخم فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية والتي يمكن أن ترفق بآثار الدور الثاني من خلال حلقة الأسعار-أجور، فارتفاع أسعار النفط من شانه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، هذا يتوقف على مدى أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك بالإضافة إلى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمى بآثار الدور الثاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع عن ارتفاع أسعار الاستهلاك، قد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي إلى حلقات الأسعار -أجور، أما المؤسسات فإنها بدورها تحول ارتفاع تكاليف النتاج عن ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع في أسعار البيع، هو ما يؤدي إلى تغذية حلقة الأسعار-أجور، إذ انه يولد مراجعات تصاعدية للتضخم المتوقع، لقد تمت دراسة ردة فعل أسعار الاستهلاك والتضخم تجاه تقلبات أسعار النفط من طرف عدة باحثين، بينما تم توصل إلى نتيجة مفادها إن ارتفاعات أسعار النفط تولد معدلات التضخم عالية، وإن تأثيرها متوسط ومعتدل وليس قويا.[3]

المطلب الثاني: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة

إذا كان حجم استهلاك النفط يعتبر مقياس مهم لقياس درجة التقدم الاقتصادي، فإن هذا الأخير له دوره الكبير في التأثير على الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، حيث انه توجد هناك علاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات الطلب على النفط مما ينعكس على ارتفاع أسعار البترول ويؤثر ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة أيضا على اقتصاديات الدول المستوردة، ويمثل هذا التأثير في ما يلي:[4]

الفرع الأول: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

لارتفاع أسعار النفط أثار كبيرة على الاقتصاد خاصة لدى الدول صاحبة المجال الريعي والذي يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي ووحيد للدخل، وتتلخص أهم هذه الآثار في:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار سنة 1980 ثم إلى 167 مليار دولار سنة 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول.

---

[1] كركاشة حسين، (2011-2012): **اثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقائم المالية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص4.

[2] https://www.almaany.com, consulté le 21-04-2022 ,16 :45.

[3] بن سبع حمزة، (2012): مرجع سبق ذكره، ص27.

[4] كامل بكري، وآخرون، (1986): **الموارد واقتصادياتها**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص223.

- عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار سنة 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.
- كما يؤثر ارتفاع أسعار النفط بالإيجاب على الدول العظمى مثل بريطانيا وأمريكا وروسيا التي لها الحق في حقوق استملاك لآبار ومصادر البترول.

الفرع الثاني: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط.

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم الميزانية.
- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار سنة 1981 بالإضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة

إن تطور الصناعة النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي شكل محور اهتمام كل دول العالم هذا وترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة، ويمثل النفط أهم هذه المصادر على الإطلاق وينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:[2]

الفرع الأول: آثار انخفاض أسعار النفط على مستوى الدول المصدرة للبترول

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثر البترول المستخرج في البلدان النامية ثم تبيع المنتجات المصنعة، بالتالي يخضع لقانون العرض والطلب فيرتفع السعر وينخفض، وفيما يلي أهم الآثار المترتبة عن انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة له:

- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.

[1] كامل بكري، (1986): مرجع سبق ذكره، ص223.

[2] أحمد مندور، أحمد رمضان، (1990): **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ص193.

- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.
- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، مع انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية.

الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على مستوى الدول المستوردة للبترول

يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات الثلاث فئات من الدول هي الدول المنتجة للبترول والدول الغير منتجة والمستهلكة وبلاد الشركات البترولية الكبرى، بينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة الأمر الذي يؤثر على الأسعار وفيما يلي أهم آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة وهي:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.
- انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية وانخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.
- أثرت هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداته من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.[1]

خلاصة

يعتبر النفط مورد اقتصادي طبيعي نشأ في سياق عملية غاية في التعقيد على مدار حقب طويلة من الزمن يصعب تحديدها، يتمثل في مجموعة من الهيدروكربونات المتواجدة في باطن الأرض، بعد اكتشافه ونظرا لأهميته أصبح من أهم موارد الثروة الاقتصادية والصناعية العالمية.

انعكس خضوع أسعار النفط لتقلبات على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له وجعلها أكثر تعرض للصدمات الاقتصادية التي سوف نتطرق لها في الفصل الثاني.

[1] أحمد مندور، (1990): مرجع سبق ذكره، ص193.

الفصل الثاني:
أدبيات الصدمات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

يعد موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات المهمة التي نالت الاهتمام في هذا العقد الذي شهد تغيرات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة سواء في ميدان السياسة أم الفكر أم الاقتصاد وأدت بدورها إلى تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية، وقد انعكس ذلك على كثير من اقتصاديات الدول النامية، حيث تشير كل من النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية إلى أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي يرتبط بعدم الاستقرار الأوضاع الاقتصادية.

فنحاول في هذا الفصل التطرق بإلمام واختصار إلى أدبيات الصدمات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل كالتالي:

المبحث الأول: يهدف إلى تسليط الضوء على ماهية الصدمات الاقتصادية من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم العامة، فضلا على ذلك سيتم عرض أسباب وأنواع الصدمات الاقتصادية، ومما تتكون مصادرها.

المبحث الثاني: يتمثل في تحليل صدمات الطلب (الداخلية) وصدمات العرض (الخارجية) وطرق معالجة كل منهما.

المبحث الثالث: يتمثل في الإشارة إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته مع توضيح مصادر وأسباب عدم الاستقرار وكذا متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الصدمات الاقتصادية

خلال العقود الماضية شهدت العديد من الدول النامية أشكالا مختلفة من الصدمات، منها الداخلية وأخرى خارجية،كان لها تأثيرا كبيرا على اقتصاديات تلك الدول، كونها غير جاهزة من حيث قدراتها الاقتصادية واستعداداتها من الناحية الاجتماعية والسياسية على التصدي لهذه الصدمات، وهناك العديد من المفاهيم المختلفة للصدمة في الأدبيات الاقتصادية، الأسباب والأنواع والمصادر .

المطلب الأول: مفهوم الصدمات الاقتصادية

تعددت مفاهيم الصدمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت لهذه الظاهرة، نذكر البعض منها فيما يلي:

الصدمة الاقتصادية هي السبب الأساسي في حدوث الأزمة أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ وقد يشار إلى الأزمة إذ لم يسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة أو هي التغير مفاجئ وحاد أو يمكن القول بأنها صدمة عارضة أو عشوائية.[1]

يقصد بالصدمة أي حالة لم تكن متوقعة، أو هي حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وأن هذه الصدمة تكون إما ايجابية أو سلبية، فالصدمة الايجابية تؤدي إلى زيادة قيمة المتغير بينما الصدمة السلبية تؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير، أو يقصد بها الأحداث التي تؤثر في الاقتصاد والتي يكون مصدرها خارجيا أو داخليا. وعرفت أيضا بأنها التغيرات الفجائية أو التلقائية التي تؤدي إلى انتقال احد منحنيي الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما، ويعرف الباحث الصدمة بأنها الأحداث المفاجئة التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا ويكون تأثيرها أما في جانب الطلب الكلي فتسمى صدمة طلب تؤثر في جانب العرض الكلي فتسمى صدمة عرض.[2]

وتعد الصدمة هي السبب الأساس في حدوث الأزمة، والأزمة تعني وجود خلل يؤثر تأثيرا ماديا ومعنويا في النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ وعليه تكون الصدمة بداية لحدوث الأزمة والتي تسبب في انهيار التوازن، ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل آثارها إذا كان هناك توقع لها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تخفف من تأثير هذه الصدمات وتتيح فرصة لاتخاذ إجراءات سريعة لامتصاص آثار الصدمة والتخفيف من حدتها وفي أغلب الأحيان لا يتطلب التعامل مع الصدمة سوى

---

[1] زيتوني كمال، (2017): **أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمة المصرفية خلال الفترة 1980-2015**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص.ص:38 .39.

[2] مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص13.

استيعاب وامتصاص قوة الصدمة في البداية وبعد ذلك الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة.[1]

وبشكل عام وفي كل الأحوال فإن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وأثرها تكون نتيجة انهيار التوازن، أما يزاد الموقف تعقدا اشتعالا تدخل الأزمة مرحلة جديدة، حيث يصعب على الأطراف المختلفة تحمل التغيرات الحادثة ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل أثرها إذ كان هناك توقع وتنبؤ لها وبالتالي اتخاذ الإجراءات الوقائية الأزمة التي يمكن أن تخفف من تأثير هذه الصدمات وتتيح فرصة للحركة السريعة للاتخاذ بعض الإجراءات المخطط لها للامتصاص الآثار والتخفيف من حدتها، وفي كثير من الأحيان التعامل مع الصدمة لا يتطلب سوى استيعابها وامتصاص قوى الصدمة في البداية، وذلك حتى تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقة التي أدت لهذه الصدمة.[2]

المطلب الثاني: أسباب الصدمات الاقتصادية وأنواعها.

يمكن تحديد عدة أسباب للصدمات الاقتصادية، ومعرفة أنواعها كما يلي:

الفرع الأول: أسباب الصدمات الاقتصادية

في البداية يُمكن توضيح العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية فيما يلي:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية.
- ضعف القطاعات المعوّل عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي.
- خلل في هيكل التجارة الخارجية.
- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.[3]

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي، أي لا يملك ترابطات اقتصادية سواء أمامية أو خلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية، أو الاعتماد بشكل كبير على قطاع أو مورد معين كما هو الحال في العراق.

-غياب القطاعات المحفزة لإحداث التغيير في الهيكل الإنتاجي مثل قطاعات الطاقة والنقل والتكنولوجيا والاتصالات، التي لها دور كبير في إحداث التغيير وتجاوز الصدمات.

- الخلل الحاصل في هيكل التجارة الخارجية، أي عدم حصول حالة التوازن سواء على المستوى الكمي أو النوعي في السلع الخدمات المصدرة والمستوردة.

- التشوهات السعرية داخل المنظومة السعرية لقطاعات البلد، وعدم وجود آليات صحيحة وسليمة تعكس قيم وتكاليف السلع والخدمات والصفقات والمبالادت.

---

[1] محمد صالح سلمان، (2010): **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس عشر، العدد الثامن والخمسون، جامعة بغداد، ص 142.

[2] زيتوني كمال، (2017): مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] عبد القادر خليل،(2008): **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، غير منشورة، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، ص. ص:53. 56.

- الاختلالات في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة، بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في استيعاب الفائض من العمالة نتيجة الريعية في البلد وغياب القطاعات الإنتاجية نتيجة الاستيراد المفرط.

-آليات تنفيذ السياسة المالية والنقدية، إذ قد تكون الوسائل والأدوات المستخدمة في تحديد واستهداف المتغيرات الاقتصادية كالناتج والتضخم والأسعار والاستثمار غير دقيقة ومضبوطة بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة هذه المتغيرات في ظل الواقع الراهن، فضلاً عن إمكانية حدوث الأزمات لاعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الاجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص خصوصاً للتوقعات حول السياسات المالية والنقدية المتخذة.

ولعل ما يهمنا هو الصدمات الاقتصادية الخارجية أكثر من الداخلية، وذلك بسبب أن آثارها وانعكاساتها تكون أقوى وأكبر على الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية، فضلاً عن الوضع الحالي وكنتيجة للانفتاح التجاري العالمي وانعدام القيود والحواجز، جعل استيراد وانتقال الأزمات من الخارج أمر وارد الحدوث وطبيعي، وذلك لأن الآثار المترتبة من الصدمات الخارجية تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، إذ أن قدرة الدول النامية على تحديد أثر الصدمات أكثر صعوبة، إذ تؤثر الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، ذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، لذا فأن أي تغير في المتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر بالصدمات الخارجية، ولكنه قد يظهر نتيجة لسياسة رد فعل من الحكومة.

فعلى سبيل المثال تسبب رفع أسعار النفط الخام سنة 1974، بانخفاض الدخل الحقيق للدول الصناعية مما دفع الحكومات آنذاك إلى زيادة الإنفاق العام عن طريق زيادة الإعانات على الأسر الفقيرة، أما في الدول النامية فإن تأثير الصدمات الخارجية على الأدوات والمتغيرات المالية يأتي بشكل مباشر، وعليه فإن التغير الملحوظ في مستويات الأدوات والمتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل رئيسي ومباشر برد فعل الحكومة، لذا يكون من الصعب على هذه الدول التعامل مع الصدمات الخارجية وفصل الأثر المباشر لها، الذي يصيب الأدوات والمتغيرات المالية عن الأثر غير المباشر والناتج عن رد الفعل الحكومي على هذه الصدمة، بسبب الارتباط الوثيق بين الموازنة العامة والقطاع الخارجي.[1]

[1] https://www.annabaa.org/arabic/studies/11461, consulté le 11/03/2022 ,16 :29

الفرع الثاني: أنواع الصدمات الاقتصادية

يتم تقسيم الصدمات الاقتصادية إلى أنواع عدة وفقا لمعايير مختلفة، وفيما يأتي أهم هذه الصدمات:[1]

1- **الصدمات الداخلية** وتنقسم إلى:

- **الصدمات النقدية:** يقصد بالصدمة النقدية الزيادة الفجائية والمهمة في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، وتأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها وهناك من يحتسبها عن طريق سلوك البنك المركزي بالتدخل في المعروض النقدي خلال عمليات السوق المفتوحة.وهذا النوع من الصدمات يعد أكثر الأنواع حدوثا في الدول النامية وتحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق النقد على سبيل المثال تغير مفاجئ في سعر الصرف أو سعر الفائدة أو عرض النقد ولكن إذ كان سعر الصرف يعمل بشكل جيد فإنه قد يتمكن من حماية الاقتصاد بشكل فعال ضد تلك الصدمات. وتستعين السلطة النقدية بمتغيرات عدة في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية ومن أهم هذه المتغيرات التي يمكن قياسها هي الائتمان الكلي أو سعر الفائدة الاسمي أو سعر الصرف الرسمي.
- **الصدمات الحقيقية**: تأخذ هذه الصدمات شكل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي وتتعرض العديد من الدول لهذا النوع من الصدمات وتحدث نتيجة اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية أو تحدث نتيجة حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات ما يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

2- **الصدمات الخارجية:** يمثل هذا النوع من الصدمات بالأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز أسباب هذه الصدمات:

- **تغير عوائد الصادرات**: أن هذه الصدمات إما أن تكون سلبية أو ايجابية والتي قد تؤدي إلى حدوث كساد بسبب انخفاض عوائد الصادرات ولا سيما في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع، وتحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية والتي تمثل صدمة سلبية أما الصدمة الايجابية فأنها تحدث عندما تزداد عوائد الصادرات ومن ثم ارتفاع الإيرادات.
- **تغير مستويات الهبات والمعونات الأجنبية**: تحدث هذه الصدمة نتيجة تغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول المانحة عن مستواها السابق كما حصل لمصر بعد حرب الخليج إذ حصلت على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة.
- **تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية**: إذ أن تدهور معدل النمو في هذه الدول تمخض عنه انخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية وأثر ذلك سلبا

[1] محمد صالح سلمان، (2010): مرجع سبق ذكره، ص144.

في حصيلة عوائد تلك الصادرات، فضلا عن ذلك فان الدول الصناعية فرضت إجراءات حماية في الأسواق العالمية على صادرات الدول النامية ما زاد الأثر السلبي لتدهور معدلات النمو.

- **التضخم المستورد** : ويقصد به نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد المحلي عن طريق استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار عالية. وتعتمد الكثير من البلدان بشكل أساسي على استيراد النفط سيؤثر سلبا في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومن ثم ستقوم هذه الدول برفع أسعار السلع النهائية المصدرة لبقية الدول، ومن الممكن أن يفسر التضخم المستورد في ثلاث أسباب هي:

أ- ارتفاع التكاليف: عندما ترتفع أسعار المواد الأولية المستوردة فإن تكاليف الإنتاج للشركات سترتفع وهي بدورها تقوم بعكس هذا الارتفاع في أسعار منتجاتها النهائية المصدرة.

ب- زيادة السيولة: إذ أن زيادة العملة الأجنبية في اقتصاد بلد ما سيؤدي إلى زيادة السيولة في ذلك الاقتصاد ومن ثم سيؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار بالاتجاه نفسه، والزيادة في العملة الأجنبية ناتج عن وجود فائض في ميزان المدفوعات الجاري الناجم عن حركات رؤوس الأموال بسبب اختلاف أسعار الفائدة وتوقعات تغير قيمة العملة المحلية.

ت- الدخل القومي: عندما يسجل الاقتصاد زيادة في الطلب الأجنبي فإن ميزان الحساب الجاري سيسجل فائضا ويزيد الدخل القومي والطلب الكلي الداخلي، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة الاستخدام الكامل فإن زيادة الطلب سيؤدي إلى التضخم.

- **ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض الخارجي**: تؤثر أسعار الفائدة تأثيرا سلبيا في موازين الحسابات الجارية في الدول النامية من خلال ما ترتب على ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول.

3- **الصدمات العشوائية**: تحدث هذه الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الفيضانات أو تحدث نتيجة الحروب وهذه الأحداث تؤدي إلى خسائر فادحة في المنشآت الحيوية في البلد وتزول هذه الصدمات بعد انتهاء تلك الأحداث ولكنها تؤدي إلى إحداث خلل في التوازن الخارجي للدولة.

4- **الصدمات الموسمية**: تتميز هذه الصدمات بكونها قصيرة الأجل وتؤثر في ميزان المدفوعات لمدة معينة خلال السنة وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.[1]

5- **الصدمات الدورية:** يتركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم فإن الاقتصاد

[1] محمد صالح سلمان، (2010): مرجع سبق ذكره، ص145.

سيتعرض لأوقات الكساد والازدهار (الدورة التجارية) التي تمر بالاقتصاد العالمي فتؤثر على صادرات هذه الدول بشكل كبير.

6- **الصدمات الهيكلية:** تحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من قطاعات معينة إلى أخرى أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.[1]

ومن الممكن إضافة نوع آخر هو الصدمات السياسية التي تنتج عن تغير الأنظمة السياسية ومن ثم تغير التوجه الاقتصادي وكما حدث في العراق بعد عام 2003 إذ كانت طبيعة الاقتصاد العراقي نظام شمولي وبعد عام 2003 كانت التوجهات الاقتصادية للحكومة نحو نظام السوق ومن ثم فإن بعض المشاريع والقطاعات التي كانت تحت دعم ورعاية الدولة في النظام السابق أصبحت خارج نطاق رعاية الدولة فضلا عن انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم قد أدي إلى توقف هذه المشاريع عن الإنتاج وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

[1] محمد صالح سلمان، (2010): مرجع سبق ذكره ، ص 33.

[2] خضير عباس حسين الوائلي، (2012): **أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980- 2011)**، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق،ص. ص: 34 . 37.

المطلب الثالث: مصادر الصدمات الاقتصادية

إن تعدد أنواع الصدمات الاقتصادية، وتباين آثارها سلباً أو إيجابيا، واختلاف هذه الآثار من حيث شدة امتداداتها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، يستلزم البحث عن أهم مصادرها والتي يمكن أن نجملها فيما يأتي:[1]

1- **الحروب والنزاعات:** تعتبر الحروب والنزاعات من أهم العوامل المؤثرة في أنشطة القطاعات الاقتصادية كافة، وتعد السبب الرئيسي في زيادة الإنفاق العسكري والأمني مما يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، وغالبا ما يحدث فيها عجز كبير يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة. وكذلك فإن النزاعات المسلحة تتسبب في تفاوت كبير في توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلا عن ذلك فإن الحروب تؤدي إلى تدمير البنية التحتية والفساد الإداري. وخلال النزاعات المسلحة يتم تحويل الموارد نحو الأنشطة غير المنتجة، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار، وتعطل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وهذا يؤثر سلبا على الناتج المحلى الإجمالي.

2- **المقاطعة الاقتصادية:** المقاطعة الاقتصادية أو العقوبات الاقتصادية المتمثلة في مجموعة الإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية العقابية والتي تتخذ من قبل دولة أو مجموعة من الدول بهدف التأثير على سياسة دولة أو دول أخرى، تعد من أشد الصدمات تأثيرا على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3- **الأزمات الاقتصادية والمالية:** ويقصد بها التدهور في الأسواق المالية لدولة ما والذي يؤدي إلى فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الأساسية بشكل فعال، مما يؤثر بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مؤديا إلى انهيار الأسواق المالية، وانكماش اقتصادي حاد.

4- **العولمة الاقتصادية:**وتقوم العولمة على دمج الأسواق العالمية في حقول التجارة الخارجية ضمن مفهوم حرية الأسواق والانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي يعني زيادة حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وتعتبر أدوات ضاغطة ومؤثرة على اقتصاديات البلدان النامية. وعندما يزداد الانفتاح الاقتصادي في بلد ما يؤدي ذلك إلى زيادة تعرضها للصدمات مع الاعتماد على مادة واحدة للتصدير مما يعني أن الدول الأقل تنوعاً في هياكلها الاقتصادية وتجارتها الخارجية، تكون أكثر عرضة للصدمات التجارية.

5- **الكوارث الطبيعية:** ويقصد بها جميع الأحداث الطارئة مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والتي لها تأثير سريع ومفاجئ على البيئة الطبيعية، مما يؤثر

---

[1] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، (2020): **تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد الثامن، العدد الرابع، إقليم كردستان العراق، ص. ص:629. 642.

على النظم الاقتصادية والاجتماعية، فهي حدث يقع في مكان وزمان محدد، يهدد المجتمع أو منطقة ما وتكون سببا للصدمات.

6- **الأزمات السياسية**: تواجه الدول النامية مشكلة عدم الاستقرار السياسي، ومن مظاهره التغيرات المتكررة للحكومات المحلية.

7- **تقلبات أسعار النفط العالمية:** هناك العديد من الدول النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الإيرادات النفطية، فعند حدوث تغيرات في الهيكل الاقتصادي لتلك الدول، وتستخدم هذه الدول معظم هذه الحصيلة لتمويل إيراداتها من السلع الغذائية الأساسية والسلع الرأسمالية، فعند انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

8- **الأمراض والأوبئة:** الوباء هو انتشار مفاجئ وسريع لمرض معين في منطقة محددة، إلا أنه قابل للانتشار وبشكل واسع وسريع، وعليه فإن الدول تواجه سنويا أمراض وأوبئة جديدة، ومنها مرض الكوليرا وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وغيرها من الأمراض الفتاكة. وأن سبب انتشار الأوبئة هي الكوارث الطبيعية والحروب والمجاعات، وأن هذا النوع من الصدمات يهدد صحة المجتمع مما يؤثر على العديد من القطاعات الاقتصادية.[1]

[1] جعفر صادق سفر، (2020): مرجع سبق ذكره، ص642.

المبحث الثاني: صدمات الطلب والعرض

تعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تصنيف الصدمات إلى نوعين صدمات الطلب الداخلية وصدمات العرض الخارجية كما توجد هناك مجموعة طرق معالجة لها.

المطلب الأول: صدمات الطلب الداخلية

من الصعب التعرف على طبيعة الصدمات نتيجة التشابك والآنية الموجودة في النظم الاقتصادية، وكذا مختلف الصدمات تتداخل في نفس الوقت، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضييقية أو تدني الطلب المحلي أو ظروف خارجية غير مواتية، بالإضافة إلى أن هذا التحليل يتعقد إذا أردنا معرفة هل الآثار دائمة أو مؤقتة، وبالتالي يصعب عموما التعرف على طبيعة الصدمة وفيما يلي نظرة أو لمحة عن طبيعة الصدمات الاقتصادية.

يمكن تصنيف صدمات الطلب على أنها ناتجة عن قرارات السياسة الحكومية، أو عدم توقع في تغير الاقتصاد الكلي، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): تصنيف صدمات الطلب

طبيعة صدمة الطلب		
مصدر صدمة الطلب	**نقدية**	**غير نقدية**
سياسي	قرار بتحديد معدل نمو القاعدة النقدية وأثر معدل النمو على المضاعف النقدي.	قرار بتحديد مستويات الضريبة، تنظيم تاريخ استحقاق الديون.
ذاتي	الذعر المصرفي.	تحول في الطلب الاستثماري والنفقات الاستهلاكية.

المصدر:نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص138.

وعليه يمكن تعريف صدمة الطلب على أنها: " الأحداث (التغيرات) المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون مصدرها زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة عرض النقد". وتصنف صدمات الطلب إلى:[1]

1- **صدمات السياسة المالية:** هي مشكلة تأخر محتمل بين الإعلان والتنفيذ والتي ينتج عنها صعوبة وضعف في تحفيز الاقتصاد ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم مراقبة دورات الأعمال باعتبارها مهمة لتحليل نتائج السياسة المالية. وعليه يمكن أن نميز بين بعدين للسياسة المالية هما:

[1] نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص138.

أ- صدمات الإنفاق الحكومي: هي الصدمة التي تحدث عندما تتعامد دورة الأعمال مع السياسة النقدية، حيث ترتفع النفقات العمومية إلى فترة بعد الصدمة (عادة محددة بسنة).

ب- صدمات الإيرادات العامة: هي الصدمة التي تتعامد فيه دورة الأعمال مع السياسة النقدية، وتستمر الإيرادات العمومية في الارتفاع إلى فترة بعد الصدمة (عادة محددة بسنة).

ت- السياسة النقدية: تعرف على أنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقد، سعر الفائدة، سعر الصرف...الخ)، وما ينجم عنها من آثار على المتغيرات الاقتصادية. ويمكن أن نميز بين عدة أنواع للصدمات النقدية:

2-1- **الصدمات النقدية حسب مصدرها:**

وتصنف إلى: صدمات عرض النقد وصدمات الطلب على النقد.

❖ **صدمات عرض النقد**

والذي يتفق مع اقتراح " كينز" بخصوص اعتماد النشاط الاقتصادي خلال الكساد على الطلب، كما أن هذا التحدب يمكن توليده بواسطة التفاوت في مرونة الأسعار والأجور.

- **التفاوت في مرونة السعر**: تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها ردا على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمات الإيجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية، فعندما تكون الصدمات الايجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة وتبادر بتعديل السعر الحقيقي، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد يلغي أحدهما الآخر مما يدفع الشركات إلى الامتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار باتجاه تخفيضها، وذلك يعود إلى تطابق سعرهم النسبي مع سعرهم الاسمي مما يؤدي إلى اختلال الناتج في رد فعل الشركات في هذا الأمر.

❖ **صدمات الطلب على النقود**

تعرف صدمات الطلب على النقود بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة التغيرات في طلب الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات مستويات الأسعار، فارتفاع مستويات الأسعار فينخفض الطلب النقدي، وتلعب الدخول أيضا دورا في تغيرات الطلب النقدي والتي تنعكس في تغير نسبة ما يحتفظ الأفراد من نقود عند مستويات الدخول المختلفة، فارتفاع الدخل يرفع من نسبة ما يحتفظ به من نقود أي بمعني زيادة الطلب على النقود، فضلا عن ذلك فإن سعر الفائدة يعد عاملا رئيسيا في التأثير على الطلب النقدي لأنه يرتبط بعلاقة عكسية معه، فارتفاع سعر الفائدة يخفض من الطلب النقدي، إذ يستثمر الأفراد والمنشآت الأرصدة النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع، ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.[1]

[1] نسيمة بن يحي، (2016): مرجع سبق ذكره، ص139.

2-2- الصدمات النقدية حسب اتجاهها :

تصنف إلى الصدمات النقدية الايجابية والصدمات النقدية السلبية.[1]

❖ **الصدمات النقدية الايجابية**

يطلق مصطلح الصدمات النقدية الإيجابية عند حدوث زيادة أو ارتفاع في أحد المتغيرات النقدية(عرض النقد أو الطلب عليه) رغم أن آثارها تكون مختلفة على متغيرات نقدية أخرى، فالشكل البياني يبين صدمة إيجابية لعرض النقد، فينتقل منحنى عرض النقد من M_0 الى M_1 خافضا سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 وناقلا التوازن من النقطة A إلى النقطة B.

شكل رقم(2-1): صدمات عرض النقد الإيجابية

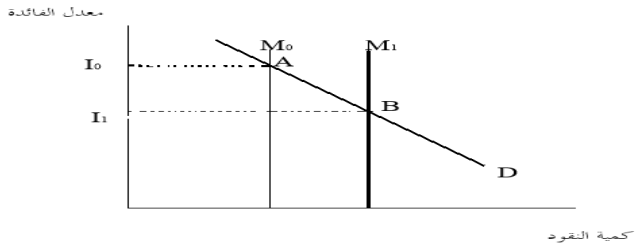

المصدر:نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص138.

أما الصدمات الإيجابية للطلب على النقود فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_0 إلى D_1 وانتقال التوازن النقدي من النقطة A إلى النقطة B ومنه ارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 والشكل التالي يوضح:

شكل رقم (2-2):صدمات الطلب على النقود الإيجابية

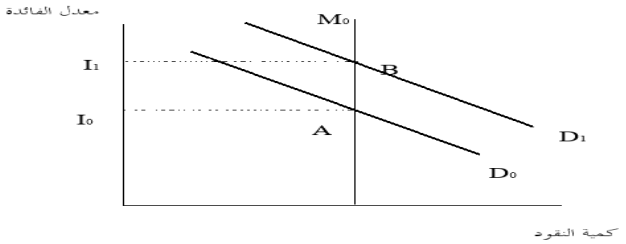

المصدر: نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص140.

❖ **الصدمات النقدية السلبية :**

تحدث عند انخفاض أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، والطلب على النقد)

صدمات عرض النقد السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى M_1 إلى M_0 وانتقال التوازن النقدي من النقطة B إلى A وارتفاع سعر الفائدة من I_0 الى I_1 والشكل التالي يوضح ذلك :

[1] نسيمة بن يحي، (2016): مرجع سبق ذكره، ص140.

شكل رقم (2-3): صدمات عرض النقد السلبية

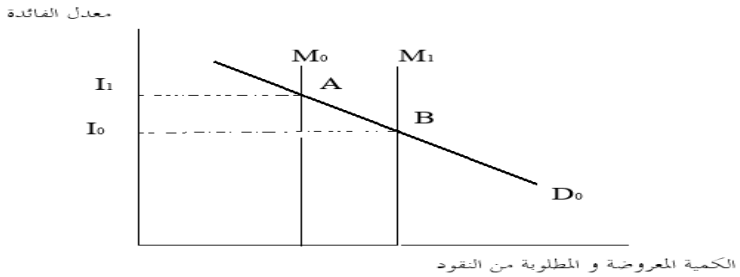

المصدر: نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص141.

صدمات الطلب على النقد السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_1 إلى D_0 وانتقال التوازن النقدي من النقطة Bإلى A مع خفض سعر الفائدة من I_1 إلى I_0كما في الشكل التالي:

شكل رقم (2-4):صدمات الطلب على النقود السلبية

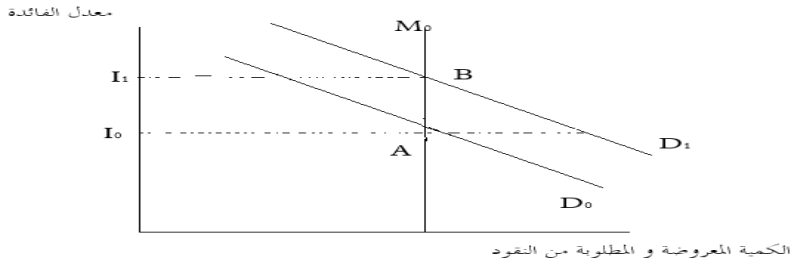

المصدر: نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص142.

كما يمكن أن نميز بين الصدمة الحقيقية في ظل أسعار الصرف الثابتة، وأسعار الصرف المرنة.

❖ **الصدمة الحقيقية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:**

ينتج عن السياسة المالية التوسعية عدد من الآثار تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة المحلي من مستواه التوازني في I^*والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل نظام الصرف الثابت سيبيع البنك المركزي عملته ويشتري النقد الأجنبي حفاظا على سعر الصرف، مما يزيد السيولة النقدية إلى أن يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه عند سعر الفائدة I^*.

ويحدث هذا مع ارتفاع الدخل إلى Y_2، ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والخدمات والقطاع الخارجي في النقطة c والشكل التالي يوضح ذلك:[1]

[1] نسيمة بن يحي، (2016): مرجع سبق ذكره، ص142.

شكل رقم (2-5): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت

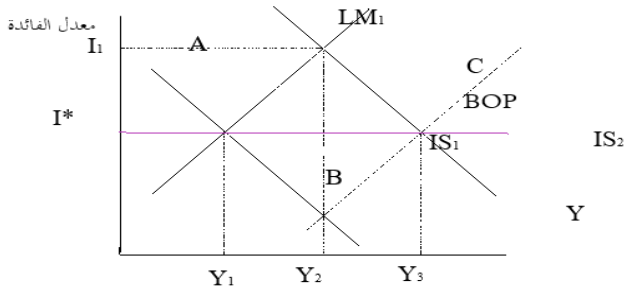

المصدر: نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص142.

ثانيا : الصدمة الحقيقية في ظل نظام سعر الصرف المرن

ارتفاع سعر الفائدة سيسمح بتدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري، والذي يلقي بظلال آثاره السلبية على الدخل والتوظيف، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لكن أثر التوسع المالي على الدخل وأثر انخفاض سعر الصرف على الدخل متساويان لكن متعاكسان، وبالتالي فإن الدخل والتوظيف يعودان إلى ما كانا عليه ويعود توازن ميزان المدفوعات وسوقي النقد والسلع والخدمات عند النقطة A والشكل التالي يوضح ذلك:[1]

شكل رقم (2-6): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن.

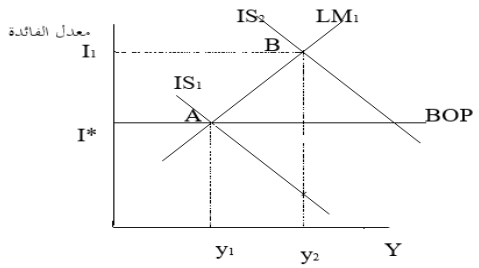

المصدر: نسيمة بن يحي، (2016): **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر، ص143.

يشير هذا التحليل إلى أن السياسة المالية تفقد قوتها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرنا، وبالتالي فإن أثر الصدمة في ظل مرونة سعر الصرف يكون عابرا وغير قابل للاستمرار.

من الأهمية التعرف على مفهوم ومكونات وخصائص الطلب الكلي قبل الدخول في صدمات الطلب الكلي فالطلب الكلي هو مجموعة قيم السلع والخدمات النهائية التي يستهلكها القطاع العائلي والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال مدة زمنية محددة عند أسعار محددة، أما مكونات الطلب الكلي فهي كما موضحة في المعادلة الآتية:

[1] نسيمة بن يحي، (2016): مرجع سبق ذكره، ص143.

$AD = C + I + G +(X- M)$

إذ AD الطلب الكلي، C الاستهلاك، G الإنفاق الحكومي، I الاستثمار، X – M يمثل صافي الصادرات.

وتتمثل خصائص منحنى الطلب الكلي بالآتي:

1- يوضح شكل (2-7) أن منحنى الطلب الكلي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل أي أنه ذات ميل سالب ومن ثم ستكون العلاقة بين الناتج والمستوى العام للأسعار عكسية.

شكل رقم(2-7): منحنى الطلب الكلي

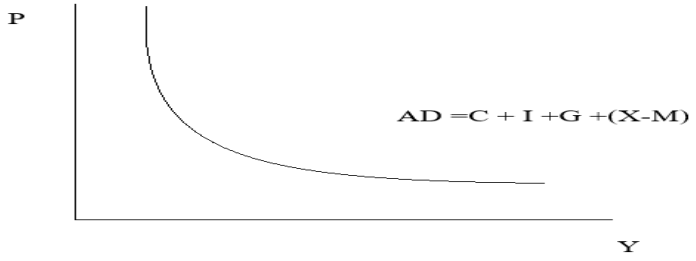

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص16.

2- يتأثر الطلب الكلي بعوامل خارجية تؤدي إلى تغير وضعه ويري الاقتصاديون بأن هناك نوعين من المؤثرات الأول يسمي بمتغيرات السياسة الاقتصادية وهذا بدوره ينقسم إلى متغيرات السياسة النقدية (Policy Monetary) التي ينفذها البنك المركزي ومتغيرات السياسة المالية (Fiscal Policy) والتي تنفذها الحكومة من خلال الوزارة المالية، أما النوع الآخر فإنه يمثل متغيرات خارجية وهي خارجة عن إطار سيطرة السياسة الاقتصادية وعادة ما تكون مفاجئة مثل الحروب والثورات وتغيرات أسعار السلع والخدمات التي تكون أساسية في عمليات التجارة للبلد المعنى مثل زيادة أسعار النفط وغيرها.

فصدمة الطلب الكلي انتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوي المؤثرة فيها والتي قد تكون باتجاه واحد أو في اتجاهات مختلفة، أو هي حدوث تغير في أحد مكونات الطلب الكلي مما يؤدي إلى تغير الطلب الكلي. أو تعني صدمة الطلب التحولات غير المرتقبة في الطلب الكلي الناجمة عن التغيرات غير المرتقبة في السياسة المالية أو النقدية أو تغيرات مفاجئة في الاستهلاك الخاص وسلوك الاستثمار.

ومن ثم فإن حدوث تغير في أحد مكونات الطلب الكلي سواء بالزيادة أم الانخفاض سيؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلى الأعلى أو الأسفل، فإذا حدثت زيادة في أحد مكونات الطلب الكلي فإن منحني الطلب الكلي سينتقل إلى الأعلى (صدمة إيجابية) كما في الجزء (A)من الشكل(2) وبالعكس إذا حدث انخفاض في أحد هذه المكونات سينتقل إلى أسفل (صدمة سلبية) وكما في الجزء (B) من نفس الشكل.[1]

[1] مهدي سهر الجبوري، (2018): مرجع سبق ذكره، ص18

شكل (2- 8): صدمات الطلب الكلي الايجابية والسلبية

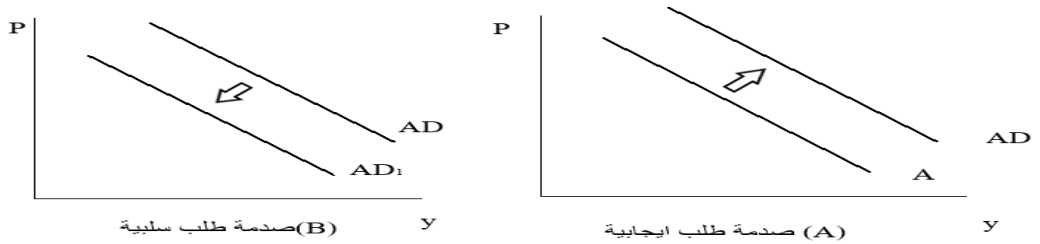

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص18.

أما العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي فهي:[1]

1- **عرض النقد**: من المتعارف عليه أن العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة عكسية، فإن قيام البنك المركزي زيادة عرض النقد (علاج بالصدمة) سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار،والاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى إلى AD_1 (صدمة ايجابية) أما في حالة انخفاض عرض النقد فإن سعر الفائدة سيرتفع وينخفض الاستثمار وسينتقل منحي الطلب الكلي إلى الأسفل AD_2 (صدمة سلبية) كما موضح بالشكل (2-9).

الشكل (2-9):انتقال منحني الطلب الكلي

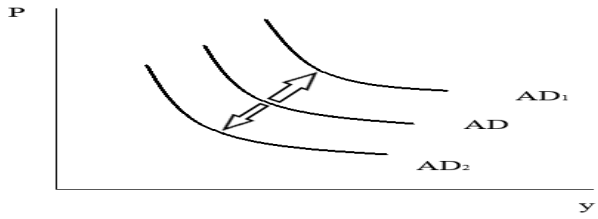

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص19.

أن تأثير عرض النقد لا يقتصر على الاستثمار عن طريق سعر الفائدة بل هناك تأثير آخر لعرض النقد على صافي الصادرات ويكون أيضا عن طريق سعر الفائدة فزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي وهذا سيقلل من دخول رؤوس الأموال إلى الداخل ومن ثم ستنخفض قيمة العملة وستصبح السلع الأجنبية أغلى من السلع المحلية التي ستكون أرخص فتزداد الصادرات وتنخفض الواردات ومن ثم يزداد صافي الصادرات وينتقل منحني الطلب الكلي إلى اليمين AD_1.

2- **تغيير الضرائب**: إن انخفاض الضرائب يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين AD_1 لأن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للتصرف للأفراد وسيزداد

[1] مهدي سهر الجبوري، (2018): مرجع سبق ذكره، ص19

إنفاقهم على السلع والخدمات، وزيادة الضرائب تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليسار AD_2 لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل القابل للتصرف للأفراد فينخفض إنفاقهم.

وأن تأثير الضرائب يكون بصورة غير مباشرة على أحد مكونات الطلب الكلي وهو الاستهلاك من خلال تخفيض الدخل القابل للتصرف.

3- **التغير في الإنفاق الحكومي**: إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين) AD_1 لأن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي مثل زيادة الإنفاق على البني التحتية كون الحكومة مصدر آخر للطلب على السلع والخدمات، وبالمقابل فإن انخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلى الأسفل (اليسار) AD_2.

4- **توقعات المستهلكين والمستثمرين**: أن التوقعات المتفائلة للمستهلكين والمستثمرين عن مستقبل الوضع الاقتصادي تجعلهم يزيدون من إنفاقهم ومن ثم سينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى(اليمين) AD_1، أما التوقعات المتشائمة تجعلهم يخفضون إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل (اليسار) AD_2.

5- **انتشار بطاقات الائتمان**: إذ أن انتشار استخدام بطاقات الائتمان يؤدي إلى تسهيل عملية الشراء والأفراد سوف يحتفظون بنقود أقل مع زيادة وسائل الدفع الالكترونية وهذا الانخفاض في الطلب على النقود التقليدية سيجعل سرعة دوران النقود تكون اكبر ومن ثم سيزداد الإنفاق الاسمي وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين) AD_1 علما أن عرض النقد يكون ثابتا.

6- **الأصول المالية**: أن زيادة ملكية الأفراد للأصول المالية مثل السندات والعقارات سيجعل الأفراد أكثر طمأنينة ومن ثم سيتأثر إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري فزيادة الاستهلاك والاستثمار سينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين) وبالعكس في حالة انخفاض كمية الأصول فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى الأسفل (اليسار).

7- **التطورات التكنولوجية**: تتيح التطورات التكنولوجية فرصا جديدة أمام زيادة الاستثمار ومن ثم فان منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى الأعلى (اليمين) نتيجة التطورات التكنولوجية.

8- **متغيرات أخرى**: كالأحداث السياسية فالاستقرار السياسي سيؤدي إلى تنشيط الاستثمار وزيادة ثقة المستهلكين ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين). أو توقيع اتفاقيات التجارة الحرة أيضا سيؤدي إلى زيادة حوافز الاستثمار وزيادة ثقة المستهلكين أيضا وسينتقل منحنى الطلب الكلى إلى الأعلى (اليمين). وبصورة عامة فإن صدمات الطلب الكلي تتصف بأنها ذات آثار مؤقتة المدى. والجدول (2-2) يوضح خلاصة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي.[1]

[1] مهدي سهر الجبوري، (2018): مرجع سبق ذكره، ص22.

جدول (2-2): العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

العوامل	اتجاه التغير	اتجاه انتقال منحنى AD
1- عرض النقد	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
2- الضرائب	زيادة	انتقال إلى الأسفل
	انخفاض	انتقال إلى الأعلى
3- الإنفاق الحكومي	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
4- توقعات المستهلكين والمستثمرين	توقعات متفائلة	انتقال إلى الأعلى
	توقعات متشائمة	انتقال إلى الأسفل
5- بطاقات الائتمان	انتشار وسائل الدفع الالكتروني	انتقال إلى الأعلى
6- الأصول المالية	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال الأسفل
7- التطورات التكنولوجية	حدوث تطورات تكنولوجية	انتقال إلى الأعلى
8- متغيرات أخرى	الأحداث السياسية (استقرار سياسي)	انتقال إلى الأعلى
	توقيع اتفاقية التجارة الحرة	انتقال إلى الأعلى

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص22.

المطلب الثاني : صدمات العرض (الخارجية)

تزامنا مع ظهور التضخم والبطالة في السبعينيات، أصيب العالم بما يعرف بالركود التضخمي وهو حالة من التضخم المرتفع والبطالة المرتفعة متسببا في حدوث صدمة عرض ويمكن تعريفها على أنها: أحداث تقع بسرعة ولا تكرر في السنة التالية، حيث أن الأسعار ترتفع ويُمكن أن تبقي عند مستوى أكثر ارتفاعا لمدة طويلة، ولكنها لا تستمر في الارتفاع.[1]

1- صدمات العرض الموجبة والسالبة

صدمات العرض السالبة مثل انخفاض في توافر المواد الأولية التي تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى)، ويحدث العكس بالنسبة

[1] نسيمة بن يحيى، (2016): مرجع سبق ذكره، ص145.

لصدمات العرض الموجبة مثل توافر المياه للزراعة أو اختراع جديد يؤدي إلى تخفيض في تكاليف الإنتاج.

شكل رقم (2-10): صدمات العرض الموجبة والسالبة

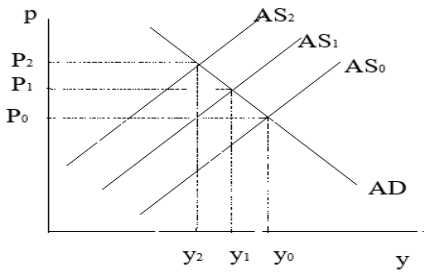

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص145.

الزيادة الأصلية في أسعار البترول والتي ينتج عنها زيادة في أسعار موارد الطاقة الأخرى، أدت إلى انتقال منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 وترتفع الأسعار أكثر إلى P_2 وينخفض الناتج إلى Y_2 .

وعليه ترى النظرية النيوكلاسيكية أن انخفاض العرض ينتج عنه انخفاض نمو الناتج المحلي الحقيقي، انخفاض الأجر الحقيقي، انخفاض معدلات البطالة، ارتفاع المستوى العام للأسعار، ارتفاع أسعار الفائدة. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (2-11): أثر انخفاض العرض على بعض المتغيرات

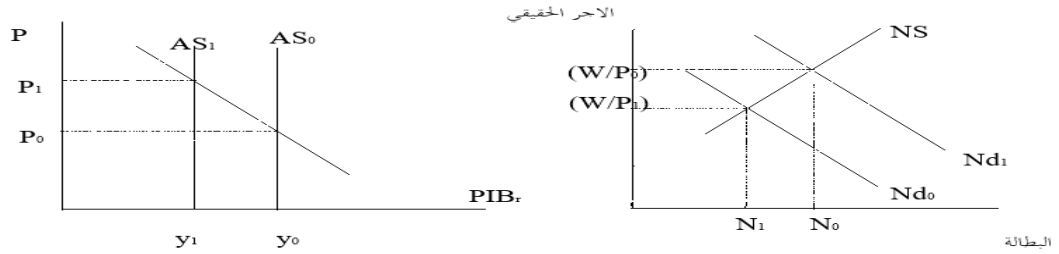

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص145.

بينما تركز النظرية الكينزية على الصدمات الناجمة عن انتقال التدفقات التلقائية، في حين تهتم النظرية النقدية بانتقال معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات فجائية غير متوقعة في النشاط الاقتصادي وترى بأن السبب الحقيقي للدورات ناتجة عن صدمات عرض النقد التي تواجه الاقتصاد.[1]

[1] نسيمة بن يحي، (2016): مرجع سبق ذكره، ص144.

المطلب الثالث: طرق معالجة صدمات الطلب (الداخلية) وصدمات العرض (الخارجية)

نتطرق في هذا المطلب لطرق معالجة الصدمات الطلب والعرض تتمثل فيما يلي:[1]

- **طرق معالجة صدمات الطلب (الداخلية)**: هناك مجموعة من السياسات المعتمدة في مواجهة الصدمات الداخلية منها ما يعود إلى سياسات الإنفاق الكلي ومنها ما يعود إلى القطاع المالي وغيرها:

❖ **الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي:**

يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، لكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليس الأساسية.

❖ **تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي:**

فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي، والمطلوب في هذا المجال اختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف، ويجب الحذر من انخفاض التضخم فبقدر ما أن ارتفاع معدلاته تؤذي الاقتصاد، أيضا انخفاضه يسبب آثار تزعزع الاستقرار الاقتصادي، فقد يحدث انكماش في الأسعار وانخفاض في الدخول والغرق في فخ السيولة.

❖ **إتباع سياسة النهوض الاقتصادي:**

والهدف منها تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة تخفض من معدلات البطالة، وذلك من خلال تشجيع الطلب على الاستهلاك،حيث أن زيادة الطلب على الاستهلاك تدفع المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة حجم استثماراتها مما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

زيادة الدخل ←زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الإنتاج ← زيادة الاستثمار ← خلق فرص عمل.

- **طرق معالجة صدمات العرض (الخارجية)**

تعددت السياسات التي استخدمتها الدول النامية لمعالجة آثار الصدمات الخارجية الناتجة عن تغير شروط التجارة، وتغير قيم الصادرات وتغير سعر الفائدة العالمي، ومن أبرز هذه السياسات الاعتماد على زيادة صافي التمويل الخارجي عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي، أو استخدام العروض التجارية لزيادة حصص الأسواق التصديرية، أو استخدام سياسة إحلال المستوردات، بالإضافة إلى استخدام السياسات الكلية والتي تستدعي انخفاض في نمو الطلب على المستوردات، وعلى الرغم من تعدد هذه السياسات هو العلاج الأمثل للرد على نوع معين من الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة لعدم قدرة صانعي القرار التحكم

[1] نسيمة بن يحي، (2016): مرجع سبق ذكره، ص. ص:138. 143.

بالأدوات الاقتصادية على المدى القصير، إضافة إلى عدم قدرتهم على الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة.[1]

يعرف العرض الكلي هو إجمالي الناتج القومي الذي يرغب قطاع الأعمال بإنتاجه وبيعه خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة عند مستويات أسعار مختلفة.

ويمكن تصوير منحني العرض الكلي بالشكل (2-12).

الشكل رقم(2-12): منحنى العرض الكلي

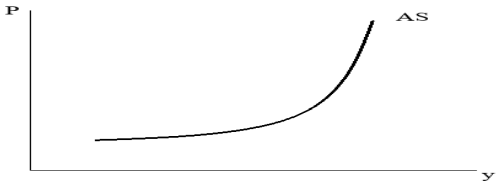

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص23.

ومن خلال المنحنى يتبين أن العلاقة بين الناتج الحقيقي Yوالمستوى العام للأسعار P علاقة طردية، أما منحنى العرض الكلي طويل الأجل فيكون عموديا ليمثل مستوى التشغيل الكامل للإنتاج.

تتمثل صدمة العرض الكلي في الأحداث الخارجية التي تنقل منحنى العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه أو هي حدوث تغير في أحد مكونات دالة العرض الكلي ما يؤدي إلى تغير العرض الكلي مثلا ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكاليف فينخفض الناتج وينخفض العرض الكلي. كذلك تعرف بأنها تغير مفاجئ في تكلفة عناصر الإنتاج أو في الإنتاجية تؤدي إلى طفرات حادة في العرض الكلي أو هي اضطراب في العرض الكلي ناجم عن تدهور في متغيرات غير مسيطرة عليها داخليا كالنقص غير المتوقع في مستلزمات الإنتاج المستوردة أو تدهور في الظروف المناخية بحيث لا يكون للحكومة دور مباشر في التأثير فيه وهذا الاضطراب سيؤدي إلى تغير في تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي. عرفت صدمة العرض في ضوء معدل التبادل التجاري بأنها انخفاض في العرض الكلي الناجم عن تدهور معدل التبادل التجاري بسبب تغير سلبي في أسعار الصادرات (انخفاضها) أو أسعار الواردات (ارتفاعها) فضلا عن ركود الطلب على الصادرات ومن ثم ستؤثر في القدرة الاستيرادية للبلد خاصة إذا كانت درجة الاندماج كبير في السوق العالمية وعندها فإن تدني القدرة الاستيرادية سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض العرض الكلي.

منحنى العرض الكلي شأنه شأن منحنى الطلب الكلي ينتقل نتيجة الصدمات الاقتصادية التي تأثر فيه أما بشكل إيجابي أو سلبي فصدمة العرض الكلي الإيجابية تعني

[1] نسيمة بن يحي، (2016): مرجع سبق ذكره، ص149.

انتقال منحنى العرض إلى الأسفل (اليمين) منAS_0 الى AS_1 كما في الجزء (a) من الشكل(5) أما صدمة العرض السلبية فإن منحنى العرض الكلي ينتقل إلى الأعلى(اليسار) من AS_0 الى AS_1 كما في الجزء (b) من الشكل نفسه.

الشكل رقم(2-13): صدمات العرض الكلي الايجابية والسلبية

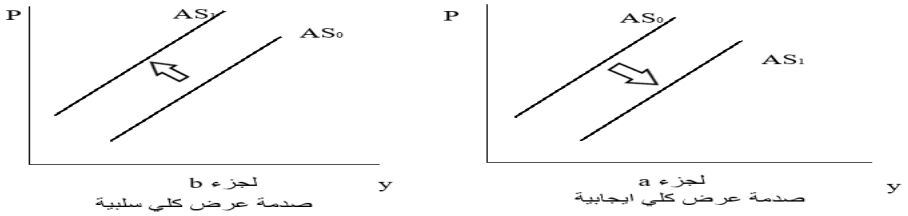

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص25.

يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين الأول الناتج الكامل الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الكاملة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات مع استغلال الموارد المتاحة استخداما أمثل أي استغلال جميع الموارد من عمل ورأس مال وأرض وكذلك التكنولوجيا المتاحة استخداما كفوا وإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات دون أي هدر في الطاقة الكاملة، والآخر هو تكاليف عناصر الإنتاج التي منها الأجور فضلا عن تكاليف المواد الأولية والطاقة كالنفط مثلا.

ومن العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي أو دالة الإنتاج الكلية هي:[1]

1- تكاليف عوامل الإنتاج: تعد الأجور أحد أهم العوامل التي تؤثر في تكاليف الإنتاج ومن ثم فإن مطالبة العاملين بأجور نقدية أعلى من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأرباح وارتفاع التكاليف فتعمد المنشأة إلى تخفيض إنتاجها فينتقل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى (اليسار) من AS_0 الى AS_1 فينخفض الناتج وترتفع الأسعار وبالعكس إذا انخفضت أسعار عوامل الإنتاج فإن منحنى العرض الكلي سينتقل الى الأسفل (اليمين) الى AS_2 فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار كما في الشكل (6) وكذلك فإن كفاءة استغلال الموارد المستخدمة والتكنولوجيا تؤثر أيضا على التكاليف.

وأيضا إذا ارتفعت أسعار النفط كما حدث أول مرة سنة 1973 الذي تضاعف أربع مرات أدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى (اليسار) إلى AS_1 .

وتكرر ارتفاع أسعار النفط عام 1979 بسبب الثورة الإيرانية وانخفاض إنتاجها النفطي، وفي بداية عقد التسعينات ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى بسبب حرب الخليج الثانية ولكن كان هذا الارتفاع على نطاق أقل.وعلى النقيض في عامي1997 و1998 انخفضت أسعار

[1] مهدي سهر الجبوري، (2018): مرجع سبق ذكره، ص25.

النفط من 20 دولار تقريبا 12 دولار تقريبا بسبب حدوث الأزمة الأسيوية ومن ثم انخفاض التكاليف عوامل الإنتاج المستوردة وسيكون انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين (أسفل) إلى AS_2 وهذا الانخفاض له آثار ايجابية على الاقتصاد فزاد الناتج وخفضت الأسعار.

2- التغير في المستوى التكنولوجي: إذ يؤدي التحسن في الوضع التكنولوجي إلى زيادة الإنتاجية وهذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض التكاليف الوحدة الواحدة ومن ثم فإن العرض الكلي سيزداد وينتقل المنحنى إلى أسفل (اليمين) إلى AS_2 فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار.

شكل رقم(2-14): انتقال منحنى العرض الكلي

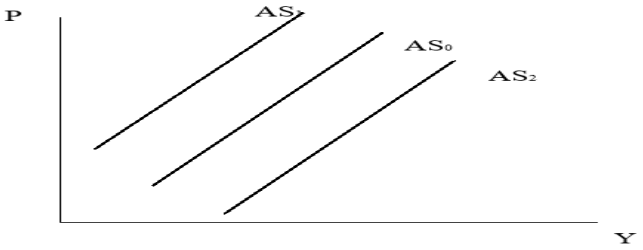

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص28.

3- في حجم القوى العاملة: والتكوين الرأس مالي أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة قوة العمل، والزيادة في تكوين رأس مال الثابت تؤدي غالبا إلى زيادة الطاقة الإنتاجية واتساع إمكانات الإنتاج المتاحة في الاقتصاد وهذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأسفل (اليمين)إلى AS_2 فيزداد الناتج الكلي وتنخفض الأسعار. ويمكن أن ينخفض حجم القوم العاملة بسبب الهجرة مثلا فينخفض عرض العمل وترتفع الأجور وسينتقل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى (اليسار) AS_1.

وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تغير مستوى الناتج الكلي (ارتفاع أو انخفاض) ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي منها تغيرات الطقس والمناخ مثل الجفاف والبرد الشديد، والعامل الآخر هو اختراعات وابتكارات في تقنيات الإدارة التي تعمل على تحسين الكفاءة، وأيضا فإن الأنظمة والقوانين الحكومية مثل قوانين مكافحة تلوث التي تؤثر في التكنولوجيا المستخدمة وطرق الإنتاج.

4- تنظيم كارتل النفط الدولي يسعى الكارتل إلى تقليص منافسة ومن ثم يمكنه من رفع أسعار النفط العالمية وعلى النقيض من ذلك أن تفكيك كارتل النفط يؤدي دورا ايجابيا على أسعار النفط والأجور.[1]

[1] مهدي سهر الجبوري، (2018): مرجع سبق ذكره، ص28.

جدول رقم(2-3): العوامل المؤثرة في عرض الكلي

العوامل	اتجاه التغيير	اتجاه انتقال منحنى AS
1- تكاليف عوامل الإنتاج (الأجور، أسعار النفط)	زيادة	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
2- المستوى التكنولوجي	تطور المستوى التكنولوجي	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
3- حجم القوة العاملة	زيادة	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
	انخفاض	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
4- التكوين الرأسمالي	زيادة التكوين الرأسمالي	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
5- الطقس و المناخ	الجفاف و البرد الشديد	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
6- الاختراعات والابتكارات	ظهور و انتشار الابتكارات	انتقال إلى الأسفار (اليمين)
7- قوانين مكافحة التلوث	زيادة ضرائب التلوث	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
8- الكارتل	تنظيم الكارتل	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
	تفكيك الكارتل	انتقال إلى الأسفل (اليمين)

المصدر: مهدي سهر الجبوري، (2018): **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص29.

وهناك صدمات مهمة تؤثر في منحنى العرض الكلي التي هي:

1- صدمات أسعار النفط: أن من أهم أسباب تضخم الناتج في عقد السبعينات إلى منتصف عقد الثمانينات في الدول الصناعية في العالم هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط. حدثت الصدمة البترولية الأولى في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 عندما خفضت مجموعة من الدول العربية معروضها من النفط أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وهذه هي الصدمة النفطية الأولى التي كانت لها أثارا سلبية على بعض الدول الصناعية منها العجز في ميزان الحساب الجاري فضلا عن أن هذه الصدمة قادت إلى الكساد خلال عامي 1974 - 1975 إذ حققت بعض الدول منها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان معدلات نمو حقيقية سلبية أما الدول النامية غير النفطية فعانت جزئيا من ارتفاع أسعار النفط وجزئيا من جراء الكساد العالمي.

وحدثت الصدمة البترولية الأخرى في عام 1979 مع قيام الثورة الإيرانية إذ ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من 38 دولار نتج عنها معاناة قوية للدول النامية غير النفطية منها مشكلة المديونية الخارجية من اجل مواجهة ارتفاع أسعار النفط ومعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات ولكن الدول الصناعية استطاعت نقل عبء ارتفاع أسعار النفط إلى الدول النامية وظلت الدول النامية هي الأكثر عجزا وتحت المديونية الخارجية. شهدت الأعوام

1990 ،1999 ، 2000 ، 2003 ،2007 ارتفاع أسعار النفط، وعلى النقيض من ذلك حدث صدمات نفطية ايجابية بالنسبة للدول الصناعية في الأعوام 1986،1997،1998 إذ انخفض سعر النفط. على النقيض من الدول المتقدمة والدول غير النفطية فإن الدول المصدرة للنفط يمثل ارتفاع أسعار النفط صدمة ايجابية لها ومن ثم تستطيع الاستفادة من ارتفاع الإيرادات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وتنمية بقية القطاعات الاقتصادية من اجل تنويع مصادر الدخل القومي لان اقتصاديات هذه الدول أحادية الجانب ويشكل النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن تنويع مصادر الدخل يبعد هذه الدول عن ما يسمى بالمرض الهولندي (DutchDisease) كما حصل في السنوات التي انخفض فيها سعر النفط.

2- أسعار المنتجات الزراعية: تضخم الناتج يمكن أن يحدث نتيجة زيادة أسعار المواد الخام الأخرى غير النفط ولاسيما المنتجات الزراعية بسبب تقلبات الطقس الذي يسبب صدمة العرض كما في حالة ضعف أو تلف المحصول والذي يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الزراعية، وطبيعة صدمات العرض الناتجة عن الطقس تكون مؤقتة وبعدها تعود الأوضاع إلى طبيعتها ولكن صدمات أسعار النفط ذات تأثير طويل الأمد فالزيادة الأولى في أسعار النفط استمرت من 1974 إلى 1985 ويرى العديد من المراقبين أن صدمة 2003-2007 ستستمر لمدة أطول.

3- صدمات أسعار الواردات: عندما ترتفع قيمة العملة المحلية فأنه يمكن شراء عملة أجنبية أكثر بالعملة المحلية فإن الواردات تصبح ذات كلفة أعلى وهذا يسمح للمنتجين المحليين التنافس مع الواردات لرفع السعر، ومن ثم فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى تخفيض التضخم.

4- صدمات نمو الإنتاجية: عندما تنمو الإنتاجية فإن إنتاجية العامل المتغير ستزداد وهذه الزيادة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة ومن ثم الأسعار، وتأثير الإنتاجية في التضخم لا يظهر خلال سنة أو سنتين ولكن يظهر أثر نمو الإنتاجية في التضخم من خمس إلى عشر سنوات ويسمى هذا (اتجاه نمو الإنتاجية)، وتباطأ هذا الاتجاه في الولايات المتحدة في المدة من 1965- 1980 الذي يساعد على تفسير معدلات التضخم المرتفعة ولكن هذا النمو تعافى تدريجيا بعد عام 1980 مما أدى إلى انخفاض التضخم خلال المدة من 1980–1985 ومن 1995الى 2004 زاد معدل نمو الإنتاجية أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم.[1]

[1] مهدي سهر الجبوري، (2018): مرجع سبق ذكره، ص. ص:23 .32.

المبحث الثالث: الاستقرار الاقتصادي

تعد البيئة المستقرة أمرا مهما في تحقيق التنمية في اقتصاد ما، إذ ظهر الاستقرار الاقتصادي كهدف هام للسياسة الاقتصادية، ولا سيما السياسة النقدية، وسنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي يعني عدم وجود تقلبات واسعة في المقاييس مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ونسب التضخم، وأسعار صرف العملات. وتظهر الاقتصاديات المستقرة نمواً ثابتاً (قابل للسيطرة) في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل مع محاولة تقليل نسب التضخم إلى الحد الأدنى.[1] وينصرف مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى " تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب في الناتج الحقيقي "، وهذا يعني أن الاستقرار الاقتصادي يعبر عن نمو الاقتصاد القومي بمعدلات مقبولة في ظل استقرار الأسعار والتوظف الكامل.

إن البيئة الاقتصادية المستقرة تمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة من السياسات الاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم، فالاستقرار الاقتصادية الحالة المعاكسة للتقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي التي ليس هناك بلد في العالم محصن منها مهما كانت السياسات والسلطات التي تدير اقتصاد هذا البلد، وتسمى هذا التقلبات بالدورات الاقتصادية، وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج والتوظف والمستوى العام للأسعار وقد تتفاوت في حدتها بيت التقلبات عادة في مستوى الإنتاج والتوظف والمستوى العام للأسعار وقد تتفاوت في حدتها بين التقلبات العنيفة إلى التقلبات المعتدلة.

إن الاستقرار الاقتصادي يعبر عن البيئة الاقتصادية الخالية من التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي ويتحقق هذا الاستقرار عندما يتنامى الاقتصاد بمعدل معتدل، بحيث يؤدي إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار مع تحقيق مستويات أعلى للتشغيل مع ضرورة تقلص العجز في الموازنة العامة وتحسين سعر الصرف فضلا عن حالة ميزان المدفوعات، فهو عملية تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر. وهناك مظهران للاستقرار الاقتصادي، الأول قصير الأجل ويهدف إلى التخفيف من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، والثاني طويل الأجل يهدف إلى تجنب الركود والتضخم وتحقيق نمو متوازن لكل من الكتلة النقدية والناتج الحقيقي، وباستقراء المفاهيم التي مر ذكرها يتضح أن الاستقرار الاقتصادي مفهوم أوسع من التوازن الكلي ولكنه يولد من رحمه.

[1] شرين بشرى غالي، (2020): **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مدرسة الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص215.

يعد الاستقرار النقدي ركناً أساسيا في منظومة الاستقرار الاقتصادي ويمكن التعبير عنه من خلال معامل الاستقرار النقدي، وهو مقياس ذو طبيعة تركيبية يتم من خلاله قياس أبعاد عملية الاستقرار النقدي وعلى أثرها الحكم على مستوى الاستقرار الاقتصادي، ويستند هذا المعامل إلى عرض النقد و تطوره للتعبير عن تطور وسائل الدفع في الاقتصاد وعلى الناتج الحقيقي وتطوره للتعبير عن مقدار المعاملات في الاقتصاد.[1]

بالإضافة إلى ذلك يوجد هدفين أساسين هما :

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

كما نجد أنه يحمل في طياته شرطين أساسين هما:

1. أن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لا يحمل في طياته معني الوصول بمعدلات البطالة إلى الصفر، وإنما يقصد بمستوى التشغيل الكامل إمكانية ضغط حجم البطالة إلى المستوى الذي لا يقبل سوى نوع واحد من البطالة ألا وهي البطالة الاحتكاكية، وهذه البطالة تعد غير إجبارية، ووجودها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يعد أمرا طبيعيا.
2. أن المقصود بتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار ليس ثابتا ثباتا مطلقا وإنما ثبات نسبي، بمعنى تثبيت معدل الزيادة في الأسعار عند الحد الذي يمكن السيطرة عليه.[2]

إلا أنه في ظل الاختلالات التي تعرضت لها الدول المتقدمة والناشئة في موازين مدفوعاتها عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، وانعكاسها على الأسعار البينية لصرف العملات، وهو ما حمل الفكر الاقتصادي إلى إضافة بعد أخر لمفهوم الاستقرار الاقتصادي والمتعلق باستقرار العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وبذلك عرف الاستقرار الاقتصادي على أنه " الوصول إلى علاقة توازنية بين المصادر المتاحة والحاجات بحيث تؤدي إلى استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات "،[3]

باعتباره المسؤول الوحيد عن الاستقرار الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، هذا وقد تم تناول الاستقرار الاقتصادي من قبل بعض الاقتصاديين وذلك على النحو التالي :

---

[1] أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، (2016): **قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(1970- 2013)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط، ص. ص:8. 9.

[2] عجلان صباح، (2019): **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص.ص:74. 75.

[3] معيزي قويدر، (2007-2008): **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص122.

- **تعريف ماكولن نايت:** الاستقرار الاقتصادي يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق علاقة توازنية بين الموارد الاقتصادية المتاحة والحاجات المطلوب إشباعها، بحيث تؤدي في النهاية إلى استقرار الأسعار وحدوث توازن يمكن قبوله في ميزان المدفوعات.
- **تعريف روبرت ويليا**: يعد تعريف روبرت ويليام أكثر شمولا، لأنه يضم أبعاد أخري تضمن الرقابة على الاقتصاد بأكمله، حيث عرف الاستقرار الاقتصادي على أنه استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وذلك في ظل سياسة تسعى إلى تحقيق أعلى معدل نمو ممكن في الأجل الطويل، بحيث لا يكون هذا المعدل على حساب معدل النمو في الأجل القصير.

وختاما لما سبق، فإننا نقدم تعريفا شاملا للاستقرار الاقتصادي وهو: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق استقرار مستوى الأسعار، أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو استقرار معدلات الفائدة، أو استقرار الأسواق المالية، أو استقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلك السياسات التي تهدف إلى رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل ".

وتجدر الإشارة أن الاستقرار الاقتصادي لا يتحقق دفعة واحدة، لأن الاستقرار قد يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، كما يمكن أن يتحقق عند المستوى العام للأسعار، أو يتحقق عند معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي المحلي في ظل استقرار الأسعار والتشغيل الكامل لموارد الإنتاج، كما أن اهتمام الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل ينصب على النمو المستقر واستقرار الأسعار وتحقيق العمالة، أما في الأجل القصير فإن اهتمامه يوجه إلى علاج التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي خاصة الدورات الاقتصادية.[1]

[1] عجلان صباح، (2019): مرجع سبق ذكره، ص76.

المطلب الثاني: مصادر وأسباب عدم الاستقرار

تتعدد مصادر وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي وتختلف من مجموعة دول إلى مجموعة دول أخرى، بل داخل كل مجموعة، ففي حين تعاني الاقتصاديات المتقدمة من التقلبات الاقتصادية الدورية، والأزمات المتكررة، وما يترتب على ذلك من بطالة وتدهور في الإنتاج والاستثمار، تعاني الدول النامية من مشكلات أخرى مثل تخلف الجهاز الإنتاجي عموما، ومن اختلالات هيكلية حادة، واختلال بين قوى الإنتاج والطلب عليها، وبين الاستهلاك والادخار، وهو ما يؤدي إلى اختلاف أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، لذلك سنحاول فيما يلي عرض أهم مصادر وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي:[1]

- **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:**

لقد كان هدف الاعتراف المبكر بدور الدولة في اقتصاد السوق هو تطبيق نموذج والرأس للمنافسة الكاملة، غير أنه ومع ظهور أفكار كينز الداعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل حماية النشاط الاقتصادي من أجل حماية النشاط الاقتصادي حيث يرى أن غياب الدولة سيعرض الاقتصاديات الوطنية إلى مشاكل اختلال الاستقرار الاقتصادي.

أشارت العديد من الكتابات إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي يرجع إلى تدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية، والقيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، ونتيجة لسياسات التنمية التي اتبعتها هذه الدول في الستينات والسبعينات، والتي كانت تقوم بصفة أساسية على التدخل الحكومي في الاقتصاد وهذا ما أدى إلى أثار سيئة على المستوى الكلي، من أهمها ظهور العجز المتزايد في ميزانية كثير من الدول، لذلك لجأت البنوك المركزية في الدول النامية إلى أساليب مختلفة لتمويل العجز، منها :

- الإصدار النقدي الجديد.
- زيادة الاحتياطات الخاصة بالبنوك.
- مطالبة البنوك والمؤسسات المالية باستثمار جزء من أصولها في أذون الحكومية بأسعار منخفضة.

وهو ما أدى إلى آثار سيئة على اقتصاديات تلك الدول وعلى نظام الوساطة ومن بين تلك الآثار:

- زيادة عجز ميزان المدفوعات.
- زيادة الديون الداخلية والخارجية.
- عدم وجود برامج اقتصادية مناسبة لحالة الدول عقبات الاستثمار لعدم كفاية المدخرات.
- تدني معدلات النمو والناتج المحلي الحقيقي.
- ظهور العجز المتزايد في الميزانية.
- الاعتماد الكبير لكثير من هذه الدول على المساعدات الأجنبية لسد العجز في القطاع العام.
- ارتفاع معدلات التضخم وصعوبة السيطرة عليها.

[1] عجلان صباح، (2019): مرجع سبق ذكره، ص80.

- أدت الاشتراطات الخاصة بالاحتياطي والاستثمار في أذون خزانة الدولة منخفضة العائد إلى الحد من ربحية البنوك وتشويه أسعار الفائدة وانخفاض النصيب الموجه من الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك عدة عوامل تؤيد الآراء الداعية لضرورة حياد الدولة والتي نذكر منها انفجار الثروة التكنولوجية وتأثيرها على تطوير وسائل الاتصال، مما أدى إلى تراجع أهمية المكان والقضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من قضايا الاقتصادية، وهذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية، كما أن زيادة نفوذ ووزن المنظمات الاقتصادية العالمية في وضع السياسات الاقتصادية للدول النامية بشكل تجاوزت منطق الشورة إلى درجة الالتزام من خلال تدابير التثبيت الاقتصادي وبرامج التكييف أو فيما يتعلق بشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كل هذه الظروف جعلت الدولة تفقد الكثير من القدرة على اتخاذ القرار.[1]

المطلب الثالث: متغيرات الاستقرار الاقتصادي

تعد التقلبات الاقتصادية المتنوعة مصدر قلق للاقتصاديين والماليين على حد سواء، حيث تشير التقلبات الاقتصادية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وما يرتبط به من آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على متغيرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة أساسا في:[2]

1- **ميزان المدفوعات**:

يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي يستعين بها صانعو القرارات الاقتصادية في رسم سياساتهم الاقتصادية، فكل دولة لا بد لها أن تتعرف على موقف علاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم، لذلك تقوم بتسجيل معاملاتها الاقتصادية الدولية في سجل أو حساب يعرف بميزان المدفوعات.

مفهوم ميزان المدفوعات

يعكس الوضع الاقتصادي لبلد ما، من حيث درجة قوة الاقتصاد أو ضعفه، ومدى قدرته وقابليته على مواكبة التطورات الدولية، وحاجته للتعامل الدولي، ولقد تعددت مفاهيم ميزان المدفوعات أهمها:

يعرف ميزان المدفوعات لأي بلد بأنه عبارة عن خلاصة لجميع المعاملات الاقتصادية التي تجرى بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة.

كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية

[1] عجلان صباح، (2019): مرجع سبق ذكره، ص80.
[2] نفس المرجع السابق، ص82.

معينة عادة تكون سنة. وبذلك فميزان المدفوعات يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول بمختلف أشكالها ومشترياتها ومبيعاتها من الخدمات، وكذلك الهبات الممنوحة إلى أو الملقاة من بقية العالم، فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود الدولة يتم التقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات.

ويقوم على أساس نظام القيد المزدوج، فكل عملية اقتصادية تتم مع العالم الخارجي تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ويشمل ميزان المدفوعات على:[1]

1. المعاملات في السلع والخدمات والدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي.
2. التغيرات في الملكية الأخرى من الذهب وحقوق السحب الخاصة، ومستحقات ذلك الاقتصاد على العالم الخارجي ومتطلباته منه.
3. التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة المطلوبة بالمعنى المحاسبي لموازنة أية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات والتغيرات التي لم يجود قيد مقابل لها.

تعبر بياناته عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

- تعكس المعاملات الاقتصادية قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنها تعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف ...الخ.
- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

[1] عجلان صباح، (2019): مرجع سبق ذكره، ص86.

خلاصة:

تعتبر الصدمة الاقتصادية كل تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية ويمكن أن تكون ايجابية أو سلبية، ويمكن تصنيفها إلى نوعين داخلية وأخرى خارجية، حيث تسعى كل دول العالم لتحقيق البيئة الاقتصادية الخالية من التقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث انه لا يتحقق دفعة واحدة، بل يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، كما يمكن أن يتحقق عن استقرار المستوى العام للأسعار، أو يتحقق عند معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي المحلي في ظل استقرار الأسعار والتشغيل الكامل لموارد الإنتاج وسوف نتطرق في الفصل الموالي إلى تحليل الصدمات الاقتصادية مع تحديد طبيعة الصدمة المسيطرة على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث:

تحليل الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

- تمهيد

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، وذلك بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها، فهو اقتصاد يعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة " اقتصاد ريعي" هي المحروقات، وهي مواد طبيعية قابلة للنفاذ والمطلوبة لتنمية المشاريع التنموية مع المحافظة على نظافة البيئة من التلوث وضمان حق الأجيال اللاحقة في هذه الموارد مع الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية غير المتجددة.

بما أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي ذلك الأمر يضعه تحت الخضوع لتقلبات أسعار البترول التي تأثر بشكل مباشر على بعض من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والكتلة النقدية، يكون هذا التأثير متعلق بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول، وبالتالي التعرض لصدمات اقتصادية، وعليه نحاول في هذا الفصل التطرق بإلمام واختصار إلى تحليل الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل كالتالي:

- **المبحث الأول:** يهدف إلى تسليط الضوء على الإطار النظري للاقتصاد الريعي من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم العامة لكل من الريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية مع تحديد العلاقة بينهما.
- **المبحث الثاني**: يتمثل في تشخيص الاقتصاد الجزائري مع تحديد أهم سمات الدولة الريعية.
- **المبحث الثالث:** تحليل المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري مع تحديد طبيعة الصدمة المسيطرة عليه.

المبحث الأول: إطار نظري الاقتصاد الريعي

كثر الجدل حول معنى الاقتصاد الريعي وتأثيره على بنيان الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي في دخلها القومي، حيث يراه الاقتصاديون نظاما استثنائيا لا يدوم طويلا ' اقتصاد هش سهل الانهيار'، ويرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد مصدر نكبة العرب الذين يعتمدون عليه، فما هو الريع ؟ ما المقصود بالاقتصاد الريعي؟ وما هي العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية؟

المطلب الأول: مفهوم الريع وأنواعه

تعددت المفاهيم حول الريع، مع ظهور عدة تقسيمات لأنواعه إلى أن اغلب هذه التقسيمات يدور حول كونها خارجية وأخرى داخلية.

الفرع الأول: مفهوم الريع

ورد في الفكر الاقتصادي أن الريع ما تعطيه الأرض من ناتج يتصل بقواها وخصائصها الطبيعية التي لا تهلك، حيث تعد الأرض ضمن حالاتها الطبيعية من الموارد التي لم يصنعها الإنسان، ومن ثم تستطيع موارد الأرض أن تعطي ناتجا ودخلا يرتبط بتكوينها الطبيعي وليس فقط عما يوضع فيها من كلف ضمن عمليات الإنتاج.

أما الاقتصادي جون مينارد كينز فقد عرف الريع على أنه العائد الصافي الذي يحصل عليه الرأسمالي نتيجة استثماره لرأسماله من خلال سلسلة من العوائد الصافية المتوقع الحصول عليها وعلاقته بكلفة الإنتاج للوحدة المنتجة.

تطرق اقتصاديون آخرون من بينهم جيا كومو لوتشياني لتعريف الريع على أنه ذلك الاقتصاد المدعم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة، في حين أن الدولة نفسها تكون مدعمة بريع خارجي.[1]

[1] عدنان حسين يونس، وآخرون، (2017): **الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص51.

الفرع الثاني: أنواع الريع

هناك عدة تقسيمات لأنواع الريع أو للاقتصاد الريعي إلى أن اغلب هذه التقسيمات يدور حول كونها خارجية وأخرى داخلية وهي كالآتي:

الأنواع الخارجية:[1]

1- ريع النفط والغاز: يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلا ريعيا بامتياز، إذا هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما ذلك الفارق لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الدولة أو الشركات التي تستخرجهما.

2- ريع المعادن: يعتبر الدخل الناجم عن ريع المعادن دخلا ريعيا، وإن كان حجمه أقل نسبيا من حجم الريع النفطي أو الغازي، يتمثل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن في أن طبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثليهما بالنسبة للمعادن، ويتشكل الريع المعدني نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكل كبير.

3- ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية: يعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول. وكذلك ريع الترانزيت البري أو البحري دخلا ريعيا بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها.

4- ريع السياحة: يعتبر الدخل العائد للدولة من خدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخل مرتفع، دخلا ريعيا. هنا يعتبر حق السيادة للدولة مفهوما أساسيا لفهم كيفية تشكل الريع كما أن شبكة المرافق السياحية تدر ريعا اقتصاديا يفوق قيمة الاستثمارات والجهد المبذول فيه وتشكل الإيرادات السياحية جزءا متزايد من الناتج القومي لكثير من الدول.

5- ريع تحولات المغتربين والعاملين في الخارج: تشكل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية والدول المستقبلية لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك الدخل.

6- ريع المساعدات الخارجية: يتلقى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دول أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية، حيث تشكل جزءا مهما من موازنات الدول المستفيدة وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معينة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول.

[1] هناء قيصران، (2017): **تأثير الاقتصاد الريعي دراسة حالة: دول الخليج**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الأول، العدد الخامس، ص380.

الأنواع الداخلية:[1]

1- ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة: يشكل التدخل الاقتصادي للدولة عنصرا أساسيا وحاسما في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية سواء كان بشكل مباشر عبر ملكية الحكومة، أو كان بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع، وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي وينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام والسيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصة عبر التأجير أو الاستثمار، أو المشاركة وغيرها. وينجم الريع في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود أو تكاليف استثمارية باهضة.

2- المضاربة المالية: يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة أكثر ما يمكن في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات المالية ويكمن السبب الأساسي في ذلك أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع دون مجهود، يعتبر المحرك الأساسي للضاربة.

3- المضاربات العقارية: تاريخيا أسست المضاربات العقارية وأسبقت المضاربات المالية كمصر لريع مزدوج ريع ناجم عن الإيجار المتصاعد وريع ناجم عن ارتفاع العقارات.

4- ريع الخدمات: تصنف القطاعات الاقتصادية تاريخيا وحسب أهميتها إلى القطاع الأول الزراعة والقطاع الثاني الصناعة، القطاع الثالث الخدمات والذي يتمثل دوره أو وظيفته في الأصل في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين، ولكن نتيجة للتطور الاقتصادي أصبح قطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة قطاع مستقل قائم بذاته، أي متجاوز بذلك الخدمة المعهودة المباشرة للقطاعين الأولين. كلما كانت العلاقة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير مباشرة، أي بدون وسيط، كلما تقلص الريع وقد ينعدم، وكلما كانت العلاقة غير مباشرة، أي بوجود وسيط كلما تزايد الريع وتجلى في امتلاك الوسيط للفارق بين سعر الخدمة أو المنتج وسعر المستهلك الأخير. ذلك الفارق في السعر يمثل حصر نوع من الريع لأنه ربح تحقق دون مجهود متعلق بخلق قيمة مضافة جديدة، وإذا غاب الوسيط اختفى الريع، إذن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي يولد ريع الخدمة.

[1] هناء قيصران، (2017): مرجع سبق ذكره، ص282.

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

إن مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية يثير إشكاليات متعددة تنعكس على هيكل البنيان الاقتصادي للدولة التي تعتمد بشكل أساس على الريع في تكوين ناتجها المحلي وموازنتها العامة، وكذلك سلوك الدولة في كيفية التصرف بهذا الريع، والسلوك الاقتصادي للمجتمع نتيجة اعتماده على إنفاق حكومي مصدره الريع، وما يمكن أن يتولد عن طبيعة العلاقة بين أداء الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، هذه المفاهيم بمدلولاتها النظرية تقتضي منا الوقوف على مفهوم كلا من الريع والدولة الريعية.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الريعي

عرف الاقتصاديون الاقتصاد الريعي على أنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا بالإنفاق من دولة ريعية، إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم تجري تخصيصها إلى فروع الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام.

أما ميشيل شاتيلوس فقد وصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تمييزا له عن اقتصاد الإنتاج، فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الريع وبهذا تكون أكثر الأنشطة الاقتصادية بمثابة وسيلة لضمان تداول الدخل ولا تعد مسلكا متجها وجهة إنتاجية، أي أن الاقتصاديات التي تتواجد فيها صور الريع الداخلي لابد أن تستند إلى قطاعات إنتاجية محلية.[1]

يعني اقتصاد الريع اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية. وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل. وعلاوة على ذلك، الدولة عادة ما تجني أرباحا إضافية

تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهونا بتطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد داخليا وخارجيا من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية.

كما يعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه " الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط (والغاز) المملوك كليا (الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات) للدولة. وتتخلص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في

[1] عدنان حسين يونس، وآخرون، (2017): مرجع سبق ذكره، ص.ص:48. 51.

الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50%من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50%من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)، وإن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات ". من جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50%من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصادا ريعيا.

الفرع الثاني: مفهوم الدولة الريعية

يعرف حسين مهداوي الدولة الريعية بأنها تلك الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان من موارد طبيعية زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه.

تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات إستراتيجية أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج.[1]

كما تعرف الدولة الريعية على أنها الدولة التي تعتمد في إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية وعلى ما يستخرج من الأرض أو يعتمد عليها بنسبة كبيرة، بمعنى أن النشاط الاقتصادي ضعيف جدا، وتؤمن مميزاتها بالاستناد إلى تصدير الموارد الطبيعية.[2]

[1] صالح ياسر، (2013): **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**، ورقة سياسية، الناشر: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، العراق، ص. ص:4. 5.

[2] محمد عز العرب، (2010): **الدولة الريعية (مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة)**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ص10.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يعد المصدر الخارجي للريع أمرا أساسيا في تحديد العلاقة بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ومن اجل فهم جوهر الإشكالية ينبغي فهم لماذا الريع الخارجي وليس الداخلي المحدد الأساسي في توصيف هذين المفهومين، حيث وجود الريع الداخلي لابد أن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية بالضرورة تشارك العناصر الريعية في الاستيلاء على نسبة أو جزء من هذا الناتج المحلي، نتيجة لتمتعها بمزايا خاصة قانونية أو فعلية.

وهكذا فان وجود العناصر الريعية يفترض وجود عناصر إنتاجية، بل أن الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي، فالريع الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لعناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، لذلك فان إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفا جزئيا للاقتصاد بمجموعة يشير إلى الفئات دون الأغلبية. أما في حالة الريع الخارجي خاصة إذا كان مهملا النسبة إلى الناتج القومي فانه يشير إلى التحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة ولهذا يستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، وبهذا المعنى يتميز الاقتصاد الريعي بالسمات الآتية: [1]

- الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل في الاقتصاد.
- يجب أن يكون منشأ الريع خارجيا بالنسبة للاقتصاد.
- يجب أن تستخدم أقلية من السكان في توليد الريع في حين لا تشترك الأكثرية إلا في توزيعه أو استغلاله. وضمن هذا الوصف تكون الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محددة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان. وبنفس الاتجاه يعبر الاقتصاد الريعي بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا بالإنفاق من الدولة الريعية إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام.

وقد وصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول له عن اقتصاد الإنتاج، فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الريع، بهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهة إنتاجية. أما الدولة الريعية توصف بأنها نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي، بحيث يكون الاقتصاد هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي. وخلاف ذلك فالريع الخارجي أصبح مسلم به في وصف الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، إلا أن توليد الريع هو الفيصل في اعتماد احد المفهومين. فالمحدد الرئيس يتوقف على الدور أو الأغلبية في توليد الريع الخارجي. أي أن الاقتصاد الريعي ناشئ عن مساهمة عدد كبير

[1] بن زارع حياة، (2021): **التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع، رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص**، الطبعة الأولى، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، ص. ص: 269. 270.

من السكان كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية (لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين فهنا نكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية)، وضمن هذا المفهوم ربط مفهوم الاقتصاد الريعي باشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الريع وليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الريعي أن تكون دولة ريعية.

إن الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وأيلولته في دول الريع النفطي يعمل في توليد النفط الخارجي عدد محدود من العاملين يؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل تتمثل بالنخبة الحاكمة. في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما سنغافورة من أغلبية السكان، وعند ذلك نكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية ولكن الدولة الريعية تولد اقتصادا ريعيا حتميا من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون اقتصادها ريعيا في حين هناك دولا اقتصادها ريعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الريعية ولهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام، أي أنه نتيجة وليس سببا وأنه نظام فرعي من دولة ريعية.[1]

نتطرق في هذا الجدول لأهم مؤشرات التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي:

جدول رقم(3-1): أهم مؤشرات التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي

الاقتصاد الريعي	الدولة الريعية
لا تتجه الدخول الريعية إلى الدولة مباشرة.	تتجه الدخول الريعية إلى الدولة مباشرة.
يشكل الريع معدل نسبي أو مطلق من الدخل القومي.	تكون نسبة هذا الريع اقل في الدول الريعية.
العوائد تتخذ أشكال أهمها عائدات العمالة الخارجية، عائدات السياحة وعوائد الموقع الاستراتيجي.	المصدر الرئيس للدخل عن طريق تصدير الموارد الأولية.
يشارك في توليد الريوع عدد كبير من المواطنين الذين تتوزع منافعهم عليهم.	يؤول الريع الخارجي أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محدودة.
لا يوجد انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول للدولة والجهد الإنتاجي للمجتمع كله، نظرا لطبيعة الأنشطة الريعية التي تستلزم مشاركة الأغلبية من المواطنين فيها.	هناك انفصام في العلاقة لاسيما أن أسعار صادرات الموارد الأولية تتحدد في السوق العالمي وهي منفصلة تماما عن أسعار الإنتاج المحلي.

[1] بن زارع حياة، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 270. 271.

المصدر: عدنان حسين يونس وآخرون، (2017): **الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص55.

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري وسماته الأساسية

إن الدولة الريعية كي توصف كذلك لابد أن تتسم بخصائص وسمات أساسية، لذلك سنتطرق إلى أهم خصائص الاقتصاد الجزائري والسمات الريعية للدولة الجزائرية.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

تتمثل أهم خصائص الاقتصاد الجزائري في:

- اقتصاد مديونية: يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية، حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير أزمة المديونية وإدارتها، التي ما تزال تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات المتخذة.
- اقتصاد ريعي: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية هذا على حساب إستراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات المتحققة في الأسواق الدولية، ومن مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات(اقل من 10% من الناتج الداخلي الخام) أما ما يعادل 80% فيسيطر عليها القطاع الخاص.
- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد: أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فقد ازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك قنواته. هذا الوضع اضعف قدرة الدولة المؤسسية كما زعزع عنصر الثقة فيها.
- الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات: يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، إذ يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوا الأحوال ب 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، هو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم من جهة أخرى ، ألا وهو الدولار الأمريكي. الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات: تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية، إن هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي ذلك أننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64.5% هو ما يدل أن واردات الجزائر مقيمة معظمها بالعملة الأوروبية.[1]

[1] https:// omran.org/ar , consulté le 9-05-2022, 23:10.

المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر

لم يبرز الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري إلا في بداية السبعينات، عندما أعملت الجزائر عناصرها التقليدية في الإنتاج (الزراعة)، وخصصت مواردها للقيام بأقصى استغلال لثروتها الجوفية، وذلك لمضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات، مثلما يوضحه الجدول رقم(2).

جدول رقم (3 -2): إنتاج المحروقات خلال الفترة 1962-1984

الوحدة: 1000 طن

السنة	1962	1969	1974	1979	1984
البترول	22800	50000	52000	63000	52000
غاز البترول	-	100	380	1000	3500
الغاز الطبيعي	300	2600	5500	20000	30000
المتوجات المصفاة	-	2200	5000	6000	21000

المصدر: سامية معتوق، وآخرون، (ديسمبر 2020): **معضلة الريع في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد واحد، ص181.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ زيادة مضطردة لإنتاج كل من البترول والغاز الطبيعي والمنتجات المصفاة، هذا يدل على المجهود الذي بذلته الدولة في انجاز مصانع لتحويل البترول الخام وتكريره، وإذا قمنا بمقارنة إنتاج المحروقات السائلة وإنتاج الغاز الطبيعي نلاحظ أن الجزائر كانت تنتج 22800 مليون طن من البترول ولا تنتج غاز. أما بعد عشرون عام بعد الاستقلال كانت تنتج إلى غاية 1984 ما يقارب 52000 مليون طن من البترول و مشتقاته وما يعادل 30000 مليون طن من الغاز.

تطلب زيادة إنتاج المحروقات تخصيص استثمارات ضخمة لهذا القطاع من إجمالي الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة بلغت ما يقارب 50% من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط (74-77)، مثلما يوضحه الجدول رقم(3).

جدول رقم (3-3): نصيب القطاع البترولي في الاستثمارات (67-77)

الوحدة: مليون دينار جزائري

حجم الاستثمار	المخطط (67-69)	المخطط (70-73)	المخطط (74-77)
الاستثمار الإجمالي (1)	5164	20100	48700
الاستثمار في القطاع البترولي (2)	2307	9052	23970
% النسبة (2)/(1)	44.67	45	49.21

المصدر: سامية معتوق، وآخرون، (ديسمبر 2020): **معضلة الريع في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد واحد، ص181.

كل هذه الأمور أدت إلى تعميق السمات الريعية للاقتصاد الجزائري، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المؤشرات الثلاثة التالية:

1- مؤشر قيمة الصادرات النفطية:

إن التفاقم في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري يتجلى من خلال تعاظم الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، فهو كما أسلفنا في هذه الدراسة اقتصاد يعتمد في تطوره على العوائد النفطية، مثلما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم(3- 4) : تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	نسبة مساهمة النفط بالصادرات
2000	22031	21419	97.22
2001	19132	18484	96.61
2002	18 825	18 091	96,10
2003	24 612	23 939	97,26
2004	32 217	31550,2	97,93
2005	46 334	45 587,90	98,38
2006	54 741	53 608,00	97,93
2007	60 590	59 604,80	98,37
2008	78590,00	77192,20	98,22
2009	45 186	44 410,60	98,28
2010	57 091	56 142,70	98,33
2011	73 802	71 661,80	97,10
2012	72 620	70 571,40	97,17
2013	65 823	63 662,60	96,71
2014	61 172	58 361,60	95,40

2015	35 138	33 080,60	94,14
2016	29 668	27 917,50	94,09
2017	35 132	33203	94,50
2018	10396	9678	93,09

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر على الموقع:
www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

يتضح من الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية ترتكز على قطاع المحروقات، إذ يستحوذ هذا القطاع على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، و هو ما يعني انه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات ب 37%، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

2- مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة:

إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري يتعمق ويتعزز أكثر فأكثر إذا كانت موارد الدول تتأتى بكل رئيسي من الإيرادات النفطية، فالتغيرات في أسعار النفط تؤثر على هيكل الإيرادات العامة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(3-5): هيكل الإيرادات العامة ومعدلات نموها في الجزائر للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات البترولية	الإيرادات الأخرى	معدل نمو الإيرادات العامة
2000	1028,84	524,00	504,84	.....
2001	1403,44	840,60	562,84	36,41
2002	1500,25	916,40	583,85	6,90
2003	1475,44	836,06	639,38	-1,65
2004	1528,00	862,20	665,80	3,56
2005	1635,83	899,00	736,83	7,06
2006	1667,92	916,00	751,92	1,96
2007	1802,62	973,00	829,62	8,08
2008	1924,00	970,20	953,80	6,73
2009	2786,60	1628,50	1158,10	44,83
2010	2923,40	1501,70	1421,70	4,91
2011	2992,40	1472,40	1520,00	2,36
2012	3455,65	1561,60	1894,05	15,48
2013	3820,00	1615,90	2204,10	10,54
2014	4218,18	1577,73	2640,45	10,42
2015	4684,65	1722,94	2961,71	11,06
2016	6026,59	2961,71	3064,88	28,65
2017	5635,51	2200,12	3435,39	-6,49
2018	6714,27	2776,22	3938,05	19,14

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على قوانين المالية للجزائر للسنوات (2000-2018) على الموقع: https://www.joradp.dz

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة تفوق نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى، وهذا إلى غاية سنة 2010 حيث بدأت هذه النسبة في الانخفاض بعد انهيار أسعار النفط، إلا أنه يعود نوع ما إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2015 مع التحسن الملحوظ في أسعار البترول، وهو ما يعني تعزيز الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباط طردي وثيق مع أسعار البترول.

3- مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام

الجدول أدناه يوضح لنا أن حصيلة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمعدلات نمو أسعار النفط، وذلك لان جزء منها يعتمد على الإيرادات النفطية، أما الجزء الآخر فهو متعلق لسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

جدول رقم (3 – 6): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة (%)	34.9	36.1	34.2	29.8	27.0	18.8	17.4	19.1

المصدر: سامية معتوق، وآخرون، (ديسمبر 2020): **معضلة الريع في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد واحد، ص185.

من خلال الجدول أعلاه، يتبن أن القطاع النفطي يسيطر على القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الأهمية النسبية له ضمن الناتج الداخلي الخام، حيث تراوحت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2010 أقصى نسبة لها 34.9 % وهي نسبة عالية جدا تعكس مدى ضعف التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ليتواصل التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في حدود 30% خلال الفترة (2010-2013) لكن على اثر انهيار أسعار النفط التي شهدتها سنة 2014 تهاوت النسبة لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 بنسبة 17.4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يقودنا إلى القول أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وما يفسره الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وضعف التنويع الاقتصادي خلال هذه الفترة.

من التحليل أعلاه ثمة جوانب سلبية تظهر حين نقارب هذه الأرقام بمعزل عن أي شيء آخر، إذ هي تشير إلى أن الجزائر تبقى دولة ريعية تقليدية تعيش على ريع مواردها الطبيعية فقط، وتبدو غير راغبة أو قادرة على التنويع أو الإصلاح أو الديمقراطية أو التغير نحو الأفضل، وإن كانت هذه الأرقام تدل على شيء فعلى أن الدولة تغرق أكثر فأكثر في الأوتوقراطية مع تزايد اعتماد الدولة على النفط.

المطلب الثالث: سمات الدولة الريعية الجزائرية

تتسم الدولة الريعية الجزائرية بعدة صفات يمكن إجمالها في:[1]

- الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل: فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي هما السمتان المتلازمتان للاقتصاد الجزائري، حيث تتجلى أهمية قطاع المحروقات في أنه يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلثي إيرادات الموازنة و98% من إيراداته الخارجية ما يبين في الوقت ذاته تبعية هذا الاقتصاد لتقلبات السوق النفطية.
- ضعف هياكل الإنتاج المحلي: مقابل ارتفاع مساهمة القطاع الريعي في الناتج الإجمالي للبلد (حوالي أكثر من الثلث) حيث لم يتعد متوسط نسبة الصناعات التحويلية 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 والإنتاج الزراعي 8.2% من الناتج نفس السنة، فالدولة الجزائرية هي دولة توزيع للريع وليس دولة منتجة، وقد استطاعت من خلاله أن تجعله وسيلة للتحكم وتطبيق فلسفتها مما ترك انعكاسات على الوضع السياسي والاقتصادي والمجتمعي.
- انفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى الحكومة وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل: إن عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، فالتداعيات في أسعار هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط، ذلك لان المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط على الأقل تلك المدخلات التي لها تكلفة فرصة بديلة تعتبر في غاية الضآلة لدرجة يمكن معها عد العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من الطبيعة.
- إن تيار العائدات الريعية يؤول بأجمله أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة محدودة متمثلة بالنخبة الحاكمة ومن ثم يعاد توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان: فالدولة الريعية الجزائرية تقتضي التمييز بين الأقلية والأغلبية

من ناحية وبين خلق الثروة وتوزيعها من ناحية أخرى، لذلك نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي)، في حين يقتصر دور الأغلبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة وهذا ولد نشاطا اقتصاديا تابعا يعتمد اعتمادا كبير على المصدر الأساسي للثروة، وفي مثل هذه الحالة يكون دور الدولة ما هو إلا وسيط بين قطاع النفط من جهة وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- يشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الدخل القومي دون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية: حيث يشكل الإنفاق الحكومي أهم سمة تميز الدولة الجزائرية بسبب ضخامة العائدات الريعية مما ييسر على الدولة أن تركز دورها في توزيع المنافع والمكاسب بحيث أصبحت مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي، وكل ما تحتاج إليه هو إعداد البرامج الخاصة لرصد التخصيصات.

[2] بن زارع حياة، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص.ص:294.293 .

- سيطرت العقلية الريعية في النظرة إلى العائدات النفطية: فالعقلية الريعية ترى في الريع عملا منعزلا يرتبط بالظروف وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من مخاطر وجهد، ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية والإنتاجية وبهذا الخصوص فان الصفة الأساسية للعقلية الريعية هي أنها تنطوي على قطع في السلسلة بين العمل وجزائه، فالجزاء يصبح كسبا مفاجئا لا نتيجة لعمل جاد منتظم انه يكون متعلق بوضع ما، لذا فهو معرض للخسارة وذو صفة لانتهاز الفرص.
- توظيف الريع النفطي في كسب الولاء إلى النخبة الحاكمة: إن المجتمع المدني الجزائري قد أسقط مطالبه عن الدولة لأنه لا يرى من حقه التأثير بالسياسة، كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية، هذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة. إن الإنفاق العام، العطايا الممنوحة لأغراض كسب الولاء المتمثلة بإعطاء المبالغ النقدية مباشرة أو بشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة أو تقديم الخدمات ابتداء من التعليم المجاني، الرعاية الصحية وغيرها، قد أتاح فرصا أكثر لكسب الرضى الشعبي من خلال توفير الوظائف والقروض وإمكانية الدخول في مضمار واسع من الأنشطة الرابحة.
- لقد لعبت إذن الدولة الريعية الجزائرية دورين متناقضين فمن جهة ساعدت الثروة في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري وعززت مركزية اتخاذ القرار وتأميم قنوات التغيير، كما أسهمت في أشغال المواطنين عن الموضوع السياسي والمشاركة في صنع القرار.
- تخلق الدولة الريعية الجزائرية شرائح ريعية: ، فإذا كانت إيرادات الريع تذهب مباشرة للدولة ذلك لا يعني أن النخبة الحاكمة صاحبة الريع الوحيد، إنما تتطلب الحاجة إلى أن ترتبط مع شرائح مجتمعية أخرى في حلقات متابعة، وهكذا فان الدولة تسمح لهذه الفئات بالحصول على الريع من مختلف المصادر وبدعم منها، فمنح الوكالات التجارية لا تعدو كونها إعطاء الفرصة لأصحابها بالانتفاع من الريع المتولد منها، إضافة إلى أن الشركات الأجنبية لا يمكن أن تمارس نشاطها إلا من خلال وكلاء محليين، كما أن غالبية الشركات والمؤسسات تستعين بالمواطنين لتمشية معاملاتهم الإدارية، وبهذا الامتياز الذي خصت به الدولة المواطن كونت بعض العائلات تجمعات مالية ضخمة سرعان ما أصبحت تباشر توكيلات للعديد من الشركاء.[1]

[1] بن زارع حياة، (2020): مرجع سبق ذكره، ص296..

المبحث الثالث: تحليل الصدمات في الاقتصاد الجزائري

إن تقلبات أسعار البترول وتطورها تؤثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد في الجزائر، ذلك لكون الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية للقطاع النفطي، و بالتالي قمنا في هذا المبحث بتحليل تطور أسعار البترول ثم تحليل ودراسة مدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية، والتوصل لمعرفة طبيعة الصدمة الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور أسعار البترول (1990-2020)

بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، فقد انعكس ذلك على أسعار البترول وجعلها أسعارا غير مستقرة، تخضع للتقلبات المستمرة، حيث شهدت أسعار البترول عدة تطورات ملحوظة خلال الفترة الممتدة (1990- 2020)، تبعا للتغيرات الاقتصادية بصفة خاصة والتغيرات السياسية في مختلف مناطق العالم، فهي تارة باتجاه الارتفاع وتارة باتجاه الانخفاض مع استمرارها على هذا الوضع حتى الآن، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول(3-7): تطور أسعار البترول الجزائري (1990- 2020)

الوحدة: دولار/البرميل

السنة	سعر البرميل	السنة	سعر البرميل
1990	20.73	2006	61.43
1991	16.6	2007	68.36
1992	17.13	2008	94.45
1993	14.9	2009	64.06
1994	14.83	2010	77.45
1995	16.12	2011	107.46
1996	18.53	2012	109.45
1997	18.1	2013	105.87
1998	12.09	2014	96.29
1999	17.05	2015	49.49
2000	26.08	2016	40.76
2001	22.71	2017	52.43
2002	23.73	2018	69.78
2003	26.73	2019	64.04
2004	33.45	2020	41.47
2005	49.2		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات UNCTADstat و OPEC Basket، على الموقع:
https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/334.htm.
https://unctadstat.unctad.org/FR.

1. تطور أسعار البترول خلال (1990-1999):

مرت فترت التسعينات بعدد من المحطات التي تأرجح فيها سعر البترول بين الارتفاع والانخفاض تارة أخرى، فبعد الحرب العراقية الإيرانية سنة 1988 والهجوم العراقي في الكويت في 1990، وصل سعر البترول إلى 20.73 دولار للبرميل سنة 1990، بعده دخلت أسعار البترول في حالة انخفاض ابتداء من 1991 لتصل إلى 16.6 دولار للبرميل، وواصلت انخفاضها إلى سنة 1994 أين وصل سعر البترول إلى 14.83 دولار للبرميل، عرفت أسعار البترول تزايد بوتيرة بطيئة خلال الفترة (1994-1996)، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا إذ تعثرت الأسعار مرة أخرى سنتي (1997-1998)، هذا بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول في دول جنوب شرق آسيا و اليابان بفعل الأزمة الاقتصادية (أزمة الركود الآسيوية)، بالإضافة إلى زيادة الكمية المعروضة من البترول في السوق العالمية نتيجة للقرار الصادر من منظمة الأوبك سنة 1997 برفع الإنتاج بنسبة 10%، وعودة العراق للإنتاج بتكثيف كل الطاقات الإنتاجية مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية، بعد زوال أسباب الأزمة انتعشت أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل سنة 1999 إلى 17.05 دولار للبرميل، بفعل الانتعاش الذي شهده الطلب العالمي على البترول بالإضافة إلى جهود الدول النفطية الرامية لتخفيض الفائض من السوق النفطية من اجل رفع الأسعار.

2. تطور أسعار البترول خلال (2000-2020):

شهدت هذه الفترة ثورة في أسعار البترول، حيث قفز سعر البترول سنة 2000 إلى 26.08 دولار للبرميل بعد أن كان سعره سنة 1999 لا يتعدى 17.05 دولار، بفضل النمو القوي في الطلب العالمي على البترول، لتنخفض سنة 2001 إلى 22.71 دولار للبرميل، هذا الانخفاض يعود إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 وانخفاض الطلب الأمريكي على البترول نتيجة للأداء الاقتصادي الضعيف، بعدها تتخذ الأسعار منحى تصاعدي ابتداء من سنة 2002 بسعر 23.73 دولار للبرميل إلى غاية سنة 2008 حيث بلغ سعر البرميل قيمة 94.45 دولار، يعود سبب هذه الارتفاعات لمجموعة من العوامل من بينها الأزمة المالية العالمية 2008 التي نجمت عن فقاعة أسعار الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، الاضطرابات في فنزويلا مع تزايد الطلب العالمي للنفط، وتعتبر الصين المصدر الرئيسي لهذا الطلب حيث زاد استهلاكها بنسبة تقدر ب 23.2% خلال الفترة (2008-2004)، في حين أخفقت الدول المنتجة للنفط خارج منظمة أوبك المحافظة على مستوى إنتاجها بسبب تضاؤل حجم الاستثمارات في مجال النفط مما أدى إلى الرفع من تكاليف الإنتاج و تباطؤ عمليات الاكتشاف للحقول الجديدة، علاوة على ذلك و بسبب التدخلات السياسية المتكررة في تسيير قطاع البترول في روسيا فقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم إنتاجها بنسبة 1% خلال الربع الأخير من سنة 2008 إلا أن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، إذ تهاوى سعر البترول ليبلغ 61.06 دولار للبرميل سنة 2009 بفعل انخفاض الطلب العالمي على البترول، إلا أن الأسعار عادت للانتعاش مرة أخرى حيث وصلت سنة 2011 إلى ما قيمته 107.46

دولار للبرميل، وحققت سنة 2012 ما قيمته 109.45 دولار للبرميل وواصلت الأسعار منحناها التصاعدي لغاية 2013 بقيمة 105.87 دولار للبرميل.

شهدت سنة 2014 انهيارا مفاجئ وحاد في أسعار البترول بوصول سعر البرميل إلى 96.29 دولار للبرميل ولم تتوقف عند هذا الحد بل واصلت سيرها نحو الانهيار سنتي 2015-2016 ببلوغها 49.49 دولار و40.76 دولار للبرميل على التوالي، وقد كان وراء هذا الانخفاض عدة عوامل أهمها ظهور إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية وتراجع الطلب العالمي على البترول نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو، الصين و البرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة وارتفاع سعر الصرف الدولار، بالإضافة إلى عوامل جيوسياسية أخرى ساهمت في حدوث هذا الانخفاض المفاجئ وتفاقم حدته.

مع إطلاق تحالف بين منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومنتجين آخرين من خارجها في تجمع عرف باسم (أوبك $^{+}$) سنة 2016، بدا سعر النفط بالتحسن مع المباشرة في خفض الإنتاج، ليرتفع سعر البرميل إلى 52.43 دولار للبرميل سنة 2017، 69.78 دولار للبرميل سنة 2018، وبدا انتشار وباء كوفيد19 و بدأ الاغلاقات العالمية تراجع سعر البترول حيث انخفض إلى 64.04 دولار سنة 2019، ووصل سنة 2020 إلى 41.47 دولار للبرميل.

المطلب الثاني: تحليل المتغيرات الاقتصادية

تقلبات أسعار البترول يمكن أن تمارس تأثير على النشاط الاقتصادي عبر العديد من القنوات، فارتفاع سعر النفط أو انخفاضه يؤثر على أسعار المنتجات النفطية و بدوره يؤثر على أسعار الطاقة، وبالتالي التأثير على الإنتاجية مما ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي، الأجور والعمالة (البطالة)، أسعار البيع والتضخم، والكتلة النقدية.

أولا: تحليل تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال (2000-2018):

الناتج الداخلي الإجمالي في مفهومه العام يعبر عن قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب، ويعكس هذا المؤشر مدى استغلال عناصر الإنتاج ومن ثم درجات النمو الاقتصادي. وعرف الناتج المحلي الخام في الجزائر عدة تطورات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018 مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-8): تطور الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	4123.50
2001	4260.80
2002	4541.90
2003	5266.80
2004	6127.50
2005	7498.60
2006	8520.60
2007	9408.30
2008	11043.70
2009	10034.30
2010	12049.50
2011	14384.80
2012	16208.70
2013	16643.80
2014	17242.50
2015	16591.90

2016	17406.80
2017	185941.12
2018	999137.00

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على قوانين المالية للجزائر للسنوات 2000-2018 على الموقع: https://www.joradp.dz

من خلال تتبعنا لتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر نلاحظ انه عرف حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض. مع سنة 2000 كانت الانطلاقة للارتفاعات غير المسبوقة لأسعار البترول التي سجل معها الناتج المحلي الإجمالي تحسنا كبيرا ومتواصلا لغاية 2014، إذ أن ارتفاع نسبة الصادرات البترولية من إجمالي الصادرات إلى ما يفوق 97%خلال هذه الفترة، زاد الإنفاق على مختلف الميادين الواردات، الاستهلاك، بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي على الاستثمارات العمومية التي أضحت بمثابة منشط للقطاعات الأخرى خارج المحروقات، ما ساهم في زيادة معدلات الناتج المحلي، وما تجدر الإشارة إليه هو أن نسبة مساهمة القطاع البترولي في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 27% و45.7% خلال هذه الفترة، هذا جعل اثر أسعار البترول في الأسواق العالمية يظهر بقوة على حجم الناتج المحلي في الجزائر، فانخفاض أسعار البترول سنة 2009 أدى إلى انخفاض الناتج المحلي إلى 10034.30 مليار دينار بعد أن قفز في سنة 2008 إلى 11043.70 مليار دينار، ليعاود الناتج المحلي الإجمالي تسجيله لمستويات مرتفعة مرة أخرى بفعل انتعاش أسعار البترول إلى غاية سنة 2014 لكن مع تراجع أسعار البترول بحوالي 50% منخفضا من 96.29 دولار سنة 2014 إلى 49.49 دولار سنة 2015، وكذلك تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي، انعكس ذلك سلبا على النمو الاقتصادي، إذ انخفض الناتج المحلي من 17242.50 مليار دينار سنة 2014 إلى 16591.90 مليار دينار سنة 2015، إلا انه ارتفع من جديد سنة 2016 حيث بلغت قيمته 17406.80 مليار دينار، سنة 2017 بلغت قيمته 185941.12 مليار دينار، وسنة 2018 بلغ نسبة 999137.00 مليار دينار بالرغم من مواصلة أسعار البترول لسيرها نحو الانخفاض، هذا يمكن إرجاعه لتطور وتنامي القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الخام خلال السنوات

الأخيرة، نتيجة لبعض الإصلاحات التي مست هذه القطاعات بتخصيص مبالغ مالية ضخمة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي لدعم وترقية هذه القطاعات.

ثانيا: تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر

شهدت البطالة في الجزائر عدة تحولات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة على هيكلية الاقتصاد الوطني، حيث شهدت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بسبب تطبيق إصلاحات على بعض القطاعات ذات العلاقة بالبطالة، لتشهد بعدها استقرار في المرحلة التي شهدت انتعاشا في أسعار البترول، ويمكن توضيح سيرورة تطور معدلات البطالة في الجزائر هذه الفترة في الجدول التالي:

جدول رقم(3-9): تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر

السنة	معدل البطالة%	السنة	معدل البطالة%
1990	19.66	2006	12.27
1991	20.60	2007	13.79
1992	24.37	2008	11.32
1993	26.22	2009	10.15
1994	27.73	2010	9.96
1995	31.84	2011	9.96
1996	28.55	2012	10.97
1997	25.43	2013	9.82
1998	26.82	2014	10.6
1999	28.37	2015	11.21
2000	28.89	2016	10.19
2001	27.3	2017	12
2002	25.9	2018	11.89
2003	23.72	2019	11.81
2004	17.65	2020	12.96
2005	15.27		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: https://www.ons.dz

إن الوضع المتردي الذي عاشته الجزائر بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 التي خلفت اختلالات عميقة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى متمثلة في اختلال ميزان المدفوعات وظهور العجز في الميزانية العامة للدولة الذي أدى إلى نشوب أزمة المديونية وارتفاع خدمات الدين بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو، جعل السلطات الجزائرية تشرع في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية منذ سنة 1990 تهدف من خلالها إلى إعادة توجيه الإطار العام للاقتصاد الجزائري نحو اتجاه أكثر توافق مع اقتصاد السوق، بدلا من نظام التخطيط الموجه الذي

كانت تتبعه الدولة، فتم اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولة، لكن مع افتقار هذه الإصلاحات إلى الرؤية الشاملة والواضحة، بالإضافة إلى الضائقة المالية المرافقة لها بسبب الانخفاض المسجل في أسعار البترول فقد انعكس ذلك سلبا على مستوى معدل البطالة التي أخذت تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ انه سنة 1990 سجل معدل 19.66% واستمرت في الارتفاع إلا أن بلغت سنة 1993 معدل 26.22%، ومع حلول 1994 واعتماد برامج التصحيح الهيكلي (1994-1998) المفروض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي لعلاج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، الذي بالرغم من تحقيقه لنتائج مهمة خاصة فيما يتعلق بمسالة الديون والتوازنات المالية، إلا انه قد أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة، إذ عمد هذا البرنامج على سياسة تقشف تهدف إلى التحكم في الطلب الكلي، مما أدى إلى تقليص فرص العمل، بل والى فقدان مناصب عمل كانت موجودة على اثر غلق العديد من المؤسسات، لتنتقل معدلات البطالة من 26.22% سنة 1993 إلى 31.84% سنة 1995، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا بشكل ملحوظ إلى أن سجلت سنة 1999 معدل 28.37%.

ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 أضفى نوعا من الرحلة المالية من خلال الفوائض المالية المحققة من الإيرادات البترولية ثم استغلالها في تنشيط الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق قامت الدولة بالتوسع في المشاريع التنموية من خلال تسطير مخططات الإنعاش الاقتصادي، فكان أول مخطط انتهجته الدولة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الذي كان له أثرا ايجابيا على سوق العمل، حيث أن الزيادة الهامة في قروض التشغيل واستحداث مناصب شغل جديدة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية الكبرى أدى إلى تخفيض حجم البطالة، حيث كانت نسبة البطالة سنة 2001 حوالي 27.3%، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 17.65% سنة 2004.

في ظل تواصل ارتفاع أسعار البترول تحسنت الوضعية المالية في الجزائر وانتعشت خزينة الدولة حيث أقرت الدولة البرنامج التكميلي لدعم النمو امتدت فترته من 2005 إلى 2009 ، منح هذا البرنامج أهمية كبيرة لتحسين الوضع في سوق العمل حيث ساهم في استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها، وبفضل الإستراتجية المتبعة من طرف الدولة في سعيها نحو تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيعها للقطاعات الاقتصادية التي تخلق مناصب شغل كالصناعة والفلاحة والخدمات والأشغال العمومية، تراجع معدل البطالة من 15.27% سنة 2005 إلى 10.15% سنة 2009 .

ومن اجل استكمال منجزات البرنامجين السابقين، قامت الحكومة بإطلاق المخطط الثالث تحت مسمى برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي من ضمن أهدافه القضاء على البطالة، من خلال خلق ثلاثة ملايين منصب عمل، إضافة لتشجيعه لإنشاء مناصب الشغل واستفادته من 350 مليار دينار من البرنامج لمرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المشاريع والمؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وهذا ما انعكس على سوق العمل بانخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له سنة 2013 حيث بلغ معدل 9.82%، وما مكن من هذا الانخفاض هو الأداء الجيد للنمو خارج المحروقات، وشهد معدل البطالة ارتفاعا بشكل طفيف إلى 10.6% سنة 2014 ثم إلى 11.21% سنة 2015 بسبب تراجع سعر البترول

وانخفاض حصيلة الإيرادات البترولية، وهذا ما اثر على باقي القطاعات الأخرى، إلا انه عاد للانخفاض مرة أخرى سنة 2016 أين سجل 10.19%، هذا التحسن جاء في إطار الشروع في المخطط الخماسي (2015-2019)، حيث ركز هذا المخطط ضمن أهدافه على استحداث مناصب شغل ومكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار الذي يخلق مناصب عمل، سنة 2017 عاد مستوى البطالة للارتفاع مرة أخرى حيث سجلت نسبة 12%، إلى أن وصل سنة 2020 إلى نسبة 12.96%، ذلك يعود لتراجع أسعار النفط، حيث قامت الدولة في هذه الفترة بالتراجع عن البرامج المعلنة وإعادة تقييم المشاريع والاكتفاء بالمشاريع الضرورية التي لها اثر مباشر على حياة المواطنين، كما بدا التراجع عن البرامج والقروض الاستثمارية الموجهة للشباب البطال، وأثرت الجائحة الصحية بشكل كبير على مستوى التوظيف كما أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، مع توقف العديد من النشاطات الفردية والجماعية مع غلق العديد من المتنزهات والفنادق.

ثالثا: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

يعرف التضخم كونه ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع تصعدي ومستمر لمستوى الأسعار في الاقتصاد، نتيجة لانخفاض قيمة النقود، من العوامل الخارجية المسببة له ارتفاع أسعار المواد الأولية كالبترول حيث يؤثر على موازين المدفوعات وبالتالي على استقرار العملة المحلية. وسوف نتطرق في هذا الجدول إلى تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر بالنسبة لتقلبات أسعار النفط.

جدول رقم(3-10): تطور معدلات التضخم في الجزائر

السنة	معدل التضخم%	السنة	معدل التضخم%
1990	17.9	2005	1.4
1991	25.9	2006	2.3
1992	31.7	2007	3.7
1993	20.5	2008	4.9
1994	29	2009	5.7
1995	29.8	2010	3.9
1996	18.7	2011	4.5
1997	5.7	2012	8.9
1998	5.0	2013	3.3
1999	2.6	2014	2.9
2000	0.3	2015	4.8
2001	4.2	2016	6.4
2002	1.4	2017	5.6

2003	4.3	2018	4.27
2004	4.0	2019	1.95

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: https://www.ons.dz

من خلال ما هو معروض في الجدول أدناه يتضح أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار كبيرين، إذ تراوحت بين 17.9% لسنة 1990 لتصل إلى 1.95% سنة 2019. فقد بلغت سنة 1990 قيمة 17.9% بعد أن كان سنة 1989 لا يتعدى 9.2% بالرغم من تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الأول سنة 1989.

أخذت معدلات التضخم في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 25.9% سنة 1991، وشكلت أقصى قيمة لها سنة 1992 بنسبة 31.7%، لتتراجع سنة 1993 إلى 20.5%، إلا أنها عاودت ارتفاعها لتصل إلى 29% سنة 1994 وامتدت بشكل متواصل لغاية 1995 أين بلغ معدل التضخم نسبة 29.8%، وهو ما يشير إلى أن الإصلاحات المنتهجة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بسبب التوسع في الإصدار النقدي لتغطية العجز في ميزانية الدولة، والتوسع في الإنفاق الحكومي الموجه لمجال الاستثمار، بالإضافة للجوء لتخفيض سعر صرف الدينار والقيام بعمليات التحرير التدريجي للأسعار ورفع الدعم عن معظم المواد الأساسية، ونتيجة لكل هذه السياسات ارتفع معدل التضخم بشكل كبير. وقد انخفض سنة 1996 إلى 18.7% واستمر تراجعه بشكل سريع طول السنوات المتتالية إلى أن حقق معدل 0.3% سنة 2000، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالإجراءات الصارمة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي من خلال العمل على تشجيع الادخار برفع أسعار الفائدة، والتحكم في العرض النقدي.

أدى التوسع في الإنفاق العام عند تبني برامج الدعم للإنعاش الاقتصادي إلى ضخ المزيد من النقود في الاقتصاد ما انعكس على مستويات التضخم ابتداء من 2001، حيث ارتفعت معدلات التضخم من جديد لتصل إلى نسبة 4.2%، بينما شهدت الفترة الممتدة من 2002-2007 ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم إلا انه كان في حدود مقبولة، إذ تراوحت ما بين 1.4% و 3.7%، ثم سجلت معدلات التضخم خلال سنتي 2008 و 2009 ارتفاع إلى 4.9% و 5.7% على التوالي، ويفسر هذا بالتضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات المستوردة لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية، بسبب الصدمة القومية في الأسعار على المستوى العالمي كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار. لانخفاض وتيرة الارتفاع في الأسعار العالمية للمواد الفلاحية عرف معدل التضخم انخفاضا بطيئا في قيمته حيث بلغ 3.9% سنة 2010، ليعود بعد ذلك الارتفاع من جديد أين سجل في سنة 2011 نسبة 4.5% ثم زاد حدة لتبلغ وتيرته تقريبا الضعف سنة 2012 بقيمة 8.9%، وقد تم تحديد أسباب هذا الارتفاع بزيادة الكتلة النقدية التي تساهم في نسبة التضخم ب 84%، بالإضافة إلى اختلالات السوق الناجمة عن النقائص التنظيمية خصوصا الغموض في تكوين الأسعار، لكن سرعان ما انخفض معدل التضخم إلى مستويات مقبولة، إذ بلغ 3.3% و 2.9% في سنة 2013 و سنة 2014 على التوالي، والذي يمكن إرجاعه إلى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية والإجراءات المتخذة ضمن السياسة النقدية من اجل تخفيض التضخم للفائض في السيولة النقدية، غير أن

التضخم استعاد من جديد اتجاهه التصاعدي حيث بلغ سنة 2015 نسبة 4.8%، هذا الارتفاع يعود إلى انحراف أسعار المواد والتضخم في أسعار الخدمات، ولقد استمر هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى غاية سنة 2016 حيث بلغ 6.4%، في حين سجل ما يقارب 5.6% سنة 2017 لينخفض مجددا سنة 2018 لنسبة 4.27% مواصلا انخفاضه إلى حدود 1.95% سنة 2019.

رابعا: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، لذلك سوف نتطرق في هذا الجدول إلى تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر بالنسبة لتقلبات أسعار النفط.

جدول رقم(3-11): تطور الكتلة النقدية في الجزائر، معدل نموها ومعدل سيولة الاقتصاد للفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2	المحلي الإجمالي	معدل سيولة الاقتصاد M2/PIB
2000	484,90	467,50	952,40	974,30	2022,50	-	4123,50	49,05
2001	577,30	554,90	1238,50	1235,00	2473,50	22,30	4260,80	58,05
2002	664,60	642,20	1416,30	1485,20	2901,50	17,30	4541,90	63,88
2003	781,40	732,00	1643,50	1656,00	3299,50	13,72	5266,80	62,65
2004	874,30	1133,00	2165,70	1478,70	3644,40	10,45	6127,50	59,48
2005	921,00	1240,50	2437,50	1632,90	4070,40	11,69	7498,60	54,28
2006	1081,40	1760,60	3177,80	1649,80	4827,60	18,60	8520,60	56,66
2007	1284,50	2570,40	4233,60	1761,00	5994,60	24,17	9408,30	63,72
2008	1540,00	2965,10	4964,90	1991,00	6956,00	16,04	11043,70	62,99
2009	1829,30	2541,90	4944,20	2228,90	7178,70	3,20	10034,30	71,54
2010	2098,60	2922,30	5756,40	2524,30	8180,70	13,96	12049,50	67,89
2011	2571,50	3536,00	7141,70	2787,50	9929,20	21,37	14384,80	69,03
2012	2952,30	3536,20	7681,50	3333,60	11015,10	10,94	16208,70	67,96
2013	3201,00	3564,50	8249,80	3691,70	11941,50	8,41	16643,80	71,75
2014	3658,90	4460,80	9603,00	4083,70	13663,90	14,42	17242,50	79,25
2015	4108,10	3908,50	9261,10	4443,40	13704,50	0,30	16591,90	82,60
2016	4497,10	3745,40	9407,00	4409,30	13945,10	1,76	17406,80	80,11
2017	4716,90	4513,30	10266,10	4708,50	14974,60	7,38	18541,12	8,05
2018*	478,10	448,30	1071,40	4920,90	1563,30	4,43	999137.00	1,57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية:

bulletin statistique de la banque d'algerieseriesretrospectivesstatistiques monetaires1964 – 2005statistiques de la balancedes paiements1992 – 2005.

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13، ماي 2011.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، جوان 2018.

*الثلاثي الأول

من خلال معطيات الجدول، يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M_1حيث انتقلت من 952,40 مليار دج سنة 2000 إلى 9603,00 مليار دج سنة 2014، وصلت نسبة M_1 من الكتلة النقدية M_2 50% سنة 2001 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار، لتشهد انخفاضا سنة 2015 حيث بلغت ما قيمته 9261,10مليار دج.

وعرفت الكتلة النقديةM_2 اتجاها تصاعديا، حيث مع بداية سنة 2001 شهدت نسبة نمو مرتفعة قدرت ب 22.30%، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2001-2004)، فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية M_2 بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من (2003- 2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 13.72% و10.45% خلال السنتين 2003 و2004 على التوالي، إلا أنها لم تستطع أن تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الذي شهد تراجعا خصوصا في سنة 2004 ب 10.45% . أما عن الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 فقد شهدت معدلات نمو متذبذبة كان أقصاها سنة2007 ب 24.17% وأدناها سنة 2009 ب 3.20%، مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات.

بالنسبة للفترة (2010- 2014) فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات سيولة الاقتصاد بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

أما فيما يخص سنتي 2015 و 2016 فقد شهدت $_2$ معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0.30% و 1.76% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب، لتبلغ سنة 2017 معدل 7.38%.

وإذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الإجمالي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، يلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع للشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 55.1% لسنة 2005، وبقي متوسط سيولة الاقتصاد خلال الفترة من (2000- 2014) يتجاوز ما نسبته 60%. هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة واستمرار الإصدار النقدي. وقد استمر معدل سيولة الاقتصاد في الارتفاع حتى سنة 2018، ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.

المطلب الثالث: طبيعة الصدمات الاقتصادية

تنتج الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في دولة ما عن العديد من الصدمات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى نوعين:[1]

- النوع الأول: هو صدمات الطلب وتتمثل في تغيرات السياسة، مثل صدمات السياسة المالية (صدمات الإنفاق الحكومي والخاص ومعدلات الضرائب)، وصدمات السياسة النقدية (عرض النقود وسعر الفائدة والصرف).
- النوع الثاني: هو صدمات العرض، أو الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتتمثل أهم صدمات الجانب الحقيقي بالتقدم التكنولوجي كالابتكارات والاختراعات والتغيرات المناخية وحدوث النزاعات واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، ويعد ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الأولية والوسيطة مثل النفط الخام، من أهم الصدمات التي تحدث في جانب العرض.

وتقسم الصدمات إلى محلية أو داخلية، وأخرى عالمية أو خارجية، وتنتقل آثار هذه الصدمات من خلال مجموعة من الروابط والقنوات التجارية و المالية سواء بين الدول، أو محليا عبر مختلف القطاعات المحلية في البلد، ويمكن حصر أسباب الصدمات الاقتصادية في الآتي:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي، أي لا يملك ترابطات اقتصادية سواء أمامية أو خلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية، أو الاعتماد بشكل كبير على قطاع أو مورد معين.
- غياب القطاعات المحفزة لإحداث التغيير في الهيكل الإنتاجي، مثل قطاعات الطاقة والنقل والتكنولوجيا والاتصالات، التي كان لها دور كبير في إحداث التغيير وتجاوز الصدمات.
- الخلل الحاصل في هيكل التجارة الخارجية، أي عدم حصول حالة التوازن سواء على المستوى الكمي أو النوعي في سلع الخدمات المصدرة والمستوردة.
- الاختلالات في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة، بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في استيعاب الفائض من العمالة نتيجة الريعية في البلد، وغياب القطاعات الإنتاجية نتيجة الاستيراد المفرط.

1-1 آليات تنفيذ السياسة المالية والنقدية، إذ قد تكون الوسائل والأدوات المستخدمة في تحديد واستهداف المتغيرات الاقتصادية كالناتج والتضخم، الأسعار والاستثمار غير دقيقة ومضبوطة بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة هذه المتغيرات في ظل الواقع الراهن، فضلا عن إمكانية حدوث الأزمات لاعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الاجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص، وخصوصا لتوقعات العاملين فيه حول السياسة المالية والنقدية المتخذة.

2-1 الصدمات الحقيقية:

لا ريب أن الصدمات الاقتصادية العكسية غير الملائمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري أثرت سلبا على النمو الاقتصادي، والمتمثلة خاصة في خفض عوائد الإيرادات وزيادة

[1] محمد حمد القطاطشة، (2013): **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، دار وائل، الأردن، ص209.

المدفوعات للعالم الخارجي، وانخفاض الإنتاجية كما هو الحال في القطاع الصناعي، وتعد مشكلة التنافسية الاقتصادية للمنتوج الوطني محور الاهتمام لتفسير الصدمات الحقيقية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني للفترة (2000-2018).

صدمات معدل التبادل الدولي بين الجزائر والشركاء التجاريين:

- صدمات الصادرات: تتأثر الصدمات العكسية للصادرات الجزائرية بالدرجة الأولى بالدورات الاقتصادية، وتقلبات مستوى النشاط في الدول الصناعية الكبرى المستوردة للصادرات الجزائرية التي يغلب عليها السلع الأولية، متمثلة في المحروقات بالدرجة الأولى.
- صدمات الواردات: يعتبر الاقتصاد الجزائري ذات حساسية عالية لعنصر الواردات، حيث يعتمد معدل نمو الناتج المحلي ومستوى المعيشة إلى حد كبير على طاقة الاستيراد، والمتمثلة في استيراد السلع الغذائية، والآلات والمواد الصناعية الوسيطة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار هذه السلع (بسبب أو لأخر) إلى صدمات احتضارية للاقتصاد الوطني تنشا من عنصر الواردات.

تمثل المحصلة النهائية لصدمات الصادرات وصدمات الواردات في تغير معدل التبادل الدولي، والتي لا تعد في صالح الاقتصاد الوطني أثناء الدورات الاقتصادية المعاكسة الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات، والجدول الموالي يبين ذلك.[1]

الجدول (3- 12): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

/	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2000	9173	22031	12858	240
2001	9940	19132	9192	192
2002	12009	18825	6816	157
2003	13534	24612	11078	182
2004	18308	32083	13775	175
2005	20357	46001	25644	226
2006	21456	54613	33157	255
2007	27631	60163	32532	218
2008	39479	79298	39819	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	141
2011	47247	73489	26242	156

[1] محمد حمد القطاطشة، (2013)، مرجع سبق ذكره، ص210.

143	21490	71866	50376	2012
118	9946	64974	55028	2013
103	1474	60054	58580	2014
67	-17034	34668	51702	2015
64	-17063	30026	47089	2016
76	-10868	35191	46059	2017
91	-671	6870	7541	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات ONS.

يبين الجدول التالي الصدمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، التي كانت على مستوى التبادل الدولي حيث كانت بدايتها موافقة للدورة الاقتصادية المعاكسة التي تزامنت مع الصدمة، حيث اثر انخفاض سعر النفط في السوق الدولية على العوائد المتأتية من الخارج الأمر الذي نجم عنه عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات حيث يتضح لنا أن الميزان التجاري حقق فائض موجب خلال الفترة (2000-2008) تراوح بين الارتفاع والانخفاض، كما كان لصادرات المحروقات الدور الكبير في تحديد هذه الوضعية التي عرفت هي الأخرى ارتفاع وانخفاض تزامنا مع تقلبات أسعار النفط، سنة 2009 نلاحظ انخفاض كبير لرصيد الميزان التجاري أين وصل إلى (5900 مليون دولار) مقارنة بما كان عليه سنة 2008 (39819 مليون دولار)، هذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أسعار النفط نتج عنه تراجع صادرات المحروقات، ليتحسن رصيد الميزان التجاري سنة 2010 أين سجل (16580 مليون دولار)، لكن هذا التحسن لم يستمر ليسجل أدنى قيمة له سنة 2014 (1474 مليون دولار) تزامنا مع تراجع أسعار النفط.

خلال الفترة (2015-2019) سجل الميزان التجاري عجزا، حيث يعد هذا الوضع إلى تأثير الأزمة النفطية 2014 الحادة وانهيار أسعار النفط مسببا ذلك تراجع حجم صادرات المحروقات.

- صدمات الناتج المحلي الإجمالي

الشكل (3-1): تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك العمومي والإنفاق العمومي

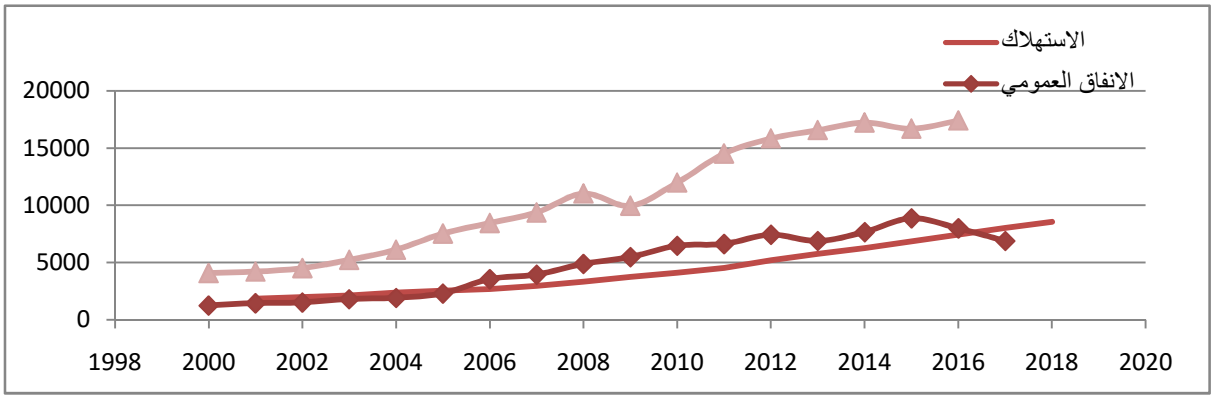

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات ONS.

من الشكل نلاحظ تسجيل تذبذبات بين الانخفاض والارتفاع لكل من الناتج المحلي والإنفاق العمومي، وهذا يوضح لنا طبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني التي تتمثل في صدمات حقيقية، هذا للارتباط الشديد بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة النفط في نموه.

3-1 - الصدمات النقدية:

الشكل (3-2): نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري

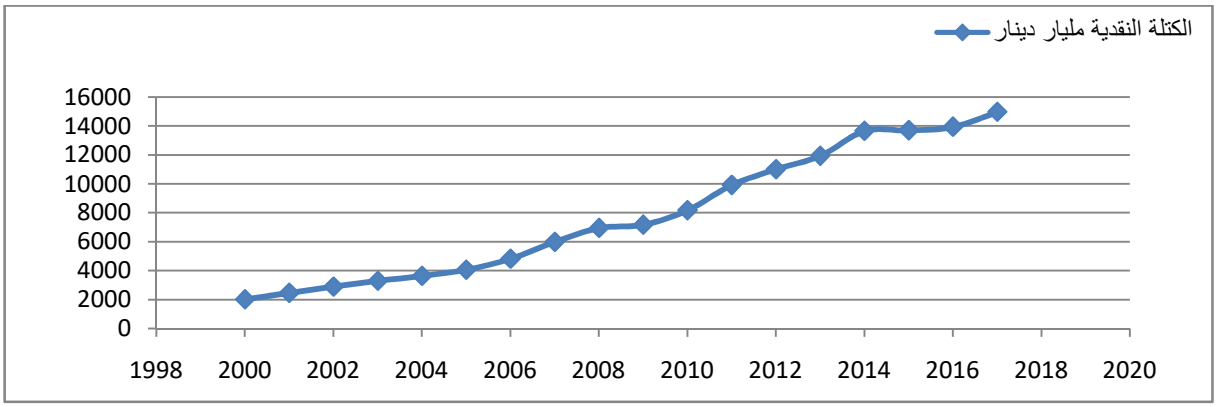

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية:

bulletin statistique de la banque d'algerieseriesretrospectivesstatistiques monetaires1964 – 2005statistiques de la balancedes paiements1992 – 2005.

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13، ماي 2011.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، جوان 2018.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري وهذا ناجم عن تحويل العوائد الريعية التي اكتسبها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع أسعار المحروقات بالعملة الصعبة إلى الدينار الجزائري، ونلاحظ استمرار هذا الارتفاع بالرغم من انخفاض أسعار المحروقات الذي من المفروض أن ينجر عنه تقلص في نمو الكتلة النقدية، ويرجع هذا إلى لجوء السلطات النقدية إلى اعتماد التمويل غير التقليدي، عن طريق إصدار نقدي إضافي لتمويل عجز الموازنة العامة.

4-1 طبيعة الصدمة الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاد الوطني، حقيقة أم نقدية:

بعد أن تم معرفة الصدمة الحقيقية والصدمة النقدية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني، سوف يتم قياس الصدمة الاقتصادية المسيطرة عن طريق قسمة الانحراف المعياري للصدمات الحقيقة على الانحراف المعياري للصدمات النقدية، والنتيجة مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): الانحراف المعياري للصدمة الحقيقية إلى الانحراف المعياري للصدمة النقدية:

الفترات	الانحراف المعياري للصدمات الحقيقية	الانحراف المعياري للصدمات النقدية	نسبة الانحراف المعياري للصدمة الحقيقية إلى الانحراف المعياري للصدمة النقدية
2003-2000	459.75	571.32	0.80
2009-2003	1849.75	1153.59	1.60
2014-2009	3047.85	1601.72	1.90
2018-2014	931.4	622.01	1.49

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات ONS

يعبر الجدول التالي أن الفترة الممتدة من (2000-2003) حققت نسبة 0.80% من نسبة الانحراف المعياري للصدمة الحقيقية إلى الانحراف المعياري للصدمة النقدية مشكلة بذلك صدمة نقدية، ناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم مع زيادة الكتلة النقدية في السوق النقدي، أما بعد هذه الفترة كل الفترات التالية (2003-2009)، (2009-2014)، (2014-2018) حققت نسبة 1.60 %، 1.90 %، 1.49 % على التالي من نسبة الانحراف المعياري للصدمة الحقيقية إلى الانحراف المعياري للصدمة النقدية مشكلة بذلك صدمة حقيقية. بالتالي فالجدول يعبر عن قوة سيطرة الصدمات الحقيقة على الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع لسيطرة أسعار المحروقات على المؤشرات الحقيقية مع تسجيل انخفاض كل من الناتج المحلي والإنفاق العمومي وما يخلفه من أثر حول نمو المشاريع الاستثمارية. هذا للارتباط الشديد بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة النفط في نموه.

خلاصة:

يمتاز الاقتصاد الجزائري بالريعية، ذلك بسبب تبعيته للقطاع النفطي الذي يعتبر المصدر الرئيسي في تمويل جانب الإيرادات من الموازنة العامة للدولة، والمساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، يؤثر على كل من البطالة والتضخم، ويعتبر العامل الأساسي لزيادة الكتلة النقدية، الأمر الذي جعل للجزائر مكانة مهمة في السوق النفطية العالمية، لما تملكه من خصائص وإمكانيات نفطية تنفرد بها عن باقي لدول الأخرى، وهذا الأمر لا يعني أن الاقتصاد الجزائري مستقر بل يجعل منه أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية ذات الطبيعة الحقيقية.

خاتمة

- خاتمة:

يعتبر النفط مورد رئيسي في جلب العملة الصعبة بالنسبة للدول المنتجة له، مع تأثيره على اقتصادياتها. حيث أن حدوث أي صدمة بترولية وانخفاض أسعاره على الساحة الدولية يؤدي إلى تدهور اقتصادياتها، ومن خلال هذه الدراسة لتحليل الصدمات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (2000-2018) تبين أن أسعار النفط تخضع لتقلبات السوق بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى مما يسبب حدوث صدمات نفطية على مستوى اقتصاديات الدول الريعية مثل الجزائر، تكون هذه الصدمات على مستوى الاقتصاد الوطني إما صدمات ذات طبيعة نقدية أو صدمات ذات طبيعة حقيقية.

نتائج الدراسة:

- الصدمة الاقتصادية تعني حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية، هذه الصدمة تكون إما ايجابية أو سلبية، لها نوعان صدمات داخلية وأخرى خارجية.
- أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط ومنها الجزائر.
- الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر جعل باقي القطاعات الأخرى في خمول تام رغم مختلف المشاريع التنموية التي تستهدفها.
- الاعتماد المطلق على اقتصاد الريع في الجزائر عامل تهديد، لكونه اقتصاد رخو يعتمد على موارد طبيعية من باطن الأرض.
- الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي وحيد، يعد خطرا على السلم الاجتماعي، فهو مورد نابض، ويعد استخراجه نوع من استنزاف رأس المال كما أنه عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وتذبذب الطلب العالمي عليه، مما يؤثر على حصيلة الصادرات والإيرادات الحكومية، لذا كان من الضروري الاعتماد على مصادر بديلة ومتجددة.
- ضرورة تنشيط وزيادة أهمية القطاعات الأخرى غير النفطية لاسيما القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية بعّدة مكملاً لقطاع النفط، عبر تنظيم برنامج معين يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذه القطاعات خلال مدة زمنية معينة، فضلا عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية، على أن يكون هذا البرنامج متدرجا عبر مدة زمنية معينة ويتلاشى بشكل تدريجي لحين وصول هذه القطاعات إلى المستوى الذي يستطيع فيه منافسة السلع المستوردة وتلبية الطلب المحلي.
- رغم كل الجهود التي تصبو إلى الخروج من منظومة الاقتصاد الريعي إلا أن التنمية في الجزائر مازالت مقرونة بتطور أسعار النفط.
- يتم تحليل الصدمات الاقتصادية في الدول النفطية من خلال تتبع تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول.

اختبار فرضيات الدراسة:

نصت الفرضية الأولى على أن الاقتصاديات النفطية تعاني من صدمات اقتصادية ذات طبيعة نقدية.

وتم نفي صحة هذه الفرضية، حيث بينت هذه الدراسة أن الاقتصاد الجزائري كمثال على الاقتصاديات النفطية يعاني من صدمات اقتصادية ذات طبيعة نقدية ناجمة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات التضخم بالإضافة إلى صدمات حقيقية يتعرض لها الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الناتج المحلي والإنفاق العمومي وما يخلفه من أثر حول نمو المشاريع المشاريع الاستثمارية.

يتعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات حقيقية كلما كان هناك صدمة في السوق النفطي، هذا للارتباط الشديد بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة النفط في نموه.

أما الفرضية الثانية نصت على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من صدمات اقتصادية والسبب في ذلك يعود للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري.

وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث بينت الدراسة في الفصل التطبيقي أنه كون الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على العوائد النفطية وبما أن أسعار النفط تخضع لتقلبات السوق هذا ما يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات اقتصادية حقيقية كانت أو نقدية.

التوصيات:

1. العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصاديات الأخرى غير النفطية من أجل تقليل الآثار السلبية الناتجة عن صدمات أسعار النفط لأن طبيعة الاقتصاد ريعي.
2. تنويع مصادر الدخل الأخرى غير النفطية لأن استمرار الاعتماد على إيرادات النفط سيجعل الموازنة العامة تعاني من اختلال مستمر.
3. الاستفادة من فوائض النفط في إنشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي إذ يمكن أن يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع أسعار النفط وإمكانية تعويض النقص الذي يحصل في الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط كما أن هذا الصندوق سيقلل من أثر هذه الصدمات فضلا عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.
4. الاهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة أعمار البنية التحتية للاقتصاد كونها الركيزة الأساس لتوفير المناخ للاستثمار الخاص سواء أكان محليا أم أجنبيا.
5. العمل على اعتماد الأساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات أكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في الجزائر لأن ذلك سيجعل نتائج الدراسات أكثر دقة ويمكن الاستفادة منها لتحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أحمد مندور، أحمد رمضان، (1990): اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة، بيروت.
- بن زارع حياة، (2021): التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع، رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص، الطبعة الأولى، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر.
- حاتم القريشي، (2020): اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، بغداد.
- حافظ برجاس، (2000): الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان.
- حسين عبد الله، (2006): مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
- سعد الله داود، (2013): الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2005): اقتصاديات البترول والسياسة المعربة البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عدنان حسين يونس، وآخرون، (2017): الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- كامل بكري، وآخرون، (1986): الموارد واقتصادياتها، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- كولن كامبيل، وآخرون، (2004): ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- محمد حمد القطاطشة، (2013): النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل، الأردن.
- محمد عز العرب، (2010): الدولة الريعية (مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
- مهدي سهر الجبوري، (2018) : تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- أمينة مخلفي، (2013): أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- بن سبع حمزة، (2012): أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقني VAR،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- حسين عبد الكريم جعاز الشمري، (2006): توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة 1990-2013، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية للطالب، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
- حمادي نعيمة، (2008-2009): تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.
- خضير عباس حسين الوائلي، (2012): أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980- 2011)، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- زيتوني كمال، (2017): أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمة المصرفية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- عباس فاضل رسن التميمي، (2011): تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية، العراق.
- عبد القادر خليل، (2008): محاولة تقييم فعالية الإصلاحات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عجلان صباح، (2019): دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- قويدري قوشيح بوجمعة، (2008-2009): انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.
- كركاشة حسين، (2011-2012): اثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقائم المالية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- معيزي قويدر، (2007-2008): فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مومني لمياء، (2018-2019): أثر تقلب أسعار البترول على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية

- أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، (2016): قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1970- 2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الواحد والعشرون، جامعة واسط.
- جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر،(2020): تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد الثامن، العدد الرابع، إقليم كردستان العراق.
- زروقي أبو بكر الصديق، (2017): قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري – دراسة تحليلية قياسية ، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- سامية معتوق، وآخرون، (2020): معضلة الريع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد واحد.
- سفيتلانا تساليك، آنيا شيفرين، (2005): الرقابة على النفط، دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية.
- شرين بشرى غالي، (2020): دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مدرس الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- صالح ياسر، (2013): النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، ورقة سياسية، الناشر: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، العراق.

- عبد الصمد سعودي، (2019): التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تطبيقية نموذج التنويع" هريشمان هرفندل"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر.
- عيسى محمد الغزالي، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر- تشرين ثاني، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- ماجن محمد محفوظ، (2017): الصدمات النفطية، الأسباب- الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، عدد خاص، المركز الجامعي تيسيمسيلت، الجزائر.
- محمد صالح سلمان، (2010): قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس عشر، العدد الثامن والخمسون، جامعة بغداد.
- نسيمة بن يحي، (2016): طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد الخامس، المدية، الجزائر.
- هناء قيصران، (ديسمبر 2017): تأثير الاقتصاد الريعي دراسة حالة: دول الخليج، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الأول، العدد الخامس.

رابعا : المؤتمرات والملتقيات العلمية

- دوادي فاطمة الزهراء، (2016): مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، المشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي 30-29 نوفمبر، أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

خامسا : مواقع الإنترنت الرسمية

https://www.almaany.com
https :// attaqa.net
https://www.annabaa.org/arabic/studies/11461
https://www.opec.org/opec_web/en/data_qraphs/334.htm
https://omran.org/ar
https://www.joradp.dz
https://www.ons.dz
بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية:
bulletin statistique de la banque d'algerieseriesretrospectives statistiques monétaires 1964 – 2005 statistiques de la balance des paiements 1992 – 2005.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13، ماي 2011.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، جوان 2018